

الحكومة والبنك المركزي (العلاقة الاقتصادية وتأثيراتها)

تأليف:
د. عامر شبل زيا بولص

2022



الحكومة والبنك المركزي (العلاقة الاقتصادية وتأثيراتها)

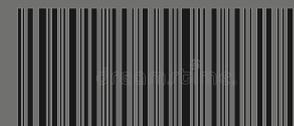


المركز الديمقراطي العربي
D.A.C
مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

Government and Central Bank (Economic Relationship and Its Effects)

Dr. Amer Shebl Zaya Paul



VR . 3383 – 6602 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany, Berlin 10315 Gensinger- Str. 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717

النـاشـر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de





المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : الحكومة والبنك المركزي (العلاقة الاقتصادية وتأثيراتها)
تأليف : د. عامر شبل زيا بولص

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6602. B

الطبعة الأولى

شباط / فبراير 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



الحكومة والبنك المركزي (العلاقة الاقتصادية وتأثيراتها)

د. عامر شبل زيا بولص

المحتوى

الصفحة	الموضوع
ب - ج	المحتوى.
د	ثبت الجداول.
هـ	ثبت الاشكال والمخططات.
و	ثبت الملاحق.
ش	المستخلص.
4 - 1	المقدمة.
48 - 5	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي وتأثيراتها الاقتصادية.
16 - 6	المبحث الأول: مدخل تاريخي ومفاهيمي للحكومة.
7	أولاً: التبلور التاريخي للسلطة الحكومية.
10	ثانياً: مفهوم الحكومة.
12	ثالثاً: الاهداف الاقتصادية للحكومة.
14	رابعاً: الأدوات الاقتصادية الحكومية وعلاقتها بالبنك المركزي.
28 - 17	المبحث الثاني: الرؤى والجدالات الفكرية لتأثير الحكومة والبنك المركزي بالجانب الاقتصادي.
18	أولاً: الرؤى الكلاسيكية.
20	ثانياً: الرؤى الكينزية.
23	ثالثاً: الرؤى النقودية.
25	رابعاً: النقاشات والجدالات الكينزية - النقودية، ومدى التباعد والتقارب بينهما.
47 - 29	المبحث الثالث: جوهر العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، وتأثيراتها الاقتصادية.
30	أولاً: طبيعة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي.
33	ثانياً: العناصر التي تحدد درجة الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي.
37	ثالثاً: مهام البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة.
41	رابعاً: الأبعاد الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي.
89 - 49	الفصل الثاني: انعكاس العلاقة الاقتصادية بين الحكومة والبنك المركزي (تجارب مختارة).
67 - 50	المبحث الأول: انعكاس العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي على الاقتصاد الجزائري.
51	أولاً: التطور التاريخي للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي الجزائري.
54	ثانياً: تأثير الحكومة وبنك الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
58	ثالثاً: تأثير الانفاقات الحكومية مع المعروض النقدي في معدلات التضخم.
61	رابعاً: التصريح الحكومي لبنك الجزائر في الرقابة على اسعار الصرف الأجنبية.
64	خامساً: تأثير المعالجات الحكومية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري.
88 - 68	المبحث الثاني: الانعكاس الاقتصادي لعلاقة الحكومة النيجيرية بالبنك المركزي.
69	أولاً: البعد التاريخي للعلاقة بين البنك المركزي والحكومة في نيجيريا.
72	ثانياً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالقرارات والاجراءات الحكومية والنقدية.
75	ثالثاً: انعكاس التنسيق الحكومي مع البنك المركزي النيجيري على ادارة الدين المحلي.
79	رابعاً: انعكاس التكاليف الحكومي للبنك المركزي النيجيري في ادارة نظام الصرف الأجنبي على استهداف التضخم.
83	خامساً: تأثير الحكومة وشركيها البنك المركزي النيجيري على السياسات التنموية.
143 - 90	الفصل الثالث: معالم العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي العراقي وتأثيراتها على الجانب النقدي والاقتصادي في العراق.
110 - 91	المبحث الأول: الجوانب التاريخية والقانونية والوظيفية للعلاقة بين البنك المركزي العراقي

	والحكومة.
92	أولاً: جذور العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة.
95	ثانياً: التشريعات القانونية الحديثة التي تحدد علاقة البنك المركزي العراقي بالحكومة.
99	ثالثاً: المؤشرات التي تحدد درجة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة.
101	رابعاً: المهام المالية والمصرفية التي يقدمها البنك المركزي العراقي للحكومة.
111 - 126	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمنهج الاقتصادي الحكومي والنقدي للبنك المركزي العراقي.
112	أولاً: مشكلات الواقع الاقتصادي للعراق.
115	ثانياً: المنهج الاقتصادي للحكومة العراقية بعد التغيير السياسي.
117	ثالثاً: اجراءات البنك المركزي العراقي بين الاستقلالية والهيمنة الحكومية.
120	رابعاً: تحليل الأدوات المالية والنقدية المؤثرة على الاقتصاد العراقي بعد عام (2003).
127 - 142	المبحث الثالث: تأثيرات الحكومة والبنك المركزي العراقي على المسار النقدي والاقتصادي، والتوجهات التنموية المستقبلية.
128	أولاً: التأثيرات التقاطعية من قبل الحكومة والبنك المركزي العراقي على الوضع النقدي.
135	ثانياً: تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاجراءات الحكومية والنقدية في العراق.
138	ثالثاً: انعكاس الاجراءات الحكومية والنقدية على وضع الميزان التجاري العراقي.
140	رابعاً: التوجهات التنموية للحكومة والبنك المركزي العراقي في ظل خططهما المستقبلية.
144 - 149	الاستنتاجات والتوصيات.
150 - 156	الملاحق.
157 - 171	المصادر.
A	Abstract

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ونسب تغيرها السنوية في الجزائر للمدة (2003 – 2015).	55
2	تطور معدل الخصم ومعدلات الفائدة (الاسمية والحقيقية) في الجزائر للمدة (2003 – 2015).	56
3	الانفاقات الحكومية ونمو المعروض النقدي ومعدلات التضخم في الجزائر للمدة (2003–2015).	58
4	أسعار الصرف الرسمية والحقيقية في الجزائر للمدة (2003 – 2015).	63
5	ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2003 – 2013).	67
6	قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ونسب تغيرها السنوية، ومعدلات الفائدة في نيجيريا للمدة (2003 – 2015).	74
7	اتجاه الدين العام المحلي والنسب ذات العلاقة بالدين، في نيجيريا للمدة (2003 – 2015).	78
8	تطور أسعار الصرف ونسب تغيرها السنوية، ومعدلات التضخم (المستهدفة والنهائية) في نيجيريا للمدة (2003 – 2015).	82
9	المشاريع الزراعية المقترضة وفق خطة (ACGSF)، ونسب تغيرها السنوية في نيجيريا للمدة (2003 – 2015).	85
10	عدد بنوك التمويل الأصغر (MFBS)، ونسب تغيرها السنوية، ونسبة القروض المصرفية، في نيجيريا للمدة (2003 – 2014).	88
11	الفائض والعجز حسب حسابات صندوق تنمية العراق المسجلة لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2003 – 2015).	102
12	التحويلات الى الحساب اللاحق الخاص بوزارة المالية العراقية للعامين (2014 و 2015).	103
13	الودائع الحكومية في البنك المركزي العراقي للمدة (2003 – 2015)، وأهميتها النسبية.	105
14	اتجاه حجم الديون العراقية للعالم الخارجي ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010 – 2015).	110
15	الإسهام النسبي للقطاعات الصناعي والزراعي في صافي التراكم الرأسمالي الثابت في العراق للمدة (2003 – 2014).	113
16	قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ونسب تغيرها السنوية في العراق للمدة (2003 – 2015).	136

ثبت الاشكال والمخططات

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	قيمة التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للمدة (2003 - 2015).	55
2	نمو المعروض النقدي ومعدلات التضخم في الجزائر للمدة (2003 - 2015).	60
3	أسعار الصرف الرسمية في الجزائر للمدة (2003 - 2015).	63
4	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2003 - 2013).	67
5	اتجاه الدين المحلي في نيجيريا للمدة (2003 - 2015).	78
6	اتجاه أسعار الصرف الرسمية ومعدلات التضخم النهائية في نيجيريا للمدة (2003 - 2015).	82
7	الفائض والعجز في حسابات صندوق تنمية العراق للمدة (2003 - 2015).	103
8	تطورات الودائع الحكومية لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2015).	105
9	الإسهامات النسبية للقطاع المصرفي في الدين الحكومي الداخلي في العراق للمدة (2003 - 2015).	107
10	اتجاهات مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة (2003 - 2015).	123
11	اتجاهات سعر البنك المركزي العراقي وأسعار الفائدة الدائنة للمدة (2004 - 2015).	125
12	اتجاهات المعروض النقدي والانفاق الحكومي في العراق للمدة (2003 - 2015).	130
13	تطورات أسعار الصرف الأجنبية لسعري نافذة العملة والسوق الموازية في العراق للمدة (2003 - 2015).	132
14	تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2003 - 2015).	134
15	التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في العراق للمدة (2003 - 2015).	137
16	قيمة الاستيرادات والصادرات العراقية للمدة (2003 - 2015).	139

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1	الدور التنموي للبنك المركزي عبر الجهاز المصرفي والمالي.	40
2	تدفقات الدولار الأمريكي والدينار العراقي.	128

ثبت الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
17	اتجاهات الدين الحكومي الداخلي في العراق، ونسب ذات علاقة بالدين للمدة (2003 – 2015).	150
18	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ونسب إسهامات القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2003 – 2015).	151
19	هيكل الموازنة العامة المخططة في العراق للمدة (2003 – 2015).	152
20	نسب مالية واقتصادية مختلفة خاصة بالعراق للمدة (2003 – 2015).	153
21	مشتريات ومبيعات الدولار الأمريكي والاحتياطيات الأجنبية وأسعار الفائدة في العراق للمدة (2003 – 2015).	154
22	تطورات المؤشرات النقدية في العراق للمدة (2003 – 2015).	155
23	الميزان التجاري العراقي للمدة (2003 – 2015).	156

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في نقاط العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، سواء الاقتراب أو الابتعاد في اجراءات كلا منهما، التي تترجم كتوجيهات واجراءات للتأثير الاقتصادي على أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المحلية.

لقد تباينت الأفكار والآراء بين تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من عدمه منذ ظهورها كسلطة لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، لكن بالرغم من ذلك فإن الأفكار الحالية لا تنقل من الأهمية الاقتصادية للحكومة من خلال أهدافها وأدواتها التأثيرية بالاقتصاد، حسب التوجهات الفلسفية للنظام الاقتصادي المتبنى من قبل الدولة، الذي يترجم على شكل اجراءات وقرارات تؤثر بالمؤشرات الاقتصادية الكلية. أما في جانب السلطة المؤثرة في الوضع النقدي والمصرفي فقد ظهرت السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، بالتالي لا بد من وجود علاقة بين هاتين السلطتين باعتبارهما المؤثران الرئيسان في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية.

إن درجة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي تتأثر بالتوجه الفلسفي للدولة، ومدى تقدمها الاقتصادي، ومستوى تدخل الحكومة بالنشاط الاقتصادي، والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني. فهناك بنوك مركزية تابعة بالكامل للحكومة، فتكون توجهات واجراءات هذه البنوك مسايرة بشكل تام للتوجهات الاقتصادية للحكومة، كما تمول الموازنة المالية للحكومة دون مراعاة للوضع الاقتصادي في البلد، كما في بعض البلدان النامية. فضلاً عن أن هناك بنوكاً مركزية تتمتع بالاستقلالية بعيداً عن التأثير الحكومي، كما في توجهات أغلب البنوك المركزية للدول في الوقت الحاضر، فتكون قرارات واجراءات هذه البنوك بمعزل شبة تام عن الحكومة، في كلا الحالتين فإن لهذه الارتباط تأثير اقتصادي ومالي ونقدي. لذا تستند الدراسة على فرضية إن تأثير العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي في النشاط الاقتصادي هو ذات تأثير ايجابي.

من خلال دراسة التأثيرات الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي للاقتصادات المختارة فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات ايجابية للعلاقة على بعض المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المختارة، وسلبية على متغيرات اخرى، يضاف إلى إن هناك متغيرات لم تتأثر بشكل كبير بهذه العلاقة بسبب الازواج العامة التي مرت بالتجارب المختارة بضمنها العراق.

المقدمة

توجهت أغلب دول العالم في الوقت الحاضر إلى اعتماد مبدأ استقلالية البنك المركزي عن التأثير الحكومي، لكن ذلك لا يمنع هذه الدول من اعتماد التعاون بين الحكومة والبنك المركزي بشكل متناسق ومتناغم نسبياً في إدارة التحديات والمشاكل الاقتصادية التي تجاهاها، فمثلاً عند مواجهة دول العالم المتقدم اقتصادياً للأزمة المالية في عام (2008) فإن هذه الدول قد وضعت حكوماتها وبنوكها المركزية في مهمة مجابهة هذه الأزمة، وعملت على تحقيق التعاون بين هاتين السلطتين بشكل وثيق. مهما كانت الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني فإن سياسة البنك المركزي في الجانب النقدي لا تبتعد عن السياسة الاقتصادية العامة التي تتبناها الحكومة، فاستقلالية سياسة البنك لا تعني عدم وجود رابط بينها وبين التوجهات الاقتصادية للحكومة، إذ تعمل العلاقة بينهما للوصول إلى افضل النتائج.

إن الحكومة والبنك المركزي تعدان أهم سلطتين مؤثرتين في أي دولة، فهما يؤثران في المعطيات الاقتصادية، من خلال ما يملكان من أدوات ووسائل مؤثرة في الواقع الاقتصادي والنقدي، بما يتناسب مع أهدافهما ضمن سياسة وفلسفة البلد الاقتصادية، من تلك الأهداف المحافظة على استقرارية المستوى العام للأسعار، وأسعار الصرف الأجنبي، وتنظيم مستويات السيولة النقدية المحلية، وغيرها من الأهداف التي تتلاءم مع حركة النشاط الاقتصادي، ويتم ترجمة الأهداف والأدوات على شكل اجراءات وقرارات وقوانين تدعم التوجهات الفلسفية للبلد. بذلك فإن العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي تعدّ من المسائل الهامة، حيث يتم تحديد هذه العلاقة بجوانب وعناصر كثيرة منها الإطار القانوني للعلاقة، وعناصر العلاقة ضمن الاطر الفنية والإدارية والاقتصادية، لينعكس ذلك على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والنقدية.

إن عملية تحليل التأثيرات الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي قد يكون موضوع متداخل ومتشعب، بسبب تداخل أهداف ووسائل كل منهما، والتداخل في الأدوات التأثيرية المستخدمة من قبلهما، كما أن توجهاتهما بشكل منفرد أو مجتمع قد تؤثر في اختلال المؤشرات الاقتصادية بدلاً من أن تكون سبباً في معالجة هذا الاختلال، لذا فإن تشخيص هذه العلاقة يعد من المواضيع المهمة لتحديد أهم التأثيرات الاقتصادية لهذه العلاقة، لاسيما الدول النامية التي تعاني من اختلالات اقتصادية قد تكون ناجمة من عدم وضوح هذه العلاقة، أو من تشوهها بسبب تعقيد القوانين وطغيان الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، أو بسبب اتخاذ اجراءات وقرارات خاطئة من قبل حكوماتها أو

بنوكها المركزية، فقد تتخذ هذه الدول اجراءات مالية ونقدية مبالغ فيها من حيث التوسع أو الانكماش في اجراءاتها، بما قد يتعارض مع الواقع الاقتصادي ليكون له تأثيرات خطيرة على اقتصاديات تلك الدول. لذلك من أجل تبين مدى تأثير العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي فقد تم الأخذ بدولتين أفريقيتين هما الجزائر ونيجيريا كنموذجين دراسيين للدول النامية، ولكون اقتصادهما ذو طبيعة ريعية معتمدة على النفط كمورد أساسي في تسيير الأوضاع الاقتصادية فيهما، فضلاً عن ما عانتاه هاتان الدولتان من ظروف أمنية وسياسية مشابهة للعراق.

كما ركزت الدراسة على الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) باعتباره من الدول النامية، ليتم دراسة وتحليل تأثير التغيير السياسي في العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومات، فضلاً عن تأثير هذه العلاقة في الوضع النقدي والاقتصادي للعراق.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من ضرورة تشخيص العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي وتأثيراتها على مؤشرات ومتغيرات اقتصادية، حيث إن وجود صلة وثيقة بينهما يحتم على الطرفين إيجاد نوع من الاجراءات التي تتفاعل مع الواقع، وتساهم في معالجة المشكلات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد، بما يملكه العراق من موارد بشرية ومادية متاحة.

مشكلة الدراسة:

تتركز في أن طبيعة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي لها انعكاسات وتأثيرات واسعة في الجوانب الاقتصادية والنقدية، قد تعيق توجهات واجراءات طرفي العلاقة كما في حالة العراق، مما يتطلب تشخيص هذه التأثيرات وانعكاساتها.

فرضية الدراسة:

تتعلق الدراسة من فرضية " أن التأثيرات الاقتصادية والنقدية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي تكون ايجابية على النشاط الاقتصادي ".

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثيرات العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي في الجوانب الاقتصادية والنقدية، عن طريق تحديد عناصر ومؤشرات هذه العلاقة، وانعكاساتها الاقتصادية المتعددة.

الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

تم اختيار ثلاثة بلدان لاجراء الدراسة هي: الجزائر ونيجيريا والعراق، للتشابة في الظروف الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان، مع التركيز على العراق لما شهدته من تغييرات سياسة واقتصادية واجتماعية بعد عام (2003)، أثرت بالدرجة الأساس في العلاقة بين أهم سلطتين الحكومة والبنك المركزي العراقي، من خلال تبني النظام السياسي للتوجهات الداعمة لآلية السوق. أما البعد الزمني فقد تم اختيار المدة (2003 - 2015)، باعتبار أن خلال هذه المدة شهدت البلدان الثلاثة محل الدراسة تغييرات اصلاحية في الجوانب القانونية والاقتصادية، بغية التأثير في العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، ولاحداث تأثيرات اقتصادية ونقدية في المؤشرات والمتغيرات المستهدفة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للجزء المفاهيمي والنظري للدراسة، أما الجزء العملي للدراسة فقد اعتمد على المنهج الاستنباطي بالاعتماد على المنشورات والاحصائيات والبيانات الصادرة من الجهات المحلية والدولية الخاصة بالتجارب المختارة والاقتصاد العراقي.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: سيدرس الإطار المفاهيمي والنظري للحكومة وعلاقتها بالبنك المركزي، من خلال تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول سيتضمن مدخل تاريخي ومفاهيمي للحكومة، أما المبحث الثاني فإنه سيتضمن الرؤى والجدالات الفكرية لتأثير الحكومة والبنك المركزي بالجانب الاقتصادي، أما في المبحث الثالث سيدرس جوهر العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، وتأثيراتها الاقتصادية.

الفصل الثاني: سيدرس انعكاس العلاقة الاقتصادية بين الحكومة والبنك المركزي على تجارب دولية مختارة، ذلك بتقسيم هذا الفصل على مبحثين، المبحث الأول سيدرس انعكاس العلاقة بين الحكومة

والبنك المركزي على الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني الانعكاس الاقتصادي لعلاقة الحكومة النيجيرية بالبنك المركزي.

الفصل الثالث: سيدرس معالم العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي العراقي وتأثيراتها على الجانب النقدي والاقتصادي في العراق، ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، بالنسبة للمبحث الأول سيدرس الجوانب التاريخية والقانونية والوظيفية للعلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة، أما المبحث الثاني فإنه سيعمل على دراسة تحليلية للمنهج الاقتصادي الحكومي والنقدي للبنك المركزي العراقي، وفي المبحث الثالث فقد سيدرس تأثيرات الحكومة والبنك المركزي العراقي على المسار النقدي والاقتصادي، وتوجهاتهما التنموية في المستقبل.

في نهاية الدراسة فإنه سيتم الخروج بعدد من الاستنتاجات، التي تستلزم ايجاد عدد من التوصيات المناسبة، للوصول إلى الهدف المرجو من الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي وتأثيراتها الاقتصادية

تشكّلت حكومات الدول على مختلف العصور حسب حاجة كل عصر ضمن سياق تاريخي أدى إلى تطورها لتأخذ تشكيلها الحالي، فأثر ذلك على دورها في النواحي الحياتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. نظراً لأهمية وجود الحكومات في إدارة موارد البلد الاقتصادية فإنه كان على الباحثين في الجانب الاقتصادي توضيح مفهوم الحكومة ودورها الاقتصادي، ومدى تدخلها في الأنشطة الاقتصادية. الحكومة سواء تدخلت في الجانب الاقتصادي أو لم تتدخل فإنها تحتاج لتحديد أهدافها ووسائلها لتحقيق ذلك، عبر أدواتها الاقتصادية (المالية والنقدية بالأخص)، يتم ذلك من خلال المؤسسات العامة التي تكون إما تابعة للحكومة أو مستقلة عنها، فمن أهم هذه المؤسسات البنك المركزي. من هنا فإن من الضروري تحديد العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي من حيث طبيعتها، ودرجة الارتباط بين طرفي العلاقة، وتشخيص هذه العلاقة عبر مؤشرات وعناصر، ليتم في ظلها توزيع المهام والوظائف بين الحكومة والبنك المركزي، بما يحقق أفضل النتائج في التأثير بالمؤشرات والمتغيرات ذات الطابع الاقتصادي.

لذلك سيتم في هذا الفصل تحديد الإطار المفاهيمي للحكومة وعلاقتها الاقتصادية بالبنك المركزي، ورأي أهم المدارس الاقتصادية في توزيع المهام والادوار، ومعالجة المشكلات الاقتصادية. سيتم ذلك من خلال تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل تاريخي ومفاهيمي للحكومة.

المبحث الثاني: الرؤى والجدالات الفكرية لتأثير الحكومة والبنك المركزي بالجانب الاقتصادي.

المبحث الثالث: جوهر العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، وتأثيراتها الاقتصادية.

المبحث الأول

مدخل تاريخي ومفاهيمي للحكومة

تمارس الحكومة سلطتها داخل الدولة اعتماداً على دعمها التاريخي والمجتمعي، بما يمكنها من ممارسة وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذا انصب اهتمام الباحثين والدارسين في المجال الاقتصادي على دراسة الحكومة كهيئة تمارس دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية، من خلال إسهامها عبر تحديد عدد من الأهداف ذات التأثيرات الاقتصادية. الإسهام الاقتصادي الحكومي مهما كانت نسبته فإنه بحاجة إلى مجموعة من الأدوات المستخدمة في تأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية، ولإضفاء طابع الأهمية الاقتصادية لهذه الأدوات من خلال علاقتهم بوظائف أهم مؤسسة نقدية في الدولة المتمثلة بالبنك المركزي، من خلال التنسيق بين الجانب الحكومي وجانب البنك للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، ليعمل ذلك على معالجة المشكلات الآنية وتجنب المشكلات المستقبلية التي قد تواجهها الدولة والتي تؤثر على أفراد المجتمع.

لذا فإن هذا المبحث سيدرس مراحل التبلور التاريخي لسلطة الحكومة، ومن ثم مفهوم الحكومة وأهدافها الاقتصادية، وكذلك أدوات الحكومة في المجال الاقتصادي، وعلاقة هذه الأدوات بالبنك المركزي.

أولاً: التبور التاريخي للسلطة الحكومية*:

السلطة الحكومية Governmental Authority هي نتاج مراحل التطور التاريخي للمجتمعات، حيث يمكن توضيح هذه المراحل كآتي:

1- السلطة الفردية والمشاعية: هذه السلطة كانت سائدة في بداية التجمع الانساني حتى ظهور الحضارات القديمة، فكان الفرد يمثل السلطة المسيطرة على مقدراته وامكاناته ويديرها حسب حاجاته وحاجات المحيطين به. وبعد زيادة عدد الافراد وتجمعهم السكاني في موقع جغرافي معين تطور هذا الشكل من السلطة لتتخصص إدارة شؤون الافراد بيد القبيلة وبشكل مشاعي Communal يتم توزيع الوظائف بين افراد المجتمع القبلي حسب حاجة القبيلة، من ثم يتم توزيع العوائد بين افراد القبيلة التي في أغلبها محاصيل زراعية¹.

2- السلطة الملكية القديمة: ظهرت هذه السلطة في الحضارات القديمة واستمرت حتى سقوط روما بيد القبائل الجرمانية وأخر القرن الخامس الميلادي. فبعد التطور الانساني من حيث تجمعه السكاني والجغرافي والاقتصادي أدى إلى ظهور نمط جديد للسلطة تتمثل بـ " الملك "، الذي يستمد سلطته من البعد التاريخي والاجتماعي، يضاف إلى أنه قد يدعم من قبل السلطة الدينية. تتميز هذه المرحلة بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي وسياسي متطور فقد ظهرت بعض الأفكار السياسية حول تنظيم الملكية كما في المسلة البابلية لحمورابي، فضلاً عن وجود أفكار فلسفية ودينية حول تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما في كتابات الحضارة المصرية. ووجود شكل آخر لهذه السلطة تكون فيها فئات اجتماعية معينة مسيطرة ومحكرة لجميع السلطات السياسية والعسكرية، ما لذلك من انعكاسات اقتصادية كما في الحضارة اليونانية والرومانية في أوربا².

3- سلطة الأيديولوجيا الدينية: بعد سقوط الامبراطورية الرومانية في الغرب الأوربي وظهور الدولة العربية الاسلامية في الشرق ظهرت تكوينات سياسية في كلا الجانبين تعمل على إدارة الشؤون

* المفهوم الاصطلاحي للسلطة هو سيطرة فرد و / أو افراد من جماعة انسانية على جماعة اخرى، حيث ينقسم المجتمع الانساني إلى قسمين: الأول تتمثل بالجهات السلطوية (كالحكومة ومؤسساتها) التي تكون قادرة على اتخاذ القرار والتنسيق بين مكوناتها لقيادة وإدارة المجتمع أو البلد الذي تترأسه هذه الجهات، والقسم الثاني تتمثل بالجهات أو الجماعات الانسانية (المجتمع) التي يقع عليها قرارات القسم الأول. يزدهر هذا التقسيم الانساني عندما تكون هناك حوافز واضحة للانتاج وجني المكاسب من التعاون الاجتماعي من خلال التخصص والتبادل التجاري. المصدر:

- اولسون، منصور، السلطة والرخاء نحو تجاوز الدكتاتوريتين (الشيوعية والرأسمالية)، ط 1، ترجمة: ماجدة بركة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 49 - 50.

1- الاسود، صادق، علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 1990، ص 136 - 137.

2- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- كبه، ابراهيم، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط 1، مطبعة الارشاد، بغداد، العراق، 1970، ص 190 - 193.

- انجلز، فريدريك، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: احمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، مصر، 1958، ص 113 - 115.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب رؤى أيديولوجيا Ideology ذات تأثير ديني. فقبيل سقوط روما ظهر نظام عرف بالنظام الاقطاعي Feudalism System، وتعزز هذا النظام بعد ظهور المسيحية فقد امتلكت الكنيسة اراضياً واسعة، كذلك سلطاناً نافذاً بشكل كبير على الافراد، كما أن هذا العصر تميّز بوجود أفكار تشير إلى سلطة زمنية متمثلة بالامبراطور وسلطة روحية متمثلة بالكنيسة (السلطة البابوية Papal authority)³. بالنسبة للجانب الشرقي من العالم القديم، فقد ظهرت وبشكل متزامن حضارة الدولة العربية الاسلامية وفيها جميع جوانب النشاط الانساني تخضع لمنهج يعتمد على تعاليم الدين الاسلامي. وعلى الحكومة بجانب مسؤولياتها السياسية القيام بعدد من المسؤوليات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، متمثلة بتحقيق ضمان معيشة افراد المجتمع الاسلامي ضمانا كاملا، من خلال توفير وسائل العمل للافراد القادرين على العمل، وتوفير الأموال الكافية للعاجزين وفي الحالات الاستثنائية، والسعي لتحقيق التوازن الاجتماعي بين افراد المجتمع في مستوى المعيشة. ولضمان تطبيق احكام الاسلام فيما يتصل بالحياة الاقتصادية للافراد فقد سمح للسلطة الحكومية ووفقا لصلاحياتها التدخل الاقتصادي فتحول مثلاً دون التعامل بالربا، أو السيطرة على الاراضي، أو الاحتكار السلعي، لتحقيق بذلك أهداف الشريعة الاسلامية في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.⁴

4- السلطة ذات البعد الاقتصادي: بعد انهيار النظام الاقطاعي Feudal System في أواخر القرن 15 الميلادي بدأت الدولة القومية بالتشكل في أوروبا، أدى ذلك إلى تبلور سلطات حكومية ذات بعد اقتصادي، نتيجة ظهور أفكار لعدد من الاقتصاديين والسياسيين، يمكن تلخيص هذه الأفكار كالآتي:

5

أ- الأفكار الليبرالية: اصحاب هذه الأفكار استندوا على شعار دع الفرد يعمل دعه يمر، فيرون أن الفرد الحر في مجتمعه يعمل على تحقيق المصلحة العامة، يتم ذلك من خلال التمتع

3- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- القرشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 52 - 53.
- كبه، ابراهيم، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص 423 - 425.

4- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا (دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والاسلام في اسسها الفكرية وتفصيلها)، ط 14، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1981، ص 697 - 721.

5- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Friedman, Milton, & Friedman, Rose, Free to Choose, Harcourt Brace Jovanovich, Inc., New York, U.S.A., 1980, P 65.

- Chars, Levine, & Jrene, Rubin, Fiscal Stress & Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, P 13.

- النجار، عبد الهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 1982، ص 18.
- فاضل، صدقة يحيى، العلوم السياسية، ط 3، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 129 - 130.

بحريته في اختيار خياراته الاقتصادية. بذلك تنحصر وظيفة الحكومة في الأمن والدفاع والقضاء ولا تمس الحرية الفردية.

ب- الأفكار التدخلية: يمكن توضيح هذه الأفكار كالآتي:

- ❖ **الأفكار الماركسية:** وهي أفكار تدعو إلى أن تعمل الحكومة بالتخطيط الاقتصادي الشامل، وأن توزع الدخل القومي بشكل عادل على الافراد وحسب معايير معينة تضعها الحكومة، بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية داخل المجتمع.
- ❖ **الأفكار الكينزية:** دعا اصحابها إلى ضرورة التدخل الحكومي لتحقيق أهداف منها التخفيف من حدة الأزمات والاضطرابات الاقتصادية، ومعدل مرتفع للنمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل والثروة.
- ❖ **الأفكار ذات البعد الاجتماعي:** مضمون هذه الأفكار هو تقديم المصلحة العامة على المصلحة الفردية، وتوسيع التدخل الحكومي لرعاية هذه المصلحة العامة وأن يضيق النشاط الفردي بالرغم من الاقرار بالملكية الفردية كحق قانوني.

ثانياً: مفهوم الحكومة:

بعد التوضيح الخاص بتبلور السلطة الحكومية من الفردية إلى الشكل الحديث للحكومة كان لابد من التطرق لمفهوم الحكومة * من خلال عدد من التعاريف، فالحكومة تتمثل بالنظام السياسي لإدارة وتوجيه موارد البلد الاقتصادية¹. كما إن الحكومة تعدّ كيان سياسي منبثق من الدولة². يرى هيجل Hegel أن الدولة تتأسس بشكل قوي إذا ما اتحدت المصلحة الخاصة للفرد مع المصلحة العامة للدولة، بحيث يجد كل منهما في الآخر اشباعه ومنفعته الفعلية، والمدة التي تتسجم هاتين المصلحتين تكون ذات ازدهار وقوة بالنسبة للدولة، وللوصول إلى هذا الانسجام لابد من حدوث صراع طويل بين اطراف المصلحتين، للكشف عن النظم السياسية (الحكومة) التي تحقق الانسجام المنشود.³

كما تم تعريف الحكومة على " أنها جماعة سياسية معينة تمارس السلطة ضمن دولة ما " ⁴، تم حصر مفهوم الحكومة وفق التعريف السابق بالبعد السياسي. كما تم تعريفها على " أنها الجهة التي تتولى إدارة النظام العام داخل الدولة، معبرة بكافة الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، وتتكون من ثلاث سلطات قضائية، تشريعية، تنفيذية " ⁵، يشير هذا التعريف لمكونات الحكومة ووظيفتها العامة وتقسيماتها. يضاف إلى التعاريف السابقة تعريف الحكومة على أساس سياسي ذو طابع إداري ووظيفي " فهي هيئة سياسية مكونة من عدد من الموظفين الإداريين على مستوى الإدارات المركزية والمحلية، يهتمون بتنفيذ السياسات الحكومية سواء السياسية والاقتصادية " ⁶، ومن مسؤولية هذه الهيئة توفير الحاجات العامة للمجتمع، وتمويل هذه الحاجات يتم من خلال جمع الضرائب وتوفير الإيرادات الأخرى، كما تقع على عاتق الحكومة وظيفة توزيعية للدخل والثروة بين فئات المجتمع، وغيرها من المهام والوظائف⁷.

* مصطلح (الحكومة) اشتق لغوياً من (الحَكَمَ) بمعنى قَضَى، فيقال: حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم. كما يقال للذي نصب للحكم بين الناس بـ (الحاكمِ). المصدر:

- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية، مصر، 1994، ص 239.

1- فاضل، صدقة يحيى، العلوم السياسية، مصدر سابق، ص 80.

2- مهنا، محمد نصر، الإدارة العامة الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 37.

3- هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ (العقل في التاريخ)، ج 1، ترجمة: امام عبد الفتاح امام، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 51 - 52.

4- Curtis, Michael, Comparative Government & Politics, Harper & Row Publishers, New York, U.S.A., 1978, P 91.

5- كامل، محمد، النظم السياسية للدولة والحكومة، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1997، ص 303.

6- قدرى، عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 2003، ص 22.

7- المصدر نفسه، ص 9.

كما تم تعريف النظام الحكومي ذو التوجه الديمقراطي من قبل الاقتصادي ميلتون فريدمان M. Friedman على " أنه نظام ذو تمثيل نسبي، حيث يكون نظام انتخابي يمنح بموجبه الجماعات و الأحزاب السياسية قوة اقتراعية تتناسب مع قوتها الشعبية، فيستطيع كل نائب مُنتخب التصويت حسب مصلحة منتخبيه بعيداً عن مصلحة المنتخبين الباقين ". كما يرى أن تركز السلطة الحكومية بيد جهة معينة له آثار سلبية مباشرة على الحياة الاقتصادية، لذا لا بد من تشتيت أي سلطة من هذا النوع عبر نظام الرقابة والتوازن بين السلطات وعن طريق تخليص النشاط الاقتصادي من السلطة التدخلية، وهذا الأمر له فائدة عظيمة تكمن أنه يؤدي إلى تنوع كبير بالانشطة والفعاليات الاقتصادية¹.

مما سبق يتضح أن مصطلح الحكومة هو عبارة عن جهاز منظم يتكون من سلطات عديدة هدفها تقديم الخدمات والوظائف العامة للمجتمع الموجود ضمن كيان جغرافي وانساني يتمثل بالدولة. كما أن لهذا المصطلح طبيعة معنوية تكتسب طابعاً قانونياً واجتماعياً. كما يقع على عاتق الحكومة الحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وسكانها من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. من أجل تحقيق ذلك لا بد من وضع عدد من الأهداف في سعيها لتحقيق أداء افضل لإدارة الموارد الاقتصادية وتجنب الاختلالات التي قد تصيب الاقتصاد.

1- Friedman, Milton, Capitalism & Freedom, The University of Chicago Press, Chicago, U.S.A., 1982, P 21 - 22.

ثالثاً: الأهداف الاقتصادية للحكومة:

يمكن حصر أهداف الحكومة من خلال ما تقوم به أجهزة ومؤسسات الحكومة من تنظيم للأمور العامة داخل الدولة كالرقابة والتوجيه لمختلف القطاعات العامة والخاصة، ووضع القواعد والانظمة القانونية والتشريعية لحماية الحقوق الفردية والمجتمعية، هذه تمثل الوظيفة التنظيمية والتشريعية للحكومة والتي من خلالها تهيأ الأرضية اللازمة لعمل القطاعات الاقتصادية بشكل قانوني وبسلاسة. كما تسعى الحكومة لتوفير البنية التحتية المادية والمالية من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كالتمتية الاقتصادية، وتوفير الموارد اللازمة لتلبية المتطلبات العامة كالسّلع والخدمات، والاستقرار المالي والنقدي، كما تعمل على تقليل التفاوت في مستوى الدخل.¹

من الممكن توضيح الأهداف الاقتصادية للحكومة* على النحو الآتي:²

1- الكفاءة Efficiency: تسعى الحكومة للعمل بأعلى كفاءة ممكنة لتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات اللازمة للإنتاج السلعي والخدمي، وباستخدام أمثل التكنولوجيات المتوافرة في الدولة. كما تعمل الحكومة على تصحيح نواحي الفشل في السوق، وتقليل المؤثرات الخارجية السلبية Externalities كالتلوث والفقر.

2- النمو والاستقرار الاقتصادي Growth & Economic Stability: الحكومة تعمل من خلال سياساتها المالية والنقدية وتشريعاتها القانونية لدعم واستقرار الاقتصاد، فتسعى إلى خفض البطالة والتضخم مع تشجيع زيادة السعة الانتاجية للاقتصاد الوطني. وظهرت مدارس اسهمت باستخدام أدوات إحدى السياسات الاقتصادية بشكل منفرد أو بجمع السياسات بشكل ثنائي أو أكثر لتحقيق هذا الهدف، فقد نجحت الكينزية باستخدام أدوات السياسة المالية (الضرائب، وتوجيه الانفاق العام)، لتمكين الحكومة من السيطرة على مستويات الاستخدام والإنتاج والمستوى العام للأسعار.

1- الببلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد، ط 1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص 22 - 35.
* يلخص الاقتصاديون أهداف السياسة الاقتصادية للحكومة ضمن مربع يعرف بمربع كالدور Kaldor، الذي يتضمن أربعة أهداف هي: النمو الاقتصادي، والاستخدام التام، واستقرار المستوى العام للأسعار، والتوازن في ميزان المدفوعات. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- N., Kaldor, Conflicts in National Economic Objectives, Economic Journal, Vol. 81, No. 321, 1971, P 1 - 16.

2- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Samuelson, Paul A., & Nordhaus, Willim D., Economics, 19th Edition, The McGraw - Hill Companies , Inc., New York, U.S.A., 2010, P 43 - 49.

- سليمان، سلوى علي، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 191 - 192.

- 3- تقليص التفاوت الاجتماعي Social Inequality:** الحكومة تخطط لإشاعة العدالة والمساواة الاجتماعية باستخدام الضرائب وبرامج الانفاق، لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة للوصول إلى الرضى المجتمعي. فازدياد التفاوت الطبقي قد ينتج طبقة فقيرة يعيشون في مستوى منخفض يؤدي إلى انخفاض مستواهم الصحي، والتعليمي، والذي سينعكس على إنتاجيتهم، مما يترتب على الحكومة أعباء لاعالتهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.
- 4- الاستخدام التام Full Employment:** يضيف بعض الاقتصاديين هدفاً آخر لأهداف السياسات الاقتصادية للحكومة وهو الوصول بالتوظيف إلى مستوى الاستخدام التام أو إلى جعل الاستخدام أكبر ما يمكن للموارد البشرية والاقتصادية، وذلك لرفع مستوى معيشة القوى العاملة من خلال ما يحصل عليه من أجور ومكافآت.
- 5- التوازن الخارجي External Balance:** من بين الأهداف الأخرى التي تسعى لها السياسات الاقتصادية للحكومة هي تأمين التوازن مع العالم الخارجي، والذي يتلخص في ميزان المدفوعات الذي يبين كافة المعاملات الاقتصادية بين القطاع العائلي والمنشآت والحكومية لبلد ما مع بقية البلدان الأخرى خلال مدة زمنية معينة، وتشتمل هذه المعاملات على الصادرات والاستيرادات (المنظورة وغير المنظورة) والتدفقات المختلفة لرأس المال. فإذا كان ميزان المدفوعات يعاني من اختلال ما كالعجز فإن الحكومة تعمل على معالجة ذلك ومن خلال اتخاذ اجراءات محددة ضمن سياساتها المستقبلية.

رابعاً: الأدوات الاقتصادية الحكومية وعلاقتها بالبنك المركزي:

لتحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة فإنها تحتاج إلى عدد من الأدوات لتستخدمها في تحسين وتطوير الواقع الاقتصادي، وعادةً ما تكون هذه الأدوات على علاقة بالبنك المركزي The Central Bank باعتباره السلطة النقدية والممثل الحكومي من خلال ما يؤديه من وظائف ومهام كصيرفي ومستشار للحكومة وفي إدارته للدين العام*، ولكون الحكومة في مجال تأثيرها بالاقتصاد تحتاج إلى تظافر جميع أدواتها. من الممكن تقسيم هذه الأدوات إلى أدوات مالية ونقدية والأدوات ذات التأثير القطاعي، وكالاتي:

1- الأدوات المالية Fiscal Instruments: لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية فإن الحكومة تستخدم أدوات ذات علاقة بالسلطة المالية (وزارة المالية)، بالتعاون مع البنك المركزي (السلطة النقدية) من خلال الوظائف ذات العلاقة بالحكومة. من أهم هذه الأدوات:¹⁶

أ- **الأدوات التلقائية Automatic Instruments:** هذه الأدوات تحقق أهدافها دون الحاجة إلى تدخل الحكومة، ومن هذه الأدوات الضرائب التصاعدية التي تساعد في ضبط أو تحفيز مستوى الطلب الكلي وحسب الحالة الاقتصادية للدولة. والمدفوعات التحويلية والغرض منها إعادة توزيع الدخل بين الفئات الأكثر احتياجاً بين أفراد المجتمع. وسياسة الدعم حيث تقدم الحكومة دعماً للقطاع الزراعي والصناعي بهدف النهوض بهذين القطاعين.

ب- **الأدوات المقصودة Discretionary Instruments:** هذه الأدوات تحتاج إلى تدخل الحكومة الدائم من خلال تغيير أوجه الانفاق أو الإيرادات، لتحقيق هدف معين ضمن إطار التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن هذه الأدوات إعادة توزيع الضرائب التي تستخدم في توجيه الطلب نحو سلع معينة، والتأثير في القدرة الانتاجية والاستيرادية للاقتصاد. وإعادة توزيع الانفاق العام وهدف الحكومة عادة من استخدامها هو زيادة الطلب على الانتاج الحقيقي، وإعادة توزيع الدخل وتعزيزه لرفع مستويات المعيشة للمجتمع. والأداة الأخرى إعادة توزيع الدين العام من خلال السوق المالي وذلك ببيع وشراء السندات من الافراد وبالتالي توجيه الطلب الكلي وحسب الدورة الاقتصادية التي يمر بها البلد.

2- الأدوات النقدية Monetary Instruments: تقوم الحكومة بالتنسيق مع السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بالتحكم ومراقبة المتغيرات النقدية (كالسيطرة على عرض النقد، وإدارة حجم

* سيتم توضيح هذه المهام في المبحث الثالث من هذا الفصل.

16- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Hejman, W. J. M., Applied Macroeconomics, Wageningen University, U.S.A., 2000, P 8 – 11.

الدين العام، وتنظيم سعر الفائدة)، من خلال مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وحسب الظروف الاقتصادية وطبيعة الأهداف التي ترغب الحكومة في تحقيقها، ذلك لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي Monetary Stability¹⁷.

يمكن استعراض هذه الأدوات بشكل مختصر كالآتي:¹⁸

أ- الأدوات الكمية ذات التأثير غير المباشرة: تستخدم هذه الأدوات لغرض التأثير بحجم الائتمان الممنوح من قبل النظام المصرفي بغض النظر عن نوعه، بالتالي التأثير في التقلبات الاقتصادية كالتضخم والكساد، من خلال التحكم غير المباشر للبنك المركزي في المتغيرات النقدية. ومن هذه الأدوات: معدل الخصم حيث يستخدم في التأثير في المعروض النقدي وسعر الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وعمليات السوق المفتوحة من خلال قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في السوق النقدية، وهذه العمليات تساعد الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي بالتحكم بمقدار السيولة ثم التأثير بالحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد. فضلاً عن هذه الأدوات تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وهي من الأدوات المهمة التي تكون ذات علاقة عكسية مع المعروض النقدي.

ب- الأدوات النوعية ذات التأثير المباشر: التي تهدف إلى توجيه الائتمانات ناحية المجالات التي تخدم الاقتصاد، ولا تركز هذه الأدوات على الحجم الكلي للائتمان. ويستخدم البنك المركزي هذه الأدوات لوضع قيود محددة بشروط معينة تتضمنها القروض الممنوحة لمقترضين معينين وفي قطاعات معينة وبما يتفق مع الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية التي تضعها الحكومة، فمثلاً وضع قيود على الائتمان الخدمي وتشجيع الائتمان للقطاع الزراعي والصناعي من خلال بعض التسهيلات لتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لوحدات هذه القطاعات. هذه الأدوات تعدّ ذات فائدة بالنسبة للدول النامية إذ تنخفض فعالية الأدوات الكمية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

3- الأدوات القطاعية: قد تتدخل الحكومة مع باقي السلطات النقدية والمالية في محاولة تعظيم إسهام القطاعات الاقتصادية الحقيقية (كالزراعة والصناعة) من خلال زيادة مقدرتها الانتاجية، وفي توجيه القطاعات الخدمية (كالتجارة المحلية والدولية). من أهم هذه الأدوات:¹⁹

17 - Kent, Money & banking, Rinehart & Winston Inc, 4 th Edition, New York, U.S.A., 1991, P 351.

18- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- عبد الله، خبابه، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 301 - 302.
- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص 606 - 611.
- علي، عبد المنعم السيد، و العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 374 - 375.

19- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- العمر، حسين، وآخرون، الاقتصاد الصناعي، ط 1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002، ص 44 - 46.

- أ- التعريفات الكمركية Tariffs: ذات التأثير في سعر السلعة محلياً ومن ثم انتقال آثار ذلك على الاستهلاك والاستيراد والتصدير والانتاج المحلي.
- ب- الاعانات Subsidies: هي وسيلة تسعى فيه الحكومة إلى تقليل الكلفة على المنتج من أجل تخفيض أسعار انتاجها محلياً بقصد زيادة الطلب عليها محلياً ودولياً.
- ت- القروض loans: تقوم الحكومة باعطاء مبالغ للوحدات الاقتصادية بقصد تشجيعها وزيادة حجم الاستثمار فيها ونسبة إسهامها بالنتاج المحلي.
- ث- المشتريات الحكومية Government Purchases: قد تعمل السياسة الحكومية على تشجيع المنتجات المحلية من خلال زيادة مشتريات الدوائر الحكومية لهذه المنتجات.
- ج- سعر الصرف Exchange Rate: أن رفع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية فيشجع ذلك إلى زيادة الصادرات من السلع المنتجة محلياً، لأن رفع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع فيرفع ذلك الطلب الخارجي عليها بشرط أن يكون الطلب مرناً.
- إنّ جميع الأدوات المالية والنقدية والقطاعية يتم استخدامها من قبل الحكومة كوسيلة للتأثير في الوضع الاقتصادي واحداث تغيير ما، وباعتبار البنك المركزي هو مسؤول عن بعض الأدوات، والبعض الآخر مؤثر في أدائه فمن الضروري أن يتم استخدام هذه الأدوات بالتشاور والتنسيق مع البنك المركزي، بما يزيد ويحسن من تنفيذ القرارات والبرامج والخطط الاقتصادية التي تضعها الحكومة و البنك المركزي ضمن سياستهما الاقتصادية والنقدية.

- كوفارو، ناديا، التنمية الاقتصادية والزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص 5 - 8.
- امين، هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، ط 1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2008، ص 162 - 171.

المبحث الثاني

الرؤى والجدالات الفكرية لتأثير الحكومة والبنك المركزي بالجانب الاقتصادي

يستمر النقاش الفكري بين الاقتصاديين حول الدور الذي تؤديه السياسات الحكومية (بالأخص السياسة المالية) وسياسة البنك المركزي النقدية في بعدهما التأثيري على عدد من المتغيرات الاقتصادية كالناتج والاستخدام، وجدلهم حول نوعية هذه السياسات، وتركت هذه الأفكار أثراً كبيراً على واضعي السياسة المالية والنقدية بغية تحقيق أهدافهما في المجال الاقتصادي والنقدي.

إن اتجاه الجدل المالي - النقدي بين الاقتصاديين لم يتغير بشكل كبير، إذ إن النقديين (انصار السياسة النقدية) اصّروا على عدم جدوى التدخل الاقتصادي للحكومة من خلال السياسة المالية، حيث يرون عدم فاعلية اجراءات الحكومة في معالجة الأزمات أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. أما الكينزيون (انصار السياسة المالية) يدافعون عن ضرورة تدخل الحكومة من خلال الأدوات المالية لتصحيح الانحرافات والاختلالات الاقتصادية والوصول للاستقرار المراد تحقيقه، وخلال دفاعهم هذا لا يهاجمون اجراءات السياسة النقدية مثلما يفعل النقديون في هجومهم على الكينزيين.

أولاً: الرؤى الكلاسيكية:

تركز رؤى الكلاسيك على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والانتاج، فاعتقدوا بأن العوامل الاقتصادية تؤدي تلقائياً إلى تحقيق الاستخدام التام Full Employment للموارد الاقتصادية وبشكلها الأمثل. يستندون في ذلك على فروض أساسية هي: قانون ساي Say's Law للأسواق، مرونة أسعار الفائدة والأجور والأسعار. كما يسلم الكلاسيك على انفصال العوامل الحقيقية والنقدية مستندين على فكرة حيادية النقود Neutrality of Money، حيث إن النقود تؤدي وظيفة مؤقتة في عملية التبادل، فالتبادل يتم في الحقيقة بين السلع والخدمات المنتجة، والنقود هي عبارة عن ستار يخفي وراءه الظواهر الحقيقية.²⁰

إن استناد المفكرين الكلاسيك على الفروض السابقة أدى إلى تبنيهم فلسفة قائمة على الحرية الاقتصادية وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي بالتالي تبنا مفهوم حيادية الحكومة والبنك المركزي، بمعنى آخر أن تبقى السياسات المالية والنقدية محايدة بشكل مطلق وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي الخاص، فيتم ممارسة هذا النشاط بحرية تامة لأن الفرد رشيد يسلك سلوكاً رشيداً في تحقيق مصلحته الخاصة.

يضاف إلى اعتقادهم في أن تدخل الحكومة من خلال سياساتها المالية يؤدي إلى اختلال بالتوازن العام، وأن فاعلية دور السياسة المالية تتم من خلال مبدأ توازن الموزانة العامة (أي أن تكون الإيرادات مساوية للنفقات) لا من خلال التوازن الاقتصادي، بالتالي فإن هذا الدور ينحصر في تحقيق ما يعرف بحيادية المالية العامة. لذا دعوا إلى أن تعمل الحكومة على الحصول على الإيرادات العامة من أجل الانفاق على الحاجات الضرورية التي لا يستطيع القطاع الخاص من توفيرها للمجتمع، يرجع ذلك لأن الانفاق العام هو انفاق استهلاكي لا يؤدي إلى زيادة حقيقية للثروة، لذا ضرورة حصر الانفاق الحكومي ضمن الوظائف التقليدية (الدفاع والأمن والقضاء والمرافق العامة).²¹ كذلك دعا الكلاسيك إلى تقليل النفقات العامة إلى أدنى مستوى لها باعتبار أنها استقطاع من موارد المجتمع. أما جانب الإيرادات العامة فيكون الغرض من تمويل الميزانية العامة هو غرض مالي لا يكون لها أي هدف لاحداث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية (أي أن يكون غرض التمويل محايد)، فالكلاسيك دعوا إلى فرض ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك لأنها تؤدي إلى زيادة الانتاج من خلال أنها تزيد من حجم المدخرات وبالتالي زيادة الاستثمارات، أما بالنسبة للضرائب على الارباح والأجور فإن عبئها الضريبي سيقع في الأمد الطويل على المستهلك، لذا فإن افضل وعاء ضريبي

20- جوارتيني، جيمس، و استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص 231 - 232.
21- المحجوب، رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983، ص 115.

حسب الكلاسيك هو الريع لأنها ستكون ضرائب مباشرة ولا تنقل إلى المستهلك وكذلك سهولة تحصيلها²². كما اكدوا على ضرورة تغطية النفقات بالايرادات العادية دون اللجوء للقروض أو الإصدار النقدي لتغطية النفقات العامة²³، فالقروض تعدّ وسيلة استثنائية وتعدّ ضرائب مؤجلة حيث يتم اطفائها والفوائد المترتبة عنها عن طريق فرض ضرائب جديدة على الاجيال المستقبلية فهم المتحمليين الحقيقيين للعبء المالي الناجم من الاقتراض في الوقت الحالي. كما أن الاقتراض من خلال بيع سندات الخزينة سيخلق منافسة مع سندات القطاع الخاص على الأموال مما يدفع بأسعار الفائدة بالارتفاع مؤدية إلى ازاحة القطاع الخاص من الاستثمار²⁴. وفيما يخص الإصدار النقدي فيعده المفكرون الكلاسيك ضريبة مقنعة بسبب الافتراض القائل بأن الانتاج هو عند مستوى الاستخدام التام فأى كمية جديدة للنقود حسب النظرية الكمية لفيشر Fisher سيترتب عنها موجة تضخمية من خلال الانعكاس على ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما رفضوا الإصدار النقدي لأنه يعد تدخل حكومي في الحياة الاقتصادية يخرج السياسات الحكومية عن حيادها المالي²⁵. بالتالي فإنّ هدف سياسة البنك المركزي النقدية يجب أن يكون محايداً، فترتكز رؤية الكلاسيك على تحقيق التوازن النقدي من خلال السيطرة على عرض النقد (كمية النقود)، حيث النقود حسب وجهة نظرهم تؤدي دوراً محايداً لكونها ستاراً تتم خلفها العمليات الحقيقية بين الافراد والمتعاملين بها.

22- أبو عيدة، محمد عمر، و شعبان، عبد الحميد محمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008، ص 204.

23- المحجوب، رفعت، المالية العامة، مصدر سابق، ص 117.

24- الدليمي، عوض، عجز الموازنة الحكومي وظاهرة التزاحم المالي، مجلة جامعة النهريين، المجلد 5، العدد 7، بغداد، العراق، 2001، ص 37.

25- عبد المولى، السيد، المالية (الأدوات المالية، النفقات العامة، مصادر الإيرادات العامة والميزانية العامة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975، ص 446.

ثانياً: الرؤى الكينزية:

إنّ حدوث أزمة الكساد الكبير (1929 - 1932) أدت إلى فقدان الثقة برؤى المفكرين الكلاسيك التي ابتعدت فروضها عن الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في تلك الفترة، فقد استمرت معدلات البطالة Unemployment Rates عند نسب عالية على الرغم من انخفاض معدلات الأجور فلم يؤد ذلك إلى انعاش الاقتصاد، فقد استمر الركود Recession في السلع المنتجة لعقد من الزمن، بذلك فقد فشلت فرضيات الكلاسيك حول قانون ساي ومرونة الأجور والأسعار والفائدة. كل هذا أدى إلى ظهور رؤى مضادة تحاول معالجة الوضع الجديد للاقتصاد، تمثلت هذه الرؤى بأفكار الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز J. M. Keynes التي قامت بنقل التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي لتفسير العلاقات القائمة بين الوحدات الاقتصادية إلى التحليل الكلي. فأشار كينز Keynes في معرض انتقاداته للكلاسيك إلى عدم صحة حيادية السياسات الاقتصادية، لذا دعا إلى ضرورة تدخل الحكومة من خلال زيادة انفاقاتها حتى لو أدى إلى حصول عجز حكومي في الميزانية، كما أن التوازن قد يحصل في نقطة اقل من مستوى الاستخدام التام، وبين عدم قدرة الاسواق في ضبط التوازن بسبب وجود قصور بالطلب الكلي لوجود عوامل مؤثرة كالميل الحدي للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال.²⁶

يرى كينز أنّ الافراد يدخرون ويستثمرون لأسباب عديدة وليس لعامل واحد مثل سعر الفائدة، فالقطاع العائلي يقرر الادخار اعتماداً على الدخل، أما قطاع الاعمال فيعتمد في انفاقه الاستثماري على التقدم التكنولوجي، والتنبؤات، والربحية.... أكثر من الاعتماد على سعر الفائدة. فإذا كانت الظروف غير مؤاتية فإنّ الاستثمارات تنخفض مؤدية إلى انخفاض الاستخدام والدخل وبالتالي تنعكس على مستوى الادخارات²⁷. إن رؤى كينز اعتبرت اجراءات الحكومة من خلال أدوات السياسة المالية من افضل الأدوات في معالجة الكساد والبطالة، فنادى بالتدخل الحكومي من خلال النفقات العامة أو بتخفيض الضرائب أو كلاهما معا لتؤدي إلى انتعاش الطلب الكلي الفعال Effective Aggregate Demand، حيث سيعمل أثر المضاعف (الذي يعتمد في حجمه على الميل الحدي للاستهلاك) على زيادة الاستثمار فيتوسع الطلب الاستهلاكي نتيجة زيادة المداخل، وكل هذا سينعكس في النهاية على حجم الانتاج داخل القطاعات الاقتصادية. ومعالجات كينز المالية أتت لضرورة تغيير الفشل

26- المعموري، علي، تاريخ الافكار الاقتصادية (من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية)، ط 1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2007، ص 130.

27- جوارتيني، جيمس، و استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، مصدر سابق، ص 234 - 235.

الذي تعانية الاسواق نتيجة اتباع آلية السوق وتصحيح الاختلالات، بالتالي اصبح لهذه للسياسة المالية إسهاماً فاعلاً في تنظيم النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. فاعتبر إن للجهاز الحكومي وظيفة اقتصادية هامة من خلال إدارة الطلب الفعال لإعادة تحريك التيار الحقيقي والتيار النقدي.²⁸

إنّ من النتائج المهمة للرؤى الكينزية تطور مفهوم المالية العامة من المالية المحايدة Neutrality Finance إلى مفهوم جديد يتمثل بالمالية الوظيفية Functional Finance حيث صارت أداة في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال إن هدف السياسة المالية الحكومية العمل على تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، خروجاً على مبدأ توازن الميزانية فاصبح بإمكان اللجوء من قبل الحكومة إلى البنك المركزي لإصدار كمية نقدية جديدة لمواجهة النفقات الضرورية لتحقيق أهداف السياسة المالية والتخفيف عن عبء القروض من القطاع الداخلي والخارجي، وفكرة قبول كينز للإصدار النقدي كوسيلة للتمويل تأتي في حالة وجود موارد عاطلة في الاقتصاد وهناك مرونة في الجهاز الانتاجي، ذلك لكي يقابل التيار النقدي الجديد تيار حقيقي يعادله ويمنع حدوث تضخم في مستوى الأسعار.²⁹

يرتكز كينز بشأن تغيير عرض النقود من قبل البنك المركزي بشكل أساسي على مدى تأثير ذلك على المتغيرات الكلية في الاقتصاد ومن ثم تغيير مسار الانشطة الاقتصادية بما يؤدي إلى الوصول للتوازن المرغوب. يرى كينز أن عرض النقود يحدده البنك المركزي (أي أنه متغير خارجي) في حين إنّ الطلب على النقود * يتحدد من خلال التفضيل للسيولة، فزيادة المعروض النقدي (على فرض ثبات باقي العوامل الأخرى) فإنّ الافراد سيعملون على التخلص من فائض النقود عن طريق شراء السندات فتزداد أسعارها لذا فإن أسعار الفائدة ستأخذ بالهبوط بسبب العلاقة العكسية بينهما، وبما أن الاستثمار يرتبط عكسياً مع الفائدة لذلك سيزداد الاستثمار وباعتباره أحد مكونات الطلب الكلي وأن ذلك يؤثر

28- عبد الفتاح، معتز بالله، الوظيفة الاقتصادية للدولة (دراسة في الاصول)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر، 1998، ص 159.

29- المحجوب، رفعت، المالية العامة، مصدر سابق، ص 179.

* يحدد كينز الطلب على النقود بثلاثة دوافع هي:

أ- دافع المعاملات Transactions: وهو ذو علاقة طردية مع الدخل (في الامد القصير) حسب رأي كينز Keynes، كما أوضح بامول وتوبن Baumol & Tobin إن هذا الدافع يعتمد أيضاً على سعر الفائدة بشكل عكسي.

ب- دافع الاحتياط Precautionary: وهو ذو علاقة طردية مع الدخل.

ت- دافع المضاربة Speculative: وهو إضافة جديدة لكينز Keynes، حيث طبقاً لرايه فإن هذا الدافع ذو علاقة عكسية مع سعر الفائدة.

لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- ايدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة: محمد ابراهيم، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1989، ص 233 - 244.

فيه، كما إن الاستثمار سيؤدي إلى زيادة الدخل بفعل مضاعف الاستثمار³⁰. كما يسوق الكينزيون إلى اعتماد سياسة نقدية تحكيمية Discretionary Monetary Policy متماشية مع النشاط الاقتصادي، وذلك لأن الاعتماد على إدارة البنك المركزي ستحقق الكفاءة في معالجة الاختلالات التي قد تصيب الاقتصاد، فالتقلبات مستمرة في النظام الاقتصادي والتي تعزى بشكل خاص إلى التقلبات الحادة في الانفاق الاستثماري، لذا لا بد من وجود سياسة نقدية تتصف بالتحكم والإدارة والذكاء والمهارة. كما أن النظام الاقتصادي معقد نتيجة ارتكاز القطاع المالي على عدد كبير من المؤسسات والأسواق، واعتماد القطاع الحقيقي على تعدد القرارات، لذا لا بد من المعالجات المناسبة بالاعتماد على الإدارة البشرية التي نجدها في إدارة البنك المركزي من خلال سياسته النقدية الهادفة لتحقيق أهداف نقدية وغير نقدية.³¹

30- المصدر السابق، ص 269 – 270.
31- يحيى، و داد يونس، النظرية النقدية (النظريات، المؤسسات، السياسات)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2001، ص 147.

ثالثاً: الرؤى النقودية:

كانت جامعة شيكاغو الأمريكية المكان الرئيس لتأسيس أفكار ورؤى مؤسسي مدرسة النقوديين Monetarism متأثرين بأفكار الاقتصادي ميلتون فريدمان M. Friedman، الذي عارض بشدة فكرة كينز Keynes في تدخل الحكومة عبر سياساتها المالية، معتبراً القطاع الخاص كفوء في إدارة و تنظيم وتصحيح مسار الاقتصاد من خلال آلية السوق، معتبراً الاختلالات الاقتصادية متأتية من ظواهر نقدية محضة. فبعد اخفاق الكينزيون في احتواء الارتفاع في الأسعار مع وجود نسب من معدلات البطالة (ظاهرة التضخم الركودي Stagflation) تصور النقوديون بأن اجراءات البنك المركزي من خلال سياسته النقدية هي أكثر فاعلية في معالجة التضخم، أما أثر السياسة المالية فهو اقل تأثيراً في الأمد القصير، ذلك لأن هذه السياسة تعدّ تعبيراً عن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية، وإن القوى الخفية في ظل الحرية التامة كفيلة بإعادة التوازن للأسواق. فقيام الحكومة بزيادة نفقاتها أو ضرائبها أو الاقتراض من القطاع الخاص من شأنه أن يزاحمه في سوق المال (أثر المزاحمة Crowding out)، بهذه الرؤى النقدية تم تقليل من فاعلية أهداف السياسة المالية التوسعية فهي لا تؤدي سوى إلى تأمين دعم التوسع الحكومي³². فيرى فريدمان أن الحكومة كسلطة مالية واقتصادية لها ادوار معينة حصرها بالفقرات الآتية:³³

1- الدور التقليدي في وضع القواعد والاحكام التي تنظم أنشطة المجتمع الحر، لتوفير وسيلة يمكن بواسطتها تسوية الخلافات الناشئة من هذه الأنشطة، فلا بد من وجود سلطة تحمي حرية وحقوق الافراد داخل المجتمعات الحرة. أي التنظيم الاقتصادي الحر من خلال الاجراءات الحكومية لحفظ القانون والنظام للحيلولة دون تعرض فرد لظلم فرد آخر، ولتطبيق العقود القانونية التي ابرمت بشكل حر واختياري بين اطرافه.

2- تعمل الحكومة على الحد من التدخلات التي تحد من حرية الفرد، فكل تدخل حكومي من قبل مؤسساته يعد أمراً خطيراً على الأنشطة الاقتصادية التي يجب أن تتم في بيئة حرة خالية من التدخلات.

3- الحكومة تكون راعية للافراد من الناحية الاجتماعية من خلال دورها الابوي الراعي، فتعمل الحكومة على توفير الضمان الاجتماعي للافراد التي تمنع ظروفهم الصحية من العمل وتعيق حصولهم على دخل ضامن للحفاظ على كرامتهم الانسانية.

32- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- سيجل، باري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور، وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1987، ص 478 - 481.

33- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Friedman, Milton, Capitalism & Freedom, Op. Cit., P 27 - 38.

يتضح مما سبق حصر دور التدخل الحكومي يتم حصره كراعي وحامي للأنشطة الفردية الحرة، معبراً عن رغبة فريدمان بالعودة إلى الدور التقليدي للحكومة والذي سينعكس على دور السياسة المالية يعد هذا الأمر محاولة لحياء الأفكار الكلاسيكية.

كما يرى النقوديون إن للنظرية الكمية للنقود ذات أهمية بالنسبة للسياسة النقدية، ذلك لأهمية دور النقود في النشاط الاقتصادي فهي علاقة مستقرة، ولكون هذه النظرية حلقة ربط بين السياسة النقدية والانفاق الكلي³⁴، فيرى فريدمان Friedman أن وفقاً للنظرية الكمية فإن عرض النقود (كمية النقود) تؤثر بصورة خاصة على مستويات الأسعار في الأمد الطويل، أما في الأمد القصير فإن للنقود تأثير مباشر على الانفاق فالدخل ومن ثم التوازن في الاقتصاد. فإذا قام البنك المركزي بزيادة عرض النقود* فإنه سيؤدي إلى زيادة الرصيد النقدي لدى الافراد لذا سيحاولون إعادة توزيع الفائض النقدي بين بدائل الثروة عن طريق الانفاق على السلع والخدمات وشراء الاصول المالية، وكل هذا سينعكس على الطلب الكلي فزيادة الانتاج والاستخدام والدخل، ويحصل العكس في حالة تخفيض عرض النقود، بالتالي فإن آلية انتقال أثر السياسة النقدية على مسار الاقتصاد في الأمد القصير تتم من خلال أثر الثروة و بالتغيرات في سعر الفائدة (أثر الاحلال Substitution Effect)، حيث إن تغيرات عرض النقود لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الأمد الطويل بل يكون تأثيرها مقتصرًا على الأسعار³⁵. لذلك اقترح فريدمان Friedman تحديد نسبة ثابتة لنمو عرض النقود (سياسة القواعد Rules) بغض النظر عن الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد أي اتباع سياسة نقدية لا تهتم بأهداف السياسة الاقتصادية، وينصب اهتمام البنك المركزي على عرض النقد بمفهومه الضيق أو الواسع والمعادلات المناسبة لنموه. يرجع انصار النمو الثابت لعرض النقود لوجود عدد من المزايا التي تحققها هذه السياسة التي يمكن تلخيصها بالآتي:³⁶

- 1- تحديد معدل نمو ثابت لعرض النقود يحقق الاستقرار في القطاع الحقيقي، حيث يرجع النقوديون التقلبات في الاستقرار الاقتصادي إلى التقلبات في معدلات نمو عرض النقود، فتحديد نمو ثابت لهذه المعدلات تضمن حصول استقرار في الدورات الاقتصادية.
- 2- إن تحديد معدل نمو ثابت يحقق الاستقرار في توقعات قطاع الاعمال حول اتجاه المستوى العام للأسعار.

34- علي، عبد المنعم السيد، و العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، مصدر سابق، ص 255.

* يفترض فريدمان عدم مرونة عرض النقود لسعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي عند مستوى الاستخدام التام.

35- ايدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص 332 - 333.

36- يحيى، و داد يونس، النظرية النقدية (النظريات، المؤسسات، السياسات)، مصدر سابق، ص 148 - 149.

3- تحد سياسة المقياس الثابت لنمو النقود من التدخل الحكومي، فيحقق استقلالية أكبر للبنك المركزي.

يضاف إلى ما سبق أن فريدمان Friedman دعا إلى الزام البنوك التجارية بالاحتفاظ باحتياطي مقابل الودائع بنسبة (100%)، ذلك بهدف الحد من تأثير البنوك التجارية على عرض النقود من خلال آلية خلق النقود، ولزيادة تأثير البنك المركزي على عرض النقود³⁷.

رابعاً: النقاشات والجدالات الكينزية – النقودية، ومدى التباعد والتقارب بينهما:

يرجع أغلب الاقتصاديين النقاشات التي حدثت ولازالت بين الكينزيين والنقوديين إلى بدايات ظهور المدرسة النقدية (الكلاسيكية الحديثة) على يد الاقتصادي فريدمان Friedman، حيث تركزت هذه النقاشات في نطاق التحليل الاقتصادي الكلي والسياسات الاقتصادية³⁸، فتمحورت بشكل أساس في النقاش حول آليات انتقال أثر السياسة المالية الحكومية والسياسة النقدية للبنك المركزي على مستوى الاقتصاد ككل. قامت العديد من الدراسات التي تناقش الرؤى الكينزية والنقودية منها دراسة مسليمان وفريدمان Meiselman & Friedman التي تركز على فاعلية اجراءات السياسة الحكومية في جانبها المالي مع اجراءات البنك المركزي النقدية من خلال تبني الافتراضين الكينزي حول استقرار العلاقة بين الدخل والاستهلاك، والافتراض النقودي حول استقرار دالة الطلب على النقود، مستخدمين بيانات الولايات المتحدة الأمريكية لفترات زمنية مختلفة، باستخدام دالة الانفاق الاستهلاكي بافتراض ثبات مضاعف الاستهلاك والاستثمار الحكوميين، وفي دالة أخرى اختبرا العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والمعروض النقدي بافتراض ثبات سرعة الدوران للنقود، ليتوصلا إلى نتيجة هي أن النموذج النقدي (معادلة انحدار الانفاق والمعروض النقدي) قد كان افضل في وصف كيفية تحديد الانفاق الكلي مما قدمه النموذج الكينزي³⁹. فما كان من الكينزيين الا أن يردوا بأن النموذج الكينزي لا يمكن حصره في معادلة واحدة تغفل باقي المتغيرات لتعطي نتائج غير موثوقة.⁴⁰

37- المصدر السابق، ص 149.

38- حسين، رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 131.

39 - لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Bias, Peter V., A Chronological Survey of The Friedman – Meiselman / Andersen – Jordan Single Equation Debate, Business and Economics Journal, V. 10, October 2014, P 5 – 8.

40 - عبد العظيم، حمدي، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص 321.

كما جادل الكينزيون والنقوديون حول جدوى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، فنادى النقوديون بضرورة استقلالية الإدارة النقدية للبنوك المركزية لدور ذلك في مكافحة ظاهرة التضخم التي تعاني منها أغلب الاقتصاديات، فكون هذه البنوك مؤسسة في يد الحكومة سيعمل على استخدامها كاداة لضخ النقود أي التمويل التضخمي للموازنة العامة والذي له انعكاسات خطيرة على الواقع الاقتصادي. هذا الأمر يعارض الأفكار الكينزية التي تتبنى رؤية تدعو إلى أخذ دور لسياسة البنك المركزي حول التمويل التضخمي لاجراءات موازنة الحكومة حيث يعد اسلوب مناسب لامتناس البطالة وتخفيضها إلى ادنى مستوى لها، فيعمل هذا التمويل على خلق دخول جديدة وبالتالي طلب إضافي وهو ما يزيد من مستويات الناتج الكلي والاستخدام.⁴¹

يرفض النقوديون المحدثين افتراض الكينزيون حول تأثير اجراءات البنك المركزي في المعروض النقدي على متغير الدخل من خلال قناة سعر الفائدة وبالتالي التأثير في النفاقات الاستثمارية، لذا فإن النقود تؤدي إسهاماً ثانوياً في الانشطة الاقتصادية، فالنقوديون يرون أن التغييرات في المعروض النقدي تكون ذات تأثير واسع على الانفاق على جميع الاصول المالية والعينية، فضلاً عن احداث تغييرات في النفاقات الخدمية.⁴²

لذا يطرح النقوديون رأي آخر يتضمن أن زيادة عرض النقود من قبل البنك المركزي تؤدي إلى زيادة النفاقات بمختلف انواعها، بالتالي يتضمن زيادة الانفاق على الاستثمار والاستهلاك أي زيادة مباشرة للطلب الكلي، كما يرى النقوديون عدم وجود أثر لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة خاصة إذ توقع الافراد حدوث زيادة في معدلات التضخم. يضيف إلى ذلك أن النقوديين يرون إن آلية انتقال آثار اجراءات السلطة الحكومية من خلال السياسة المالية تتم بصورة غير مباشرة كما يعتقد بها الكينزيون (الماليون)، فهذا الأثر يتم من خلال سعر الفائدة وسرعة دوران النقود⁴³. يتضح ذلك في نماذج تحديد الدخل الحقيقي وما الدور الذي تؤديه اجراءات السياسة المالية الحكومية وسياسة البنك المركزي النقدية، فنماذج الكينزيون تبين التأثير المباشر لاجراءات السياسة المالية الحكومية في حجم الدخل الحقيقي لأن عملية الانفاق الحكومي المتواصلة تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال واستمراريته، أما اجراءات البنك المركزي في تغيير كمية النقود فإنها تؤثر بطريقة غير مباشرة على حجم الدخل الحقيقي، حيث تؤثر تغيير كمية النقود في مستويات الفائدة وبالتالي تغيير ما في حجم الانفاق العام. أما النقوديون فقدموا أنموذج اقتصادي آخر هو (النموذج النقدي) وعرفه أيضاً ب (الدخل - كمية النقود) وقد أعده الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فاسلوب وجوه هذا النموذج هو

41- حسين، رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي، مصدر سابق، ص 136.

42- Chrystal, K. Alec, & Prief, Simon, Controversies in Macroeconomics, Harvester Wheatshea, British, 1994, P 42.

43- جوارتيني، جيمس، و استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، مصدر سابق، ص 432.

امكانية استخدام النظرية الكمية للنقود حسب رؤى فريدمان بدلاً من رؤى كينز، لتوضيح التطورات التي تحصل في العلاقات الاقتصادية والعوامل التي تقوم عليها، فالدخل الحقيقي حسب هذا النموذج هو نتيجة العلاقات القائمة بين كمية النقود وسرعة دورانها.⁴⁴

كما ينتقد النقوديون اعتقاد الكينزيين بأن التضخم والبطالة ظاهرتان متعاكستان في الاتجاه، ويشيرون إلى أن ذلك سيحدث في حال اتباع سياسة الكينزيين من خلال تدخل الحكومة بإجراءات سياستها المالية. فينتقد النقوديون النتيجة التي توصل لها فيليبس Phillips التي ترجمت في منحاه المعروف باسمه، حيث يبيّن في هذا المنحنى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، فبيّن النقوديون أن هذا المنحنى يأخذ خط عمودي بالأمد الطويل يبيّن فيه المعدل الطبيعي للبطالة، ولا يمكن تخفيض هذا المعدل بالاعتماد على اجراءات البنك المركزي ك معالجة للبطالة.⁴⁵

اعترف الكينزيون بفاعلية اجراءات السياسة النقدية وأهمية هذه الاجراءات بتأثيراتها الاقتصادية، وتكون ذا أهمية وفاعلية أكبر عند اتساقها مع اجراءات الحكومة في مجال السياسة المالية، فقد بيّن المستشار الاقتصادي السابق للرئيس الأمريكي كينيدي J. Kennedy والتر هيلر W. Heller الداعم للأفكار الكينزية إنه لا يمكن الاعتماد على اجراءات الحكومة في سياستها بالجانب المالي فقط في تبيان أهمية أثرها المباشر على الاقتصاد من خلال وضع النماذج الاقتصادية، بل يتم من خلال تبني ادخال اجراءات السياسة النقدية في هذه النماذج، كما بيّن هيلر إنه ليس الهدف الاسمي الاختيار فيما بين السياسة المالية أو النقدية لأنه تم اثبات أهمية كلا السياستين على حد سواء.⁴⁶

كما اتفق الكينزيون مع النقوديون في النهاية على الاعتماد على نمو المعروض النقدي كمؤشر لفاعلية اجراءات السياسة النقدية وعدم الاعتماد على مؤشر سعر الفائدة في ذلك. يشار أيضاً إلى تقليل الفجوة بين النقوديين والكنزيين خاصة في مجال التغيير في المعروض النقدي، من خلال اعتراف النقوديين بفاعلية السياسة المالية في هذا الجانب. وظهر اقتصاديون آخرون يحاولون عمل توليفة من اجراءات الحكومة (اجراءات السياسة المالية) واجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي ذلك لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، فتنشكّل نماذجهم الخاصة بهذه السياسات من أدوات السياستين للوصول إلى الهدف المرغوب تحقيقه بادنى الكلف واسرع الاوقات. إن هؤلاء الاقتصاديين بتقديمهم لهذه النماذج يضعون في حسابهم توضيح آثار السياسات المختلفة المباشرة وغير المباشرة على الجوانب

44- المهر، خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية - دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية، ط 1، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، السعودية، بدون سنة نشر، ص 63.

45- حسين، رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي، مصدر سابق، ص 133 - 134.
46- Mitra, Money & Banking Theory: Analysis & Policy, Ramadon House, U.S.A., 1990, P 606 - 607.

المختلفة للاقتصاد من خلال تبني أدوات هذه السياسات، فقام إنموذج بروكينغز Brooking بدراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال أنموذج يستخدم أدوات السياسة المالية التي تمارس تأثير مباشر على التوازن الاقتصادي الداخلي وتأثير غير مباشر على التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، وكذلك استخدمت هذه الدراسة الأدوات النقدية للبنك المركزي التي تركز تأثيرها على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات⁴⁷. تتفاوت درجة المزج بين السياسات الحكومية مع سياسة البنك المركزي تبعا لفلسفة المتبناة من قبل الدولة، ودرجة تقدم البلد في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونوعية ومدّة الأزمة التي تواجهها اقتصاديات الدول، ودرجة انفتاح البلد على العالم الخارجي، ونظام سعر الصرف المتبنى من قبل الدولة.⁴⁸

47- Friedman, Milton, & Heller, Walter W., Monetary Vs Fiscal Policy, George J. McLeod Limited, New York, U.S.A., 1969, P 65 - 70.

48 - عبد العظيم، حمدي، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مصدر سابق، ص 328.

المبحث الثالث

جوهر العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، وتأثيراتها الاقتصادية

أدت التطورات في اشكال الحكومات وفلسفاتها المتبناة في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن التطورات النقدية والمصرفية إلى ظهور مؤسسة مختصة بالجانب النقدي والمصرفي الا وهي البنك المركزي، لذا كان لابد من تبيان علاقة هذه المؤسسة مع الحكومة وفلسفتها، وتحديد نوع وطبيعة هذه العلاقة لتحديد مهام كل الجهات والمؤسسات العاملة في اقتصاد البلاد.

بذلك فإن هذا المبحث سيدرس طبيعة العلاقة بين الطرف الحكومي وطرف البنك المركزي التي تأثرت بالأفكار والفلسفات الاقتصادية التي تم تبنيها من قبل الدولة، أو نتيجة تأثر طبيعة العلاقة بالوضع الاقتصادي الذي تمر به الاقتصاديات. كما سيتم دراسة العناصر التي تحدد درجة الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي من خلال التركيز على عنصرين هما القانوني والاقتصادي، فضلاً عن هذين العنصرين وجود علاقة وثيقة بين الحكومة والبنك المركزي من خلال المهام المكلف بها البنك. يشار إلى أن هذه العلاقة لها تأثيرات على الاقتصاد لذا سيركز هذا المبحث على الإشارة إلى أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية التي تؤثر بها هذه العلاقة.

أولاً: طبيعة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي:

لقد تعرّضت طبيعة هذه العلاقة إلى جدالات ومناقشات عديدة فضلاً عن تجارب كثيرة للوصول إلى تحديد اواصر العلاقة بين أهم مؤثرين في الاقتصاد (مؤثر القرارات الحكومية والاجراءات النقدية للبنك المركزي). فقد تأثرت هذه العلاقة بعاملين رئيسيين⁴⁹: الأول هو انتشار الأفكار والفلسفات ذات الطابع الاقتصادي التي تدعو إلى عدم تدخل الحكومة وتأثيرها في الشؤون الاقتصادية، فكلما توجهت الدعوات إلى تبني المبادئ التحررية فادى ذلك إلى تدني تدخل الحكومة في اجراءات البنك المركزي، كما في الأفكار المتبناة من قبل رجال السياسة والاقتصاد في الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى التي كانت تدعم حرية البنك المركزي Freedom of The Central Bank وبقائه مستقلاً عن الحكومة متماشياً مع اتجاه المذهب الحرّ.

العامل الآخر المؤثر في تحديد طبيعة العلاقة هو الظروف التي يمرّ بها الاقتصاد، فقد اضطرت بعض البنوك المركزية إلى أن تكون تابعة ومسايرة للقرارات الحكومية، أي أن تنفذ الاجراءات التي تتخذها الخزينة العامة ووزارة المالية، فتسير السياسة النقدية بشكل كلي تبعاً لاجراءات السياسة المالية، فمثلاً قام البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية بتنفيذ سياسة الخزنة الأمريكية التي كانت تهدف إلى تثبيت أسعار الأوراق المالية الحكومية بأسعار فائدة منخفضة. كما إن بعض البنوك المركزية في الدول النامية اصبحت تابعة للقرارات التنموية لحكومات تلك الدول دون الأخذ بنظر الاعتبار للتأثيرات الاقتصادية والنقدية على الواقع الاقتصادي.

فكانت أزمة الكساد الكبير نقطة تحول بالتغير في التشريعات المؤيدة لفصل اعمال واجراءات البنك المركزي عن القرارات الحكومية حيث عملت أغلب حكومات الدول إلى تحويل البنك إلى ملكية عامة من خلال تأميم أو امتلاك بصورة كلية أو جزئية لرؤوس أموال البنك المركزي، أدى هذا إلى زيادة التدخلات الحكومية في عمل البنك المركزي من انعكاس ذلك على الاقتصاد. إن الرغبة الحكومية من هذا التدخل لمواجهة الأزمات النقدية التي تواجهها نتيجة الاختلالات الاقتصادية، ولمواجهة تزايد النفقات العامة نتيجة تزايد التزامات الحكومية، كما أن الثورة الكينزية مهدت الطريق الفكري من أجل قبول فكرة تدخل الحكومة للتخلص من الأزمات التي عصفت بالاقتصاديات الرأسمالية.⁵⁰

49- الدوري، زكريا، و السامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 45 - 47.

50- حشاد، نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 90 - 91.

إنّ التطورات في فكرة الامتلاك الحكومي للبنك المركزي لم تؤدي إلى امتلاكه بشكل كامل فهناك بنوك مركزية مملوكة من الحكومة لكنها تتمتع باستقلالية في سياستها كما في البنك المركزي الألماني الذي يتمتع بنوع من الاستقلال في اتخاذ القرارات النقدية بعيداً عن التأثير الحكومي على الرغم من أخذه بنظر الاعتبار القرارات الصادرة من الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك بعض البنوك المركزية قد تم تميمها بشكل كامل فأصبحت كلياً تابعة للحكومة مثلما حصل في فرنسا عام (1945)، وبريطانيا عام (1946).⁵¹

إن اعطاء طابع خاص للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي من خلال تبني أغلب الدول في الوقت الحاضر لمبدأ استقلالية القرارات والاجراءات المتبناة من قبل البنك المركزي عن التأثير الحكومي له أهمية كبيرة في الساحة المصرفية خاصة بعد التطورات الاقتصادية والنقدية على المستوى المحلي والدولي، حيث يربط البعض استقلالية البنك بمصداقيته وفاعلية سياسته النقدية، كما يربطه البعض بالتأثيرات على الجانب الاقتصادي في البلد، لذلك استقر أغلب الآراء في العقود الخمسة الأخيرة على أن تكون ملكية البنك المركزي في معظم انحاء العالم ملكية عامة مع توفير ضمانات واشتراطات لاستقلالية البنك عن السلطة الحكومية المباشرة⁵². فيكون البنك المركزي ذو سلطة نقدية يضع سياسته النقدية دون الاكتراث بأهداف الحكومة في جانب قراراتها المالية⁵³. كما دعا بعض الاقتصاديين إلى ضرورة عزل الضغط السياسي والمالي عن التأثير في تحديد سياسة البنك المركزي لوجود تأثيرات على الاقتصاد، فيجب منح حرية التصرف للبنك في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وعدم السماح لتسخيرها كاداة لتمويل عجز الموازنة العامة نظراً لأن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار⁵⁴. لا يتمتع أي بنك مركزي بالاستقلال التام في قراراته النقدية، فهو مؤسسة حكومية تعمل ضمن الأطر المؤسساتي للدولة بدون انفصال البنك التام⁵⁵.

مما سبق يتبين أن علاقة الحكومة بالبنك المركزي لها طبيعة خاصة، توضحها وتؤطرها الأطر التشريعية والمسيرة التاريخية والاقتصادية للأوضاع الداخلية للبلد، مما تنعكس على طبيعة العلاقة بين هاتين المؤسستين اللتان تكونان ذات تأثير اقتصادي مهم، فتعمل هذه العلاقة على ضمان نجاح السياسات الاقتصادية العامة من خلال تنسيق الأدوار بينهما.

كما أنّ العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي قد مرت في بعض الدول بمرحلتين: ففي بدء نشأة البنك المركزي في تلك الدول، كانت مملوكة للمساهمين من القطاع الخاص من ثم تحولت ملكية البنك

51- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 265 - 266.

52- مجموعة من الباحثين عن دار الشروق، موسوعة الشروق، المجلد الأول، مطابع الشروق، القاهرة، مصر، 1994، ص 72.

53- Paul, Bowles, & Gordon, White, Central Bank Independence: A Political Economy Approach, The Journal of Development Studies, Vol. 31, N 2, 1994, P 235.

54- عوض، زينب حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 227.

55- Swinburne, Mark, & Cstello, Marta Branco, Bank Independence and Central Bank Functions, University of Washington, IMF, 1991, P 418.

إلى تبعية جزئية أو كلية للحكومة، هذا يعني تحوّل في رسم السياسة النقدية لتدخل ضمن مسؤوليات الدولة والممثل الرسمي لها هو الحكومة، وما لهذا من تأثيرات واسعة النطاق بالاقتصاد. كما ظهرت آراء تدعو إلى ابطال تبعية البنك المركزي للحكومة ليعطيها ذلك الحرية الكافية لرسم السياسة النقدية حسب ما يراه البنك المركزي متماشياً مع الوضع الاقتصادي، من دون التفريط بالمنفعة العامة على أن يبقى البنك المركزي تحت رقابة واشراف الحكومة.

ثانياً: العناصر التي تحدد درجة الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي:

إنّ ظهور مؤسسة البنك المركزي كسلطة نقدية ارتبط بعدد من الأسباب والعوامل الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن التطورات التي لحقت باقتصادات الدول خلال العقود الأخيرة، هذا كله دفع بحكومات الدول إلى ايجاد جهة مركزية يلقي على عاتقها بعض المسؤوليات، ولتساهم أيضاً في معالجة الأزمات التي تمر بها الاقتصاديات في مدد زمنية معينة. ومن هذه الأسباب:⁵⁶

1- توسع أنشطة البنوك التجارية أدى إلى توسعها بالإصدار النقدي الذي كان له آثار سلبية على الواقع الاقتصادي والنقدي، فدفع ذلك بالحكومات إلى إنشاء جهة تتولى وظيفة الإصدار النقدي بما يقلل من حدوث الاضطرابات والمشاكل الاقتصادية.

2- قامت الحكومات بإنشاء البنك المركزي لتكون قادرة على الحصول على تسهيلات نقدية ومالية عند الحاجة. كما أن الحكومات توجهت لحصر التعامل بالبنك المركزي ليؤدي عمل وكيل مصرفي.

3- عملت حكومات الدول على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي من خلال ايجاد مؤسسة مصرفية واحدة تدعم وتشرف على هذا القطاع، فتستند البنوك التجارية والمتعاملين معها على نظام مصرفي متين يديره بنك مركزي تشرف عليه الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر.

4- إن تأسيس بنك مركزي يسهم في رسم سياسة نقدية واضحة الرؤى والأهداف، لتشارك تلك السياسة في زيادة فاعلية سياسة الحكومة نحو تحقيق أهدافها من خلال توجيه الموارد المالية والنقدية ناحية الأهداف المرسومة في السياسة الاقتصادية العامة.

إن ظهور البنك المركزي كمؤسسة ذات كيان اقتصادي ونقدي كان لابد معه من ايجاد نقطة واضحة المعالم لربط هذا الكيان بالحكومة، يمكن حصر ذلك بجانبين: الأول: ارتباط تام أو مساير للبنك المركزي لقرارات واجراءات وبرامج الحكومة. أما الجانب الثاني: فهو وجود نوع من الانفصال (التام أو غير التام) بين الحكومة ومؤسسة البنك المركزي.

مؤيدوا عدم الارتباط التام للبنك المركزي في مسايرة وتبعية القرارات الحكومية سيؤدي إلى اضعاف قرارات السياسة النقدية، ذلك بسبب التكاليف المترتبة عن اختلاف سياسة البنك المستقلة عن السياسات الاقتصادية الأخرى.

56- المصدر:

- العياش، غسان، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1998، ص 26 - 30.

- الدوري، زكريا، و السامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مصدر سابق، ص 27 - 29.

كما أن مصداقية البنك المركزي قد تضعف من خلال عدم تحقيقه لأهداف البنك المنشودة، فمثلاً أغلب البنوك المركزية تضع هدفاً بعيد المدى متمثلاً بتحقيق الاستقرار بمعدلات التضخم، فإن لم يتحقق ذلك سيترتب عنه التشكيك في مصداقية وأداء البنك المركزي، كما في تجربة البنك المركزي الفرنسي الذي كان ذا أداء أفضل في معالجة التضخم على الرغم من وجود التأثير الأوربي في قرارات هذا البنك من خلال خضوعه لمتطلبات وشروط النظام النقدي الأوربي في الضبط المالي داخل فرنسا، أما سياسة البنك المركزي الياباني المتمتع باستقلالية كبيرة عن الحكومة فلم تحقق هدفها في ضبط معدلات التضخم داخل الاقتصاد الياباني. أما بالنسبة لمؤيدوا تقليل أو تضعيف التأثير الحكومي على قرارات واجراءات البنك المركزي فيرون أنه سيقبل الاضرار الاقتصادية المترتبة من تبعية البنك لتدخلات وتأثيرات الحكومة التي قد يكون لها أهداف غير اقتصادية (كالأهداف السياسية)، فمثلاً قد تتدهور قيمة العملة المحلية وترتفع مستويات التضخم نتيجة اتباع السياسيين لسياسة توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي لارضاء الناخبين أبان الدورة الانتخابية دون الاهتمام بالأهداف النقدية والاقتصادية للبنك المركزي. كما أن اتخاذ البنك المركزي لقراراته بشكل منفصل عن الحكومة سيزيد من فعالية السياسة النقدية، ففي البلدان النامية قد يؤدي ضعف التأثير الحكومي إلى تحقيق هدفها في رفع معدلات النمو الحقيقية للدخول وتخفيض معدلات التضخم بالتالي تحسين قيمة العملة في داخل هذه البلدان والوصول إلى الهدف التنموي فيها.⁵⁷

بذلك فإن درجة ارتباط الحكومة بالبنك المركزي تحكمه بعض العناصر منها:

1- العنصر القانوني والتشريعي: الذي يعدّ من العناصر المهمة في تحديد درجة ارتباط الحكومة بالبنك المركزي، فيبين مدى تأثير الحكومة في قرارات البنك، أو مدى الاتساق بين قرارات الحكومة والبنك. يمكن أن نبين أهم الامور التي يوضحها هذا العنصر بالفقرات الآتية:

أ- الملكية القانونية للبنك المركزي: حيث تقوم القوانين بتوضيح الجهة التي لها الحق في الملكية ما بين الحكومة والقطاع الخاص أو المشاركة في ملكيتها، أو جهة لها الصفة العمومية مع تمتعها بنوع من الاستقلالية.⁵⁸

ب- علاقة الحكومة بمجلس إدارة البنك المركزي: إن القوانين التي تشرعها الدولة فيما يخص عمل الحكومة تبين مسائل مهمة تنظم علاقة البنك بالحكومة من خلال توضيح نسبة التمثيل الحكومي في

57- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Drazen, Allan, Central Bank Independence: Democracy & Dollarization, Journal of Applied Economics, Vol. 5, No. 1, 2002, P 2 – 4.

- رزاق، وشاح، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، بحث مقدم إلى المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلة جسر التنمية، العدد 112، السنة الحادية عشر، 2012، ص 4 – 7.

58- العياش، غسان، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، مصدر سابق، ص 105.

مجلس إدارة البنك المركزي، والجهة المسؤولة عن تعيين وإقالة محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة، ومدد استمرار المحافظ والأعضاء وغيرها من المواد التي تبين التنظيم ذو العلاقة بالجانب الحكومي.

59

ج- **صلاحيات ممثلي الحكومة في البنك المركزي:** تحدد القوانين هذه الصلاحيات بين مشارك أو مراقب أو المشاركة فقط في التصويت على قرارات مجلس إدارة البنك، أو توسيع تدخلات ممثلوا الحكومة للتأثير في سياسات وخطط البنك فيما الجانب النقدي.⁶⁰

ح- **الجهة المسؤولة عن محاسبة البنك المركزي:** بعض الدول تضع قوانين وتشريعات تعمل على تحديد الجهة التي تقوم بمحاسبة مسؤولي البنك المركزي كالحكومة أو البرلمان أو كلاهما معا⁶¹. قد تتم هذه المحاسبة في دول أخرى من قبل الرأي العام من خلال نشر الأهداف وإنجازات البنك المركزي.

2- **العنصر الاقتصادي:** هناك بعض العناصر التي لها طابع اقتصادي في تحديد درجة الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي، منها:

أ- **التسهيلات النقدية والمالية:** كما أشرنا سابقاً إلى أن أحد أسباب ظهور البنوك المركزية في بدايات نشؤها هو تقديم تسهيلات نقدية ومالية للحكومة، أما في الوقت الحالي فإن أغلب الدول تضع قيود على هذا الأمر بسبب التخوف من الإفراط الحكومي في الحصول على هذا التسهيلات لأن لها تأثيرات اقتصادية على مستوى الأسعار⁶². كما أن بعض الدول وضعت قيود على الحكومة في استخدام أداة البنك المركزي المتمثلة بعمليات السوق المفتوحة، لأنها إحدى أدوات السياسة النقدية المستخدمة في التأثير على السيولة.⁶³

ب- **صياغة السياسة النقدية للبنك المركزي:** أغلب القوانين الحالية تميل إلى اعطاء حرية في صياغة السياسة النقدية من حيث وضع الأهداف والبرامج والقرارات لتنفيذ هذه الأهداف وبالوسائل والأدوات النقدية التي يراها البنك المركزي مناسبة، إن ذلك لا يعني تعارض أهداف هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة. لذا لا بد من وجود تشاور بين الحكومة والبنك المركزي في صياغة السياسة

59- حشاد، نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، مصدر سابق، ص 90.

60- محي الدين، محمود، استقلالية البنوك المركزي، مجلة البنوك، الصادرة عن اتحاد بنوك مصر، العدد 33، 2002، ص 20.

61- قدري، عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية، مصدر سابق، ص 96.

62- حشاد، نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، مصدر سابق، ص 36.

63- بلايندر، ألن، استقلالية البنك المركزي، ترجمة: مظهر محمد صالح، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2008، ص 16.

المناسبة للواقع الذي يمرّ به الاقتصاد، كما هو الحال مع البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بحرية نسبية في اتخاذه السياسة النقدية دون تدخل حكومي.⁶⁴

ج- تمويل الانفاق الحكومي: إنّ الحكومات التي تستند في الحصول على الإيرادات العامة من المصادر المتمثلة بالضرائب والرسوم الكمركية والدومين العام، يقل اعتمادها على التمويل من قبل البنك المركزي. أما الحكومات التي يكون مصدر إيراداتها غير ذلك فإنها قد تعتمد في تمويل انفاقها على البنك المركزي، فتعمل على جعل هذا البنك مسائراً لرغبات الحكومة في تمويل عملياتها الاستهلاكية والاستثمارية، هذا له تأثير على المعروض النقدي فقد يعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية خاصة إذا لم يواجه التيار النقدي تيار مكافئ له بالجانب الحقيقي، فيكون للعلاقة المسائرة لتوجهات وإجراءات الحكومة تأثيرات لسياسة البنك المركزي من خلال إبعاده عن تحقيق أهدافه.⁶⁵

ح- التأثير الحكومي بميزانية البنك المركزي: إنّ الحصول على موافقة الحكومة في اقرار ميزانية البنك المركزي تزيد من تأثير الحكومة في قرارات البنك من خلال توجيه موارده ناحية الاستخدامات التي تراها الحكومة مناسبة لبرامجها وقراراتها، من هنا فإن ميزانية البنك المركزي ترتبط بدرجة كبيرة بالموازنة العامة، فيضعف تأثير البنك المركزي على الجانب الاقتصادي والنقدي في البلد.⁶⁶

هناك جوانب أخرى توضح علاقة الحكومة بالبنك المركزي التي تكون ذات طابع وظيفي، فالبنك عادةً ما يتمتع بعدد من المهام ذات العلاقة بالحكومة التي يمكن تناولها بشيء من التفصيل من خلال الفقرة الآتية.

64- الغولي، اسامة محمد، و عوض الله، زينب، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 39 – 41.

65- حاتم ، جورج حاتم، السياسة النقدية في العراق: أهدافها، معالمها الأساسية واليات اشتغالها، ودورها الفعلي في حركة الاقتصاد العراقي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar>

66- الغولي، اسامة محمد، و عوض الله، زينب، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصدر سابق، ص 229.

ثالثاً: مهام البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة:

احتل البنك المركزي موقعا متميزاً في تأثيره الاقتصادي على مختلف الأنشطة الاقتصادية بسبب قدرته على إدارة وظائف وأدوات السياسة النقدية التي تعدّ ذات جانب مهم للسياسة الاقتصادية العامة للبلاد، وقدرته على تحقيق الاستقرار في السياسة الائتمانية والاشراف على الجهاز المصرفي بمختلف انشطته. كل هذا دفع الاقتصاديين إلى الإشارة لأهمية البنك المركزي وعلاقته بالحكومة من خلال المهام أو الوظائف الموكلة له باعتباره بنك للحكومة، فيعد البنك المركزي العنصر الحكومي الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات الحكومية، بما يمكن هذا العنصر من أن يؤثر في سلوك الوحدات الاقتصادية لتعزيز السياسة الاقتصادية للحكومة⁶⁷.

يشار إلى أن الاقتصادي ساملسون Samuelson قد وصف البنك المركزي بأنه " القلب الذي ينظم تدفق الدم إلى مختلف اجزاء الجسم"⁶⁸، حيث ينظم البنك ضخ النقود عبر اجزاء القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما بيّن هذا الاقتصادي أهمية هذه المؤسسة باعتبارها " بنك البنوك المتحكم بالقاعدة النقدية ومن خلال ذلك تستطيع هذه المؤسسة التحكم بعرض النقود"⁶⁹. بالتالي دور البنك في رسم سياسته من خلال تحكمه بأحد جوانب التوازن النقدي محققاً غايات البنك من السياسة النقدية. مما سبق يتبيّن أن للبنك المركزي مهام ووظائف عديدة منها ما هي حصرية به ومنها ما تشترك مع بعض الجهات الحكومية كالخزانة العامة ووزارة المالية، وبشكل عام تعدّ المهمة الأساسية لأي بنك مركزي الرقابة على المعروض النقدي والتحكم فيه⁷⁰، وقد يتم ذلك من خلال تنظيم الإصدار النقدي والقيام ببعض الخدمات المصرفية والمالية للحكومة وكذلك إدارة الاحتياطيات الأجنبية للبلاد، فضلاً عن تنظيم والرقابة على البنوك التجارية، فيحقق البنك المركزي هدفه في خدمة المصلحة العامة باعتباره مؤسسة لا تسعى إلى تحقيق الأرباح. يمكن تناول المهام التنظيمية التي يقوم بها البنك المركزي بالنقاط الآتية:

1- إصدار العملة: إن البنك المركزي له سلطة لإصدار العملة وتنظيم كمياتها وفق حاجة الاقتصاد، ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى حصر هذه المهمة ببنك واحد هي لزيادة فعالية اجراءات البنك المركزي في التحكم بوسائل الدفع المتاحة للوحدات الاقتصادية، كما أنها تحقق الاستقرار في التعامل

67- حشاد، نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، مصدر سابق، ص 39.

68- ساملسون، بول، و هاوس، وليام نورد، الاقتصاد، ط 15، ترجمة: هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 538.

69- حشاد، نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، مصدر سابق، ص 39.

70- علي، عبد المنعم السيد، مدخل إلى علم الاقتصاد (دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي)، ج 2، مطابع جامعة الموصل، الموصل، العراق، 1984، ص 169.

والتبادل النقدي حيث إن توفير عملة من جهة واحدة يحقق التوحيد في اشكال العملة النقدية بما يزيد من أهمية ومكانة البنك المركزي في النظام الاقتصادي والنقدي. تتم عملية الإصدار من خلال آلية معينة حيث يحصل البنك المركزي على اصول حقيقية أو نقدية ثم يقوم بعملية تنقيد Monetization هذه الاصول (أي تحويلها إلى وحدات نقدية محلية)⁷¹. بالنسبة لآلية إصدار العملة ذات العلاقة بالحكومة:⁷²

أ- آلية الإصدار من خلال علاقتها بميزان المدفوعات: إن هذا الميزان يعكس حقوق والتزامات البلد اتجاه العالم الخارجي، بالتالي فإنه يحدد رصيد البلد من الموجودات الأجنبية، فكلما تحسن وضع الميزان أدى إلى تدفق العملات الأجنبية من الخارج للداخل مما يزيد من الاحتياطيات من هذه العملات. فإن حصلت الحكومة من خلال تعاملاتها الخارجية على عملات أجنبية فيتم ايداعها لصالح الحكومة في البنك المركزي مما يؤدي إلى زيادة القدرة الانفاقية الحكومية، ولمواجهة هذه الزيادة فإن البنك المركزي يقوم بتنقيد هذه العملات مؤدياً إلى زيادة المعروض النقدي (على افتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها)، ويحصل العكس من ذلك في حالة عجز ميزان المدفوعات.

ب- آلية الإصدار من خلال علاقتها بتمويل العجز الحكومي: تلجأ في بعض الاحيان الحكومة إلى البنك المركزي لتمويل العجز في موازنتها العامة، حيث يتم ذلك من خلال قيام البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة، أو السندات الحكومية، إن ذلك يؤدي إلى أن يقوم البنك المركزي بمبادلة الدين الحكومي باستثمارات مالية بشكل ودائع حكومية والتي تنطوي على القيام بعملية تنقيد الدين، يشار إلى أن ذلك قد لا يعني إصدار نقدي جديد فقد تكون بقصد إضافة مبالغ إلى حساب الحكومة، وعلى أي حال فإن لهذه العملية أثر على زيادة صافي العملة المحلية المتداولة بالتالي زيادة المعروض النقدي.

2- مهمات البنك المركزي لصالح الحكومة: قد ميّزت الحكومة البنك المركزي عن باقي مكونات الجهاز المصرفي من خلال تكليفه ببعض المهام في الشؤون الاقتصادية والنقدية لصالح الحكومة، ويمكن حصر هذه المهام بالآتي:⁷³

71- دويدار، محمد حامد، و حشيش، عادل احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة الثقافة الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 284 - 286.

72- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 277 - 285.

1- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Howtery, R. N., The Art of Central Banking, Frank cass & Co ltd., London, 1980, P 116 - 132.

- اسماعيل، عوض فاضل، مهام البنوك المركزية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية في جامعة النهريين من 18 إلى 19 - 2000، بغداد، العراق، 2000، ص 17 - 22.

أ- **صيرفي للحكومة:** حيث يدير البنك المركزي حسابات الخزينة العامة The Public Treasury، والدوائر الحكومية المختلفة، والتحكم بالائتمانات المقدمة للحكومة وتنظيمها، وتوفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية للموازنة، من الحساب الجاري للحكومة ومؤسساتها، وإدارة المدفوعات الخارجية لصالح الحكومة. وتعتمد هذه المهام على درجة العلاقة التي تربط بين البنك المركزي والحكومة.

ب- **مستشار للحكومة:** فالبنك المركزي يقدم خدمات استشارية للحكومة في نوع السياسات الواجب اتباعها حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد، وتظهر أهمية ذلك فيما تؤدي إلى تعزيز مقدرة الحكومة في معالجة الاختلالات وتحسين الواقع الاقتصادي.

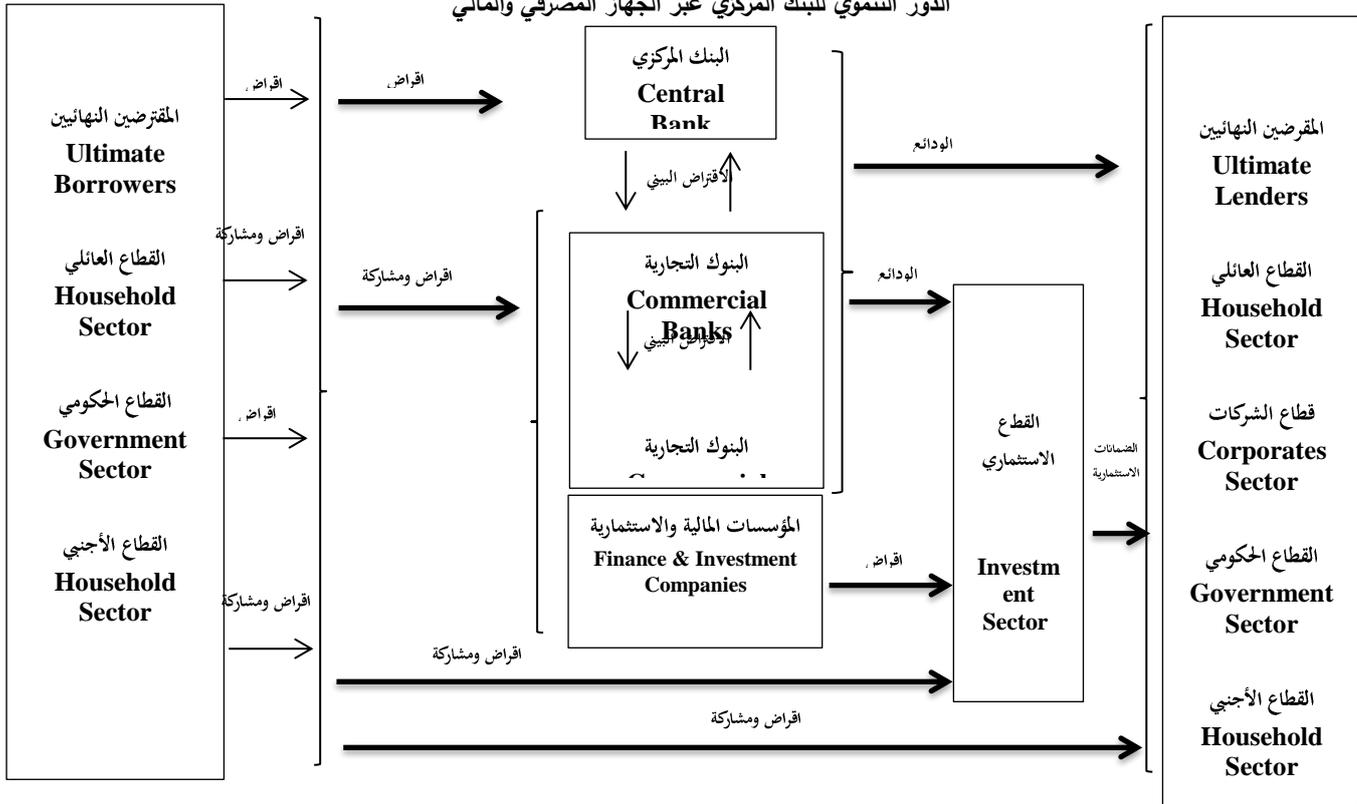
ج- **إدارة الدين العام:** فيما يخص إدارة الدين الداخلي فإنّ البنك المركزي يساعد الحكومة على بيع وشراء الأوراق المالية داخل السوق المالية، كما يقوم بتحديد الفوائد واوراق استحقاق وتسديد الدين. أما بالنسبة للدين الخارجي فيقع على عاتق البنك مسؤولية إدارته وتسديد اقساطه وفوائده. فضلاً عن ذلك قيامه بالمفاضلة بين القروض الداخلية والخارجية.

3- **المهام التنموية المشتركة:** قد تمتدّ مهام البنك المركزي إلى أن يتشارك مع الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ظهرت هذه المهمة في البلدان النامية، بذلك البنك المركزي بمهام تنموية لانجاح أهداف السياسة الحكومية في مجال زيادة معدلات النمو الاقتصادي للوصول إلى التقدم والازدهار المنشود. حيث يعمل البنك على توفير النظام المصرفي المناسب والسليم لتوفير احتياجات القطاعات الخدمية والحقيقية، والمساعدة على توفير بيئة تزيد من النشاط الاستثماري بما يزيد من التراكمات الرأسمالية المطلوبة بالنواحي الانتاجية المختلفة، كما يعمل على توجيه الائتمانات ناحية الجهات التي تحقق نمواً اقتصادياً للبلد، بذلك فإن البنك المركزي يعد مفتاح التنمية الاقتصادية من خلال إسهامه ببناء الهيكل الأساسي للجهاز المالي والمصرفي للبلد. فقد يساهم البنك المركزي بشكل مباشر في عملية تمويل الوحدات الاقتصادية، لوجود ارتباط بين أهداف العملية التنموية للحكومة والبنك المركزي من خلال أخذ دوراً لكل طرف في هذه العملية⁷⁴. من الممكن توضيح الدور التنموي للبنك المركزي عبر الجهاز المصرفي والمالي بالمخطط الآتي:

74- الغالبي، عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، ط 1، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2015، ص 55 - 56.

مخطط (1)

الدور التنموي للبنك المركزي عبر الجهاز المصرفي والمالي



المصدر:

- Faure, Central Banking & monetary Policy: An Introduction, 1st Edition, Quoin Institute Limited, U.S.A, 2013, P 9.

المخطط السابق يبيّن إسهام البنك المركزي في العملية التنموية من خلال علاقاته المالية والمصرفية، حيث يستطيع من خلال أدوات التحكم بالأموال المقدمة للاقراض أو المشاركة، التي يتم ضخها إلى الاقتصاد بالتالي التأثير بالقطاع المصرفي بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر من ثم التأثير في القطاع الاستثماري وبالقطاعات الاقتصادية الأخرى.⁷⁵

75- Faure, Central Banking & monetary Policy: An Introduction, 1st Edition, Quoin Institute Limited, U.S.A, 2013, P 9 - 10.

رابعاً: الأبعاد الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي:

في البدء لابد من الإشارة إلى وجود بعض التقاطعات التبادلية في تأثير الاجراءات والقرارات الحكومية على البنك المركزي وبالعكس، فأبرز هذه التقاطعات التأثيرية بينهما هي:

1- التقاطعات التأثيرية لاجراءات السلطة الحكومية على البنك المركزي: قد تؤثر اجراءات الحكومة في هدف البنك المركزي الخاص باستقرار المستوى العام للأسعار من خلال قيد الموازنة الحكومية Government Budget Constraint، فهذا القيد يشير إلى التغير في عجز الموازنة العامة بالتالي التغير في حجم السندات الحكومية ذلك لاستخدامها في تمويل العجز في الموازنة، أي التمويل من خلال اعتماد الحكومة على الدين العام الذي يعد إدارته من مهام البنك المركزي، فعندما يتم التمويل بهذه الطريقة فإن ذلك سيؤثر على المعروض النقدي بالتالي قد يؤثر على المستوى العام للأسعار. بشكل عام فإن التمويل الحكومي هذا قد يكون له انعكاسات على البنك المركزي من أهمها:⁷⁶

- أ- أداء البنك المركزي: إن لجوء الحكومة للبنك المركزي قد يمثل قيداً على البنك بالتالي على أدائه تجاه تحقيق أهدافه المتجسدة في سياسته النقدية، فمثلاً قد يؤثر تمويل الدين الحكومي في أسعار الفائدة وبالتالي على حجم الاستثمار.
- ب- مصداقية البنك المركزي: قد تتأثر مصداقية البنك أمام الجمهور في الداخل والحكومات والمنظمات الدولية في حال لجوء الحكومة للبنك المركزي من أجل تمويل موازنتها من خلال زيادة الدين الحكومي دون أن يقابل هذه الزيادة قدرة اقتصادية لمواجهة هذا الدين واعبائه.
- ت- فاعلية اجراءات البنك المركزي: كما أشرنا إلى أن الهدف الرئيس للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار بالأسعار، لذا إن تقادم الدين العام قد يجبر الحكومة على زيادة الضرائب لكي تغطي الدين وفوائد استحقاقه مما يؤدي إلى رفع كلف الانتاج فينعكس ذلك على الأسعار، بالتالي الحد من فاعلية الاجراءات النقدية للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار.

76- المصدر:

- Easterly, William, & Hebbel, Klaus Schmidt, Fiscal Deficits & Macroeconomic Performance in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 8, No. 2, U.S.A, 1993, P 212 – 215.

- Taylor, John B., Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline in Budget Deficit & Debt: Issues & Options, Federal Reserve Bank of Kansas City, U.S.A, 1995, P 151 - 153.

ث- **التفرد الحكومي في التأثير الاقتصادي**⁷⁷: يظهر هذا التأثير في الدول الريعية التي يعتمد تمويل موازنتها على الإيراد المتأتي من بيع النفط بالعملة الأجنبية، فتقوم الحكومة بمبادلة العملة الأجنبية بالمحلية عن طريق البنك المركزي لمواجهة الانفاق الحكومي الداخلي، فيحصل البنك على ما يعادل الانفاق الحكومي السنوي تقريباً من عملة أجنبية. حيث يقوم البنك بدوره في ضخ العملة الأجنبية إلى السوق عبر الجهاز المصرفي فيؤثر على سعر الصرف، فيصبح بذلك الانفاق الحكومي محدداً لعرض العملة الأجنبية في سوق الصرف عبر البنك المركزي، كما أن ذلك سيؤثر على المستوى العام للأسعار. أي أن صافي الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي يحدد المعروض النقدي عن طريق حجم الانفاق الحكومي وطلب الجهاز المصرفي، بالتالي فإن تحكم البنك المركزي بالمعروض النقدي قد يضعف بسبب عدم تحكمه بالانفاق الحكومي. كما إن الأدوات النقدية عبر سياسة البنك ليست فاعلة في التأثير على طلب العملة الأجنبية من قبل القطاعات الاقتصادية المحلية أو دوافع الاستثمار في الخارج أو استثمار الاجانب في الداخل، لذا فقد تنفرد اجراءات الحكومة بالدور المحتمل لاستهداف المتغيرات الاقتصادية.

2- **التقاطعات التأثيرية للاجراءات النقدية للبنك المركزي على فاعلية السياسة المالية للحكومة**: إن الاجراءات التطبيقية للبنك المركزي في الجانب النقدي قد تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في فاعلية القرارات والاجراءات الحكومية في سياستها المالية، فمثلاً عند الأخذ باجراءات تحديد الهدف النهائي الخاص بتثبيت سعر الصرف قد تسهم في تحقيق الانضباط المالي في الموازنة العامة، من خلال الحد من العجز المالي وعدم اعتماد السلطة المالية على ضريبة التضخم Inflation Tax⁷⁸، قد يكون هذا الأثر ايجابي في الحد من العجز المالي الحكومي. من الممكن تبيان أثر اجراءات البنك المركزي في فاعلية اجراءات السياسة المالية للحكومة كالآتي:⁷⁹

أ- **اجراءات نقدية تهدف في التأثير بمستوى الدخل**: قد تضع سياسة البنك المركزي هدفاً في تحديد مستوى معين من الدخل من خلال سياسة انكماشية، لكن ذلك قد يترافق مع اجراءات حكومية توسعية من قبل السلطة المالية من خلال زيادة الانفاق الحكومي، هذا ما يؤدي إلى تضارب في السياسات وفي فاعليتها. أي أن اجراءات البنك تعمل في اتجاه تخفيض

77- علي، احمد ابراهيم، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، ط 1، دار الكتب ناشرون، بيروت، لبنان، 2015، ص 500 - 501.

78- World Economic Outlook, The Decline of Inflation in Emerging Markets, International Monetary Fund, 2001, P 130 - 131.

79- الافندي، محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، ط 1، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2012، ص 144 - 151.

المعروض النقدي لكبح الأثر التوسعي في الدخل الناجم عن اجراءات السياسة المالية. بذلك تكون محصلة الاجراءات النقدية إن فاعلية الاجراءات المالية للحكومة في التأثير على الدخل ذات فاعلية منخفضة.

ب- اجراءات نقدية تهدف في التأثير بمستوى سعر الفائدة: قد تكون رؤية البنك في تحديد مستوى معين من سعر الفائدة ذلك من أجل الحفاظ على مستوى معين من الاستثمارات، لنفترض إنه قد ترافق ذلك اجراءات حكومية توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي، مما يؤدي إلى التأثير في المستويات التوازنية للدخل وسعر الفائدة، هذا الأمر قد يؤثر في حجم الاستثمارات بالتالي ابتعاد عن المستوى المرغوب الذي حدده البنك، لذا يلجأ البنك إلى اتباع اجراءات نقدية توسعية من خلال زيادة المعروض النقدي عن طريق الدخول في السوق المفتوحة وشراء السندات الحكومية، هذا يؤدي إلى تغيير في مستوى سعر الفائدة ليصل إلى المستوى الذي يرغب به البنك المركزي. فتكون محصلة هذه الاجراءات النقدية مؤثرة في فاعلية اجراءات الحكومة من خلال عدم تحقق الهدف الذي تبغية سياسة الحكومة في جانبها المالي، مؤثراً في حجم الاستثمارات بالقطاعات الاقتصادية.

مما سبق يتبين أن هناك تقاطعات تؤثر في عمل الحكومة والبنك المركزي لذا كان لابد من ايجاد علاقة معينة بينهما تقوم على تحديد المهام والأهداف الأساسية لكل واحد منهما، فتعمل ضمن إطار متكامل يعمل على تحقيق خدمة ومصالحة سياسة البلد في الجانب الاقتصادي، من ثم العمل على التنسيق والتكامل فيما بين هاتين الجهتين بشكل يجنب الاقتصاد التعرض لأي أزمة أو خلل. فهذه العلاقة لها تأثيرات على أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، كما مبيّن بالآتي:

1- مراقبة أداء القطاعين المصرفي والمالي: ⁸⁰ إن عملية الرقابة هذه تجنب الاقتصاد الأزمات

في هذين القطاعين من ثم انتقال ذلك للقطاع الحقيقي. لقد اتخذت عملية الرقابة هذه تاريخياً باتجاهين متميزين هما: الاتجاه المعروف بالانكليزي فنقوم الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي بصياغة وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على البنوك. الاتجاه الثاني فهو المعروف بالالمانى الذي لا تتدخل فيه الحكومة في الوظيفتين اللتين تنفصلان في مؤسستين تتمتعان بنوع من الاستقلالية بعيداً عن التأثير الحكومي.

على الرغم من أن بنك انكلترا عام (1998) تحول عن الجمع بين الوظيفتين الا أنه بقى

المسمى انكليزيا لأنّ القطاع المالي والمصرفي في انكلترا يعتمد على الاسواق المالية، ولأنها

80- علي، احمد ابراهيم، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، مصدر سابق، ص 290 – 291.

وسعت في الاقراض عبر أدوات جديدة تتضمن عملية خلق للنقود بطريقة مختلفة وتحتاج ضمانات البنك المركزي. أما ألمانيا فقد طورت نظاماً مالياً يعتمد على البنوك، ولزيادة الكفاءة انفصلت الرقابة على البنوك عن سلطة البنك المركزي بين عامي (1986 و 2006). إن جمع الرقابة على البنوك مع الرقابة على القطاع المالي فيه الكثير من الواقعية الا أن الحاقه بالبنك المركزي أو وضعه في مؤسسة منفصلة يتحمل الكثير من النقاش. فتوجهت الكثير من حكومات الدول في تسعينيات القرن الماضي حتى الأزمة المالية الأخيرة عام (2008) إلى منح البنك المركزي المزيد من الحرية في صياغة وتنفيذ سياسته النقدية، فضلاً عن تقليص دوره الرقابي أو تحويل تلك المهام لجهات أخرى. كما اوكلت تلك الحكومات البنك المركزي نحو استهداف التضخم ومحاولة تخفيض نسب معدلاته المتزايدة، فضلاً عن توسيع مهام البنك عندما يهتز الاستقرار المالي.

2- استقرار المستوى العام للأسعار: كما هو معروف أن من أهداف أي بنك مركزي هو تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، لذا فإن من مصلحة أي حكومة توكيل أو اعطاء الصلاحية للبنك المركزي في تحمل مسؤولية مراقبة الأسعار وتخفيض معدلات ارتفاعاتها، فهذه الخطوة لها تأثيرات اقتصادية على تخفيض معدلات التضخم والأداء الاقتصادي في كل من الأمدين القصير والطويل، ففي المدى القصير يمكن الحصول على مستويات مرتفعة للنتاج والاستخدام عن طريق زيادة الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي بقرار حكومي، لكن في المدى الطويل لا يوجد ذلك الارتباط فالواقع يشير إلى أن تخفيض البطالة أو زيادة الناتج تصاحبه غالباً ارتفاع مرتفع في مستويات الأسعار⁸¹. كما أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين ارتفاع الأسعار ودرجة تدخل الحكومة في مهمة البنك المركزي الخاصة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، فهناك علاقة عكسية بين معدل ارتفاع الأسعار ودرجة التدخل الحكومي في عمل البنك، حيث كلما زادت درجة الحرية المعطاة من قبل الحكومة للبنك

81- زين، منصور، استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، بحث مقدم إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات) المنعقد بيومي 14 و 15 / 12 / 2004، المنظم من قبل كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 422. البحث منشور على الموقع الإلكتروني:

المركزي كلما تأثرت الأسعار ناحية الانخفاض أو التحكم بمستوياتها عبر قنوات السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي⁸². لكن هناك دراسات أخرى شككت بوجود العلاقة العكسية بين ارتفاع الأسعار ودرجة تدخل الحكومة أو درجة حرية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، فقامت انتقاداتها على عدم وجود ادلة كافية لاثبات هذه العلاقة، وعدم اظهار التوافق بشكل واضح بين درجة حرية البنك المركزي ومستويات الأسعار، كما اعتمدت الدراسات على التشريعات القانونية لقياس درجة العلاقة بين الحكومة ومدى تدخلها في صلب عمل البنك المركزي⁸³.

3- معدلات البطالة والنمو الاقتصادي: قام كلارك W. R. Clark بدراسة قياسية على عدد من

الدول، حيث بنى أنموذجين قياسييين يدرس فيهما أثر السلوك الانتخابي للأحزاب السياسية والمستويات المختلفة لتدخل الحكومة في عمل البنك المركزي على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي. فالنموذج الأول بين الأثر على معدل النمو الاقتصادي لـ (16) دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية & Organization for Economic Co-operation & Development (OECD) * . أما النموذج الثاني فقد بين الأثر على معدلات البطالة لـ (18) دولة من ذات المنظمة. اثبت بالنموذجين وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج، حيث لاحظ إنه عند المستويات العالية لعدم تدخل الحكومة في عمل البنك فإن أثر السلوك الانتخابي على البطالة والنمو ذو تأثير معنوي، فعند تلك المستويات فإن معدلات البطالة تنخفض بنسبة كبيرة أما معدل النمو فيرتفع بنسبة اقل.⁸⁴

4- الناتج المحلي الحقيقي: إن أثر علاقة الحكومة والبنك المركزي قد تكون من الامور الواضحة

من حيث إن تأثيرها موجب على الناتج في حالة وجود تناسق في السياسات بين الطرفين الحكومي والمصرفي، فوجود هذه العلاقة التناسقية يؤدي إلى تنشيط الانشطة الاقتصادية

82- الدوري، زكريا، و السامرائي، يسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مصدر سابق، ص 133.

83- العياش، غسان، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، مصدر سابق، ص 48 - 49.
* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): هي منظمة دولية تضم مجموعة من البلدان المتقدمة مقرها في باريس، عدد أعضائها الحاليين 34 عضواً كامل العضوية. هدف هذه المنظمة تعزيز السياسات الحكومية لتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في جميع بلدان العالم، فتقدم عدد من الدراسات والبحوث والخبرات لتحقيق هذا الهدف. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

<http://www.oecd.org/>

84- Clark, William Robert, Capitalism Not Globalism (Capital Mobility, Central Bank Independence & The Political Control of The Economy), The University of Michigan Press, U.S.A., 2003, P 148 - 150.

ككل، فيسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وتطوير القطاعات الخدمية كالقطاع المصرفي والاسواق المالية، من ثم انعكاس ذلك على القطاع الحقيقي الذي سينمو بالاتجاه الايجاب، وبالتالي زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.⁸⁵

5- سعر الصرف: إن هذا السعر يعد من المؤشرات المهمة لأي اقتصاد في تبيان متانته أو في عدم استقراره، فالتعارض بين سياسة الحكومة في موضوع سعر الصرف والسياسة النقدية للبنك المركزي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي والخارجي للبلد، ففي حالة اتخاذ الحكومة لقرارات أو اجراءات في مسالة تحديد نظام صرف يتعارض مع الأهداف التي يضعها البنك المركزي لتحقيق مستوى معين لسعر الصرف⁸⁶، مما يؤثر في فاعلية سياسة البنك تجاه تحقيق سعر الصرف المستهدف.

يضاف إلى ما سبق اهتمام بعض الدراسات والبحوث في مناقشة الجهة المسؤولة عن تحديد الآلية المناسبة لسياسة سعر الصرف، لتستنتج هذه الدراسات إلى ضرورة ترك هذه السياسة من ضمن مهام البنك المركزي عبر استخدام أدواته النقدية في التأثير في سعر الصرف، حيث إن اشراك الحكومة في هذه السياسة قد تؤدي إلى تضارب وتداخل في عمل البنك المركزي التي تعمل على تطبيق أي الانظمة الملائمة بالنسبة لسعر الصرف. لكن يقابل هذه الدراسات رأي آخر هو أن يتم تحديد نظام وآلية سعر الصرف الملائم بالمشاركة بين كل من السلطات الحكومية والبنك المركزي، وان يكون ذلك أيضاً تحت رقابة واشراف الحكومة.⁸⁷

6- العجز التوأمي: إن العلاقة بين زيادة المعروض النقدي لتمويل عجز الموازنة الحكومية يمتد آثاره إلى عجز ميزان المدفوعات عبر الحساب الجاري، فهناك دراسات أشارت إلى وجود علاقة ايجابية بين تمويل عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري. حيث إن زيادة اعتماد تمويل موازنة الحكومة على التمويل التضخمي Inflationary financing (زيادة الإصدار النقدي الجديد من قبل البنك المركزي)، سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي بشكل لا يتناسب مع زيادة الناتج الحقيقي خاصة في الاقتصاديات التي يكون فيها الجهاز الانتاجي

85 - علي، عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصارف، ط 1، الاكاديمية للنشر، المفرق، الاردن، 1999، ص 390 - 391.
86- Mboweni, Tito Titus, Governor of South of African Reserve Bank, At The Reuters Forum Lecture, Held in Johannesburg, South of African, 2000, P 3.

87- الجبوري، خلف محمد حمد، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت ، المجلد 7، العدد 23، 2011، ص 81.

غير مرن مؤدياً إلى ضغوط تضخمية، بالتالي سترتفع تكاليف المنتجات المعدة للتصدير ليخفض الطلب الخارجي على تلك المنتجات مع زيادة الاستيرادات التي تكون أسعارها اقل مقارنة بالمنتجات المحلية، مما يفاقم من عجز الميزان التجاري ليظهر تأثير ذلك على رصيد الحساب الجاري بالمحصلة سيفاقم من عجز ميزان المدفوعات⁸⁸. بذلك سيعاني الاقتصاد من العجز التوأمي (عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري).

88- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- زكي، رمزي، انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي)، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق، سوريا، 2000، ص 116 - 118.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي تمت في هذا الفصل يتبين أن الحكومة كيان سياسي واقتصادي واجتماعي تعمل من خلال عدد من المؤسسات ذات السلطات المختلفة في إطار دولة ذات سيادة وarkan متعددة، وتعمل الحكومة بالتنسيق والتوفيق بين أهم المؤسسات ذات التأثير الاقتصادي والنقدي، والمتمثلة بالبنك المركزي الذي يعد السلطة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية للبلاد لتعمل بشكل منسجم ومتعاقد مع السياسة الاقتصادية الحكومية، وحسب فلسفة الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية التي تصوغها وتحددها الحكومة. بالتالي فإنه لا بد من وجود علاقة متبناة من قبل الدولة لتزيد من إسهام هاتين المؤسساتين. لذا عمل المفكرين الاقتصاديين على دراسة هذه التأثيرات، فتناولها بشكل نقاش علمي وصل في حالات معينة إلى حد الجدال الفكري حول دور هاتين المؤسساتين فيما كان من الضروري تدخل احدهما أو كلاهما، أو عدم تدخلها (أي تكون في اجراءاتها وقراراتها محايدة). حيث إن صياغة ومعرفة طبيعة هذه العلاقة بين هاتين المؤسساتين له تأثيرات مهمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فتمارس هذه العلاقة دوراً في التأثير على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية.

الفصل الثاني

انعكاس العلاقة الاقتصادية بين الحكومة والبنك المركزي

(تجارب مختارة)

بعد التوضيح المفاهيمي والنظري للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، وتأثيراتها على الجوانب الاقتصادية، فإنه كان لابد من وجود تجارب دولية تدرس وتحلل هذه العلاقة وتأثيراتها، لذا تم اختيار تجربتي الجزائر ونيجيريا لتحقيق ذلك، بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها البلدان، فضلاً عن طبيعتهما الريعية التي يتصفا بها. مما ستساعد في دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي للبلدين، وانعكاسات هذه العلاقة على أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية. كما ستركز الدراسة على السنوات التي شهدت تغييرات في طبيعة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي في البلدين، حيث شملت هذه التغييرات الجوانب القانونية والاقتصادية والسياسية، التي كان لها انعكاس في طبيعة العلاقة من ثم انعكاسها على الاقتصاد المحلي للبلدين محل الدراسة.

سيدرر هذا الفصل التجارب المختارة لعينة الدول من خلال مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: انعكاس العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الانعكاس الاقتصادي لعلاقة الحكومة النيجيرية بالبنك المركزي.

المبحث الأول

انعكاس العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي على الاقتصاد الجزائري

بعد استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي عام (1962) حاولت الحكومة أن تضع البرامج والخطط التنموية من خلال عدد من الاجراءات اللازمة للوصول بالاقتصاد إلى بر الأمان، لذا عملت على تبني الاصلاحات من خلال وضع القوانين التي تحقق التناسق بين السلطتين الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الجزائري (السلطة الحكومية والنقدية لبنك الجزائر المركزي)، لكونهما أهم سلطتين مؤثرتين في متغيرات الجانب الحقيقي والنقدي للاقتصاد، فكان لابد في البدء من توضيح العلاقة بين هاتين السلطتين من ثم تبيان مدى تأثير ذلك على أهم المتغيرات والجوانب الاقتصادية المتنبأة من قبل الرؤية الحكومية والنقدية.

لذا تم تقسيم هذا المبحث على خمس فقرات ستدرس في البدء التطور التاريخي للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي الجزائري، لتوضيح مدى الترابط بينهما ومدى تأثير احدهما على الآخر، من ثم دراسة وتحليل تأثير الحكومة وبنك الجزائر بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لبيّن علاقتهما بأهم جانب تتجه له أغلب الدول النامية في الوقت الحاضر. بعدها سيتم تحليل تأثير الانفاقات الحكومية مع المعروض النقدي في معدلات التضخم، باعتبارهما أهم متغيرين مؤثرين في مستويات التضخم في الاقتصاد. وكما سيتم توضيح انعكاس التصريح الحكومي لبنك الجزائر في الرقابة على أسعار الصرف. من ثم سيختتم هذا المبحث بتناول تأثير المعالجات الحكومية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري.

أولاً: التطور التاريخي للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي الجزائري:

لم يكن خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر بنك مركزي وطني، فقد كانت البنوك التي تأسست خلال تلك الحقبة هي امتداد للبنوك الفرنسية من حيث الخصائص والمقومات والوظائف. وقد قامت الحكومة الفرنسية في عام (1851) بإنشاء بنك مركزي في الجزائر عرف باسم (بنك الجزائر Bank of Algeria)، شهد هذا البنك في نهاية القرن التاسع عشر اتساعاً في تقديم القروض والائتمانات الكبيرة للوحدات الاقتصادية في الجزائر أدى إلى تعرضه إلى أزمة كبيرة نتيجة الاسراف في تلك الائتمانات، لذا قامت الحكومة الفرنسية عام (1900) بنقل مقر البنك المركزي من الجزائر إلى باريس، وتغيير اسمه إلى (بنك الجزائر وتونس Bank of Algeria & Tunisia) حتى عام (1951) حين استقلت تونس عن فرنسا وعادت تسمية (بنك الجزائر)⁸⁹. وكان هذا البنك خاضعاً لقوانين واحكام وتعليمات الحكومة الفرنسية، حيث إنّ عملية الإصدار النقدي في الجزائر كانت تقوم على أساس قاعدة الثلث الموجودة في القوانين المصرفية الفرنسية، التي تنص على أن إجمالي الأوراق النقدية الصادرة والودائع المحصلة من طرف البنك يجب أن تكون اقل بثلاثة اضعاف مما هو موجود في صندوق البنك المركزي. كما لم تكن الحكومة الفرنسية تسمح للعملة الجزائرية بأن تتمتع بأي قوة إبرائية خارج الحدود الجزائرية حتى عام (1959) حيث سمحت الحكومة الفرنسية باجراء تبادل بين العملتين الجزائرية والفرنسية حسب نسبة ثابتة بين العملتين، مما أدى إلى أن أي تذبذب في العملة الفرنسية سينعكس على العملة الجزائرية، بالتالي تأثر النشاطات والمتغيرات الاقتصادية على مستوى الوحدات والقطاعات داخل الاقتصاد الجزائري⁹⁰. بذلك فإن البنك المركزي الجزائري The Central Bank of Algeria كان تابعاً للسلطة الحكومية والنقدية الموجودة في فرنسا، فقد الجزائر الاستقلال الاقتصادي والنقدي الذي يعد أمراً ضرورياً في تطوير الواقع الحقيقي والنقدي والمالي، وعدم قدرة البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسة نقدية تحقق المصلحة الوطنية للجزائر، كما انعكس ذلك على ضعف البنك في الرقابة على عمليات الجهاز المصرفي.

بعد استقلال الجزائر بتاريخ (5 / 7 / 1962) عن فرنسا عملت السلطات الحكومية الجزائرية على صياغة عدد من التشريعات القانونية التي تنظم العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، فعملت على فصل الخزينة العامة الجزائرية عن نظيرتها الفرنسية بتاريخ (29 / 8 / 1962)، حيث حلت هذه الخزينة في كثير من الاحيان محلّ البنك المركزي الجزائري في تنظيم وضبط السياسة النقدية في

89- حميدات، محمود، التحليل النقدي، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 125 - 126.

90- القزويني، شاكر، اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 51 - 53.

البلد⁹¹. إضافة إلى إن تلك التشريعات تعمل على تحقيق الاستقلال المالي والنقدي، وتأمين التمويل اللازم لخطة الحكومة في تنمية الاقتصاد. فتم تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب قانون رقم (62 / 144) بتاريخ (13 / 12 / 1962)، كمؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي. بالنسبة لإدارة البنك فإن محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة بناءً على مقترح وزير الاقتصاد والمالية بالحكومة الجزائرية⁹². على الرغم من تمتع البنك المركزي ببعضاً من الاستقلالية حسب هذا القانون إلا إنه في الواقع لم يستطيع بنك الجزائر من تأدية مهامه وواجباته الخاصة بالسياسة النقدية لأن البنوك التجارية كانت خاضعة لسلطة وزارة المالية، كما أن البنك المركزي ذاته تحول إلى جهة تنفيذية تابعة لوزارة المالية. كما أن الخزينة العامة كانت تمارس وظائفها بعيداً عن تأثير البنك المركزي فوضعت سياسات وإجراءات اقرضية أدت إلى التوسع النقدي الذي كان سبباً في تدهور الوضع النقدي داخل البلد. يضاف إلى أن بعضاً من مهام البنك المركزي تم اسنادها إلى مجلس القرض الجزائري ولجان رقابة البنوك⁹³. لذا عملت الحكومة الجزائرية في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي على اجراء اصلاحات تخص الواقع المصرفي والمالي في البلد من خلال رد الاعتبار للبنك المركزي وتوضيح علاقاته بالمؤسسات الحكومية، ذلك أن البنك المركزي يعمل وبمساعدة الخزينة العامة على مراقبة توزيع القروض، وتقليل دور الخزينة في نظام التمويل، وتعزيز تحكم البنك بأدواته النقدية بما يحقق النجاح لسياسته، وعدم تقديم القروض للحكومة بشكل يفوق ما هو مخطط حسب وزارة التخطيط الجزائرية⁹⁴. كما عملت على تحقيق الاستقلالية المالية للبنوك التجارية من خلال أن أي نشاط مصرفي خاضع لمبدأ الربحية، وتخضع هذه البنوك لسيطرة ومراقبة البنك المركزي بعيداً عن تأثير وزارة المالية في عملها، كما عمل على دعم وتعزيز دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بشكل مستقل عن الحكومة (وزارة المالية والخزينة العامة)⁹⁵. واصبحت القروض المقدمة من قبل البنك المركزي للخزينة العامة تقدم على أساس تعاقدية،

91- قويدار، عياش، و عبد الله، ابراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية (بين النظرية والتطبيق)، بحث مقدم إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات) المنعقد بيومي 14 و 15 / 12 / 2004، المنظم من قبل كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 422. المنشور على الموقع الإلكتروني:

<http://houssamking.volosite.com>

92- لعشب، محفوظ، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة، الجزائر، 2001، ص 12.

93- حميدات، محمود، التحليل النقدي، مصدر سابق، ص 104.

94- زغيب، مليكة، و نجارة، حياة، النظام المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات الاقتصادية (تطور وتحديات)، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وأفاق) المنعقد بيومي 5 و 6 / 2 / 2001، المنظم من قبل جامعة قلمة، الجزائر، 2001، ص 50. البحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://9alam.com/community/threads/mltqiat-aqtsadi-mxtlf-gaxz-lltxhml.18593/>

95- زغيب، مليكة، و نجارة، حياة، النظام المصرفي الجزائري ... ، مصدر سابق، ص 52.

حيث يمنح القرض بالحساب الجاري للخبينة لمدة وقيمة محددة، يتم تسديد القرض قبل أن تنتهي السنة المالية، كما تستشير الحكومة بنك الجزائر في جميع المسائل المالية والنقدية.

مما سبق يلاحظ أن البنك المركزي الجزائري كان إلى فترة قريبة تابعاً لسيطرة الحكومة إلى أن تمتع بنوع من الاستقلالية من تأثير الحكومة، كما نلاحظ ذلك من خلال تمكن البنك من تنظيم نشاطاته ومصالحه، وتحديد مهام وسلطات نوابه، وتعيين ممثليه في المجالس التابعة لمؤسسات أخرى، وتمثيل الدولة في الهيئات المالية والنقدية الدولية، كما أن له الحق في تنظيم الوضع النقدي وضبط سوق الصرف الأجنبي بما يساعده في انجاح سياسته النقدية. يضاف إلى تكليفه بمهمة الاستشارة للحكومة من خلال تقديم الاقتراحات لتنظيم ميزان المدفوعات، ووضعيات المالية العامة بهدف تطوير الاقتصاد الجزائري. ويعمل البنك أيضاً كسلطة نقدية له الحق بتنظيم وتحديد الأهداف النقدية الخاصة بسياسته، ويضع الأدوات والقواعد النقدية⁹⁶. لكن الحكومة الجزائرية اصدرت الأمر التشريعي المرقم (03 - 11) المؤرخ في (26 / 8 / 2003) الذي اجرت من خلاله تعديلات على الجهة التي تمثل السلطة النقدية في الجزائر، حيث بين الأمر إن مجلس النقد والقرض يتمتع بصلاحيات سلطة نقدية، فمن صلاحياته إصدار النقد، وتحديد السياسة النقدية والاشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، وغيرها من الوظائف التي تخص البنوك المركزية. هذا المجلس يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وعضوين يعينان من قبل رئيس الجمهورية، كما إن هذا المجلس يستمع إلى الوزير المكلف بالمالية في الحكومة الجزائرية⁹⁷. إن إعطاء مجلس النقد والقرض صلاحيات سلطة نقدية ووجود ممثلين للحكومة، قد أثر في إستقلالية بنك الجزائر وجعله تابع للحكومة، والبنك يعمل على تنفيذ السياسة النقدية التي يراها مجلس النقد والقرض صالحة للوضع الاقتصادي الذي تمر به الجزائر.

96- قويدار، عياش، و عبد الله، ابراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية (بين النظرية والتطبيق)، مصدر سابق، ص 63 - 64.

97- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم (03 - 11) مؤرخ في (26 / 8 / 2003) يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، السنة 40، 2003، ص 3 - 21. المنشور على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة:

<http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

ثانياً: تأثير الحكومة وبنك الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بعد أزمة انخفاض النفط في الثمانينات من القرن المنصرم عملت الحكومة الجزائرية على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث اتجهت اصلاحاتها ناحية بيع بعض من المشاريع الحكومية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما قامت بإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، وتوسيع دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية وتنظيم ومراقبة البنوك العاملة بالاقتصاد⁹⁸، يضاف إلى أن الجزائر بعد التسعينات من القرن المنصرم قامت بإجراء اتفاقيات مع منظمات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تعهدت فيه الحكومة بتبني آلية اقتصاد السوق، لذا اعطت الحكومة دوراً أكبر للقطاع الخاص في الإسهام الاقتصادي، وتبنت الحكومة تشريعات تقدم التسهيلات اللازمة لقيام الوحدات والمشاريع الاستثمارية الأجنبية فمُنحت الحرية التامة بممارسة الأنشطة الاستثمارية داخل الجزائر مع مراعاة التشريعات الخاصة بالبيئة وتحت الحماية والضمانات القانونية⁹⁹، فصدرت مجموعة من التشريعات الخاصة بتعزيز الاستثمارات وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية Foreign Investment من خلال تهيئة بيئة مناخية مناسبة للاستثمار وتوظيف رؤوس الأموال. لذا عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء عدد من الهيئات والوكالات الحكومية منها وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته، والمجلس الوطني للاستثمار، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار¹⁰⁰.

لتوضيح قيمة التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الإصلاحات التشريعية والاجرائية للحكومة الجزائرية للمدة (2003 - 2015) تم اعداد الجدول (1) والشكل (1)، حيث يتبين منهما بأن قيمة الاستثمارات في بداية مدة الدراسة كانت في تصاعد إذ وصلت إلى أعلى قيمة لها عام (2009) التي بلغت (2746) مليون دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوي (5.9 %)، يرجع سبب ذلك لانفتاح الاقتصاد الجزائري ناحية السماح للاستثمارات الأجنبية التي تركزت في القطاع النفطي والصناعي،

98- بن أشنهو، عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962 - 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 21.

99- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر ذي رقم (03 / 01) لسنة (2001) المتعلق بتطوير الاستثمار المواد (2 و 6 و 7)، منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (47)، 2001، ص 5 - 6. المنشور على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة:

<http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

100- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التشريعات القانونية المنشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/legislation-interne>

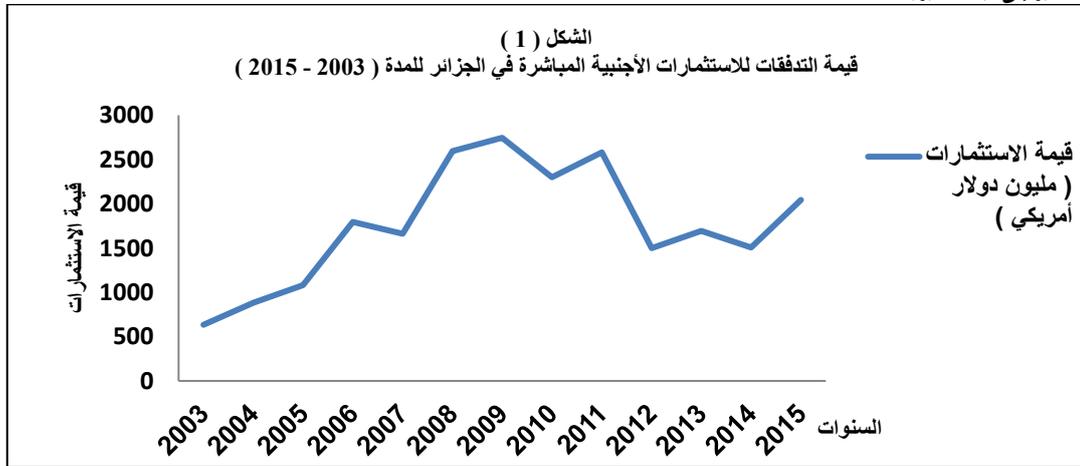
بعد هذا العام بدأت الاستثمارات بالانخفاض حيث بلغت في عام (2012) ما قيمته (1499) مليون دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض هي (41.9 %)، يعود سبب ذلك للتوترات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد هذا العام حيث أدت إلى انخفاض وتيرة الاستثمار الأجنبي، فالمعروف إن رؤوس الأموال المستثمرة تحتاج إلى بيئة استثمارية آمنة ومستقرة لتخطو ناحية الاستثمار. بعد ذلك سجلت الاستثمارات قيمة مرتفعة في نهاية المدة أي في عام (2015) حيث بلغت قيمة تقديرية (2045) مليون دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوي (35.7 %)، لوجود استقرار نسبي في الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر حيث جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام (2014)، أعطى ذلك للمستثمرين الاجانب التطمينات باستقرار الوضع الحكومي وعدم تأثره بما يجري من اضطرابات سياسية في المنطقة العربية.

الجدول (1)

قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ونسب تغيرها السنوية في الجزائر للمدة (2003 – 2015)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الاستثمارات (مليون دولار أمريكي)	634	882	1081	1795	1662	2594	2746	2301	2581	1499	1693	1507	*2045
نسبة التغير السنوية (%)	-	39.1	22.6	66	-7.4	56.1	5.9	-16.2	12.2	-41.9	12.9	-11	35.7

المصدر:

- United Nations Conference on Trade & Development, World Investment Report (2003 – 2015), United Nations, New York, U.S.A.- نسب التغير السنوية تم استخراجها من قبل الباحث.
* تشير إلى قيمة تقديرية.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

كما أن الحكومة استخدمت الاصلاحات القانونية من ضمنها قانون النقد والقرض كأداة لتنشيط قطاع الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، فعملت الحكومة بالتنسيق مع بنك الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال سماح القانون للمستثمرين الاجانب غير المقيمين في اقامة مشاريع استثمارية خاصة أو بشراكات مع اشخاص محليين، وحرية تحويل الأموال، وتبسيط الاجراءات

الروتينية الخاصة بقبول عروض الاستثمارات المقدمة لمجلس النقد والقرض¹⁰¹. وعملت الحكومة مع بنك الجزائر بالتأثير على مسالة تمويل القروض الاستثمارية عبر استخدام الأدوات النقدية للبنك، لذا قام البنك المركزي الجزائري باستخدام أدواته النقدية المتمثلة بمعدل الخصم (فهي أكثر أدوات بنك الجزائر استخداماً للتأثير في الجانب الاقتصادي)، والهدف من هذه الأداة التأثير على سعر الفائدة لينعكس ذلك على التمويل المصرفي للاستثمارات بالقطاعات المختلفة، فضلاً عن تحقيق مستوى تضخمي مقبول نسبياً¹⁰².

كما موضح في الجدول (2) الذي يبيّن تطور معدل الخصم ومعدلات الفائدة (الاسمية والحقيقية) في الجزائر للمدة (2015 – 2003):

الجدول (2)
تطور معدل الخصم ومعدلات الفائدة (الاسمية والحقيقية) في الجزائر للمدة (2015 – 2003)

(%)	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	الصنوات البنود
معدل الخصم	3	3	3.1	2.9	4	4	4	4	4	4	6	6	6	
معدل الفائدة الاسمي	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	
معدل الفائدة الحقيقي	9.2	8.5	8.1	0.5	-8.6	-6.9	2.6	-6.3	1.5	-2.3	-7	-5.1	-3.7	

المصدر:

- The World Bank, World Development Indicators (2003 – 2015). Web Site: <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

- International Monetary Fund, Access to Macroeconomic & Financial Data, 2016. Web Site: <http://data.imf.org/?sk=a0867067-d23c-4ebc-ad23-d3b015045405>

الملاحظ من الجدول أعلاه الثبات النسبي في معدل الخصم خلال المدة (2005 – 2003) حيث بلغت نسبته (6%)، ليعمل البنك على محاولة خلق بيئة استثمارية مستقرة من خلال التثبيت النسبي لمعدل التضخم كسياسة نقدية لاستهداف التضخم (يشار إلى أن هذا الهدف لم يتحقق حيث يلاحظ أن معدلات الفائدة الحقيقي قد سجلت قيم موجبة وسالبة* مما يشير إلى تذبذب معدلات

101- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم (03 – 11) مؤرخ في (26 / 8 / 2003) يتعلق بالنقد والقرض، مصدر سابق.

102- مدوخ، ماجدة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول أداء المنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية / جامعة ورقلة، 2005، ص 301.
* عادة السياسات النقدية تستهدف أسعار الفائدة الايجابية لكن في الوقت الحاضر هناك بعض التجارب المحدودة للدول المتقدمة اقتصادياً في استهداف أسعار الفائدة السالبة التي لها آثار اقتصادية ايجابية، حيث إنها تساعد اجمالاً في تقديم دفعة جديدة للنشاط النقدي، وإعادة التوازن للمحفظة الإستثمارية ناحية الاستثمار في القطاع المالي، ودعم الطلب والاستقرار في الأسعار. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Jose, Vinals, & Other, The Broader View: The Positive Effects of Negative Nominal Interest Rates, 2016. Web site:

<https://blog-imfdirect.imf.org/2016/04/10/the-broader-view-the-positive-effects-of-negative-nominal-interest-rates/>

التضخم). ثم لينخفض معدل الخصم بنسبة ثابتة نسبياً للمدة (2006 - 2011) فبلغت ما نسبته (4%)، جاء هذا التخفيض لمحاولة تنشيط الائتمانات المصرفية ودعم القروض الاستثمارية بما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد الجزائري. أما في الأعوام التالية فقد انخفضت بشكل متذبذب فتراوحت النسبة بين (2.9%) و (3.1%)، هذا التغيير في المعدل كان الهدف منه زيادة التمويل للاستثمارات بما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على الاقتراض من البنوك بالتالي زيادة حجم الاستثمار ، حيث نلاحظ أن المعدلات الحقيقية لهذه الأعوام قد سجلت نسب موجبة مما يؤشر إلى جدوى القيام بالاستثمارات فقد تراوحت النسب بين (0.5% - 9.2%). بالرجوع إلى الجدول (1) نلاحظ انخفاض الاستثمارات الأجنبية في عام (2012) فبلغت تدفقاتها على الاقتصاد الجزائري ما قيمته (1499) مليون دولار أمريكي، والانخفاض كان ما نسبته (72.2%)، يعود سبب ذلك للوضع العام الذي كانت تمر بها المنطقة (تم الإشارة لذلك سابقاً). أما بالنسبة لعام (2013) فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات بنسبة بسيطة نسبياً فبلغت قيمتها (1693) مليون دولار أمريكي، وبنسبة (11.5%)، بسبب حذر المستثمرين وترقبهم للأوضاع السياسية والأمنية.

ثالثاً: تأثير الانفاقات الحكومية مع المعروض النقدي في معدلات التضخم:

إنّ ظاهرة التضخم Inflation أصبحت مسألة تهم جميع الدول فهي أكثر الظواهر الاقتصادية انتشاراً على مستوى العالم، لذا فإنّ أغلب السياسات المالية للحكومات والنقدية للبنوك المركزية ومنها الجزائر عملت على التخفيف من حدة التضخم، والتخفيف من آثار هذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فاصبحت من أولوية اجراءات السلطات المالية والنقدية الجزائرية هو تحقيق الهدف النهائي لهما هو الاستقرار في مستوى الأسعار والحد من وتيرة مستوى التضخم، هذا لا يتم الا من خلال التنسيق في اجراءات السياستين. لدراسة ذلك سيتم الأخذ بأهم متغيرين مؤثرين بالجانب الاقتصادي هما النفقات الحكومية التي تؤثر في الجانب الحقيقي، وتنظيم ومراقبة بنك الجزائر للمعروض النقدي الذي يؤثر بالجانب النقدي.

الجدول (3) يوضح إجمالي النفقات الحكومية العامة ونمو المعروض النقدي، وتأثيرهما بمعدلات التضخم* في الجزائر للمدة (2003 – 2015):

الجدول (3)
الانفاقات الحكومية ونمو المعروض النقدي ومعدلات التضخم في الجزائر للمدة (2003 – 2015)

السنوات	معدلات التضخم (%)	إجمالي الانفاق العام (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوية (%)	نمو النقود بمعناها الواسع (%)	المعروض النقدي في معناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2003	4.3	1935	—	16.4	62.8
2004	4	2324	20.2	10.5	59.3
2005	1.4	3036	30.6	11.7	53.8
2006	2.3	3397	11.9	19.6	57.3
2007	3.7	4663	37.5	23.1	64.1
2008	4.9	6625	42.1	16	63
2009	5.7	6991	5.6	4.8	73.2
2010	3.9	6047	-13.6	13.5	69.1
2011	4.5	8032	32.9	19.9	68.1
2012	8.9	9096	13.2	10.9	68
2013	9.3	9875	8.6	8.4	71.7
2014	2.9	—	—	14.4	79.4
2015	4.8	—	—	0.3	81.6

المصدر: - صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية للمدة (2003 – 2015). المنشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.amf.org.ae/ar>

:The World Bank, World Development Indicators (2003 – 2015). Web Site -

<http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

<http://www.imf.org/en/data>: International Monetary Fund, World Economic Outlook, 2016. Web Site -

- نسب التغير السنوية تم استخراجها من قبل الباحث.

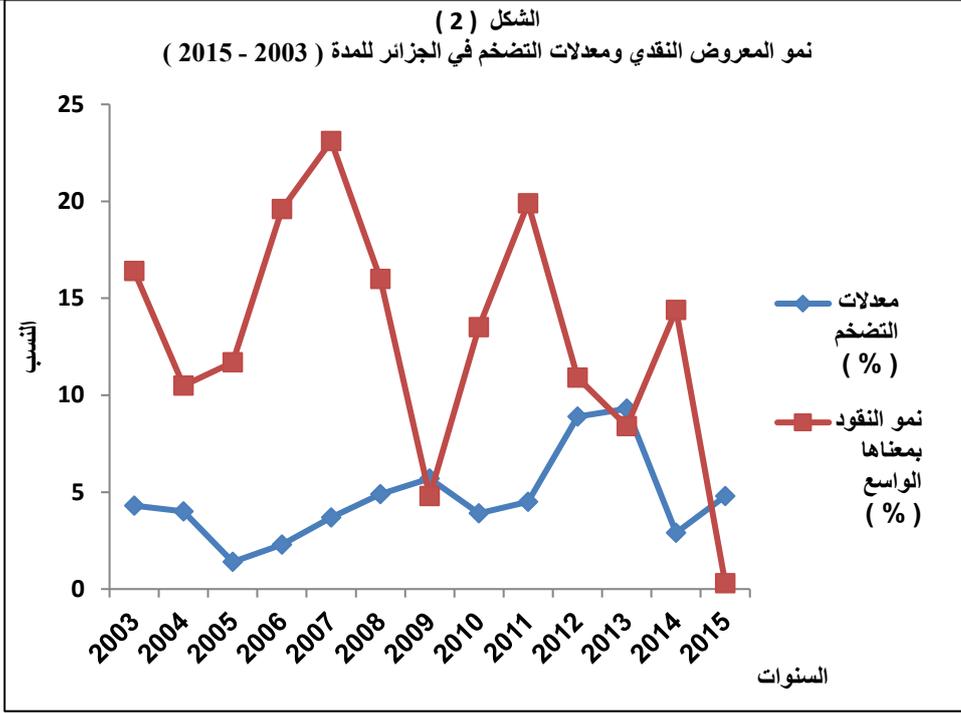
لتحليل الجدول السابق لابد من توضيح أن الاصلاحات الاقتصادية والنقدية التي سعت لها الحكومة الجزائرية في مجال معالجة الاختلالات في هيكل السيولة العامة قد استخدمت الأدوات النقدية

* تم الاعتماد على مؤشر أسعار المستهلكين لدراسة معدلات التضخم في الجزائر.

للبنك المركزي للتخفيف من معدلات التضخم، حيث ترتبط هذه المعدلات بشكل نسبي بنمو المعروض النقدي وبالعلاقة عكسية كما هو واضح من الجدول (3) والشكل (2). بعد صدور الأمر ذي الرقم (03 - 11) لسنة (2003) المتعلق بإجراء اصلاحات تشريعية في مجال إدارة النقد والقرض، بالتعاون والتشاور مع الحكومة من خلال الارتباط القانوني والمؤسسي مع وزارة المالية ومجلس النقد والقرض، كما اصبح الهدف النهائي للسلطة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استهداف التضخم¹⁰³.

نلاحظ من الجدول (3) والشكل (2) أن نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع قد انخفض في عام (2004) إلى ما نسبته (10.5%)، وليشكل هذا المعروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام مانسبته (59.3%)، لذلك انخفض معدل التضخم لنفس العام بنسبة (4%)، فيشير هذا الانخفاض في معدل التضخم إلى أنه متأني من كون التيار الحقيقي قد زاد على التيار النقدي، فقد زاد انفاق الحكومة بتلك السنة بمقدار (2324) مليون دولار أمريكي، ليؤثر ذلك على الجانب الحقيقي من حيث إن الانفاق الحكومي مثل طلب إضافي للطلب الكلي. كما سجلت بعض الأعوام وجود علاقة ايجابية بين معدل التضخم ومعدل نمو المعروض النقدي، حيث بدأ المعروض النقدي بالارتفاع ليرافقه ارتفاع في معدل التضخم، ففي الأعوام (2006 و 2007) سجل نمو المعروض النقدي ارتفاعاً في نسبته فكانت النسب (19.6% و 23.1%) على التوالي، كما أن هذا المعروض شكل على التوالي ما نسبته (57.3% و 64.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، ليؤثر ذلك على معدلات التضخم لنفس العامين حيث بلغ المعدل على التوالي ما نسبته (2.3% و 3.7%). كما حاولت السلطة النقدية ممثلة ببنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية في التنسيق النسبي بين ما يتم انفاقه وقدرة البنك في التحكم بالمعروض النقدي، فنلاحظ أنه في السنوات التي تزايد فيها النفقات العامة للحكومة يقابلها انخفاض في معدلات نمو المعروض النقدي، ففي الأعوام (2008 و 2009 و 2012 و 2013) قد سجلت النفقات العامة للحكومة زيادات نسبية فبلغت (6625 و 6991 و 9096 و 9875) مليون دولار أمريكي (على التوالي)، وينسب تغير سنوي هي (42.1% و 5.6% و 13.2% و 8.6%) على التوالي، ليسجل المعروض النقدي نسب متدنية نسبياً هي (16% و 4.8% و 10.9% و 8.4%) على التوالي، كما أن نسبة المعروض من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الأعوام هي (63% و 73.2% و 68.1% و 68%)، لينعكس ذلك على معدلات التضخم حيث سجلت نسب مرتفعة نسبياً هي (4.9% و 5.7% و 8.9% و 9.3%) على التوالي.

103- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم (03 - 11) مؤرخ في (26 / 8 / 2003) يتعلق بالنقد والقرض، مصدر سابق.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

مما سبق يتضح التأثير النسبي لبنك الجزائر على معدلات التضخم، وعمل هذا البنك على توجيه وتنظيم المعروض النقدي بالتعاون مع السياسة الانفاقية للحكومة لاستهداف التضخم بالنسب المقبولة. حيث يعمل بنك الجزائر على استهداف معدلات التضخم من خلال امتصاص فائض السيولة على مستوى الاقتصاد بواسطة استخدام أدواته النقدية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي حسب الرؤية التي تبغي السياسة الاقتصادية للحكومة تحقيقها على مستوى الاقتصاد الوطني للبلد.

رابعاً: التصريح الحكومي لبنك الجزائر في الرقابة على أسعار الصرف الأجنبية:

عادةً ما تؤثر الحكومة على سعر الصرف من خلال اتباع سياسة مالية توسعية فيزيد الانفاق الحكومي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى زيادة طلب الاجانب على السندات فتزداد قيمة العملة المحلية نتيجة ضخ عملة أجنبية في البلد، هذا يكون في ظل اتباع البنك المركزي سياسة نقدية تعمل على تثبيت العرض الحقيقي للنقود. ففي حالة الجزائر اتخذت السلطات الحكومية عدة اجراءات وقرارات لتنظيم التجارة السلعية مع العالم الخارجي والنقد الأجنبي¹⁰⁴، التي اتسمت بالرقابة الصارمة منذ الاستقلال حتى فترة متأخرة لثمانينات القرن الماضي أدت إلى نشوء سوق موازية للسوق الرسمية. فهذه الرقابة أدت إلى الاختلاف في أسعار الصرف بسبب توجه طالبي العملة الأجنبية للحصول عليها، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية عن السعر الرسمي المعلن. فكانت التشريعات القانونية تحدد كافة التعاملات الاقتصادية من استيراد وتصدير تتم عبر القطاع الحكومي، مما أدى إلى شحة العملة الأجنبية في السوق¹⁰⁵.

لكن بعد الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري فقد عملت الحكومة وبالتعاون مع بنك الجزائر بتنظيم سير التعهدات المالية تجاه الخارج، وضبط سوق الصرف، والعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة المحلية. لذا عمل بنك الجزائر على تنظيم سوق الصرف الأجنبي خاصة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على اتباع سياسة تحرير نظام الصرف حيث قام بنك الجزائر بإنشاء سوق الصرف ما بين البنوك* ابتداءً من عام (1996)، فمنذ ذلك الحين تتحدد أسعار الصرف الأجنبي بطريقة مرنة تبعا لقوى العرض والطلب، كما اصبح للبنوك التجارية امكانية التمتع بايداع عملات أجنبية لدى بنك الجزائر، يضاف إلى السماح للمكاتب الخاصة بالصرافة للصرف

104- بسام، الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 130.

105- بن بوزيان، محمد، و زياني، الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول " اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات "، المنعقد في 18 - 20 / 4 / 2005، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005، ص 415. البحث منشور على الموقع الإلكتروني: <http://elbassair.net/>

* في سوق الصرف ما بين البنوك تتحدد أسعار صرف العملة الجزائرية مقابل العملات الأجنبية من خلال تدخل (19) بنكا مع بنك الجزائر كمورد رئيسي لعرض العملات الأجنبية، وطبقاً لآليات السوق المطبقة حسب القواعد والاعراف الدولية. لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة (2013) - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص 76. المنشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

الأجنبي، على الرغم من السياسة المرنة لسعر الصرف الأجنبي فإن بنك الجزائر عادةً ما يتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية لكي لا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن المتوسط الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية، بحيث يبقى السعر الحقيقي على المدى المتوسط قريب من القيمة التوازنية التي تتحدد وفقاً لآفاق أساسيات الاقتصاد الوطني¹⁰⁶. يشار إلى أن اتباع سياسة التعويم لأسعار الصرف يعزز من استقلالية بنك الجزائر، وزيادة إسهامه في إعادة بناء وهيكلة الموجودات الأجنبية لتنشيط الاقتصاد الجزائري¹⁰⁷، إن بنك الجزائر عمل منذ عام (2003) لكي يجعل من سعر الصرف الحقيقي* يستقر عند مستويات مقبولة. جاء نجاح سياسة بنك الجزائر في ذلك نتيجة تمتعه بوجود ثلاثة عوامل هي: ¹⁰⁸

- 1- الصادرات الجزائرية أغلبها من النفط الخام فتشكل (95%) من إجمالي الصادرات.
- 2- الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية يتم تحويلها إلى العملة الوطنية (الدينار الجزائري) بشكل مباشر من قبل بنك الجزائر.
- 3- خضوع المعاملات الأجنبية لرقابة صارمة من قبل بنك الجزائر.

فعمل بنك الجزائر على تقليل التذبذبات في سعر صرفه الرسمي فتراوح ما بين ادنى سعر فقد بلغ (64.6 دينار جزائري لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة) في عام (2008)، بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث سادت التقلبات في الأسواق المالية وانتقال ذلك على حركة أسعار الصرف الأجنبية الرئيسية (الدولار الأمريكي، اليورو، الجنية الاسترليني، الين الياباني)، أما أعلى حد للسعر فبلغ (100.7 دينار جزائري لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة) في عام (2015). كما إنه تحت تأثير معدلات التضخم في الجزائر فقد سجل سعر الصرف الحقيقي تقارب نسبي مع سنة الأساس (2010 = 100%)، فقد ارتفعت أسعار الصرف الحقيقية إلى (105.4%) كمتوسط سنوي في عام (2015) مشيراً إلى تحسن الواقع التنافسي للاقتصاد الجزائري وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات. حيث يمكن تقسيم مدة الدراسة إلى مدتين: الأولى هي (2003 - 2009) التي تشير إلى الانخفاض النسبي في سعر الصرف الحقيقي الذي تراوح ما بين (96.4% - 102.2%)

106- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة (2013)، ...، مصدر سابق، ص 74 - 76.

107- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- بوخاري، لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص 306 - 312.

* سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate: هو مؤشر مرجح بين أسعار الصرف الثنائية بين البلد وشركائه التجاريين، فهو يعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، ليبين هذا السعر تأثيرات الصرف على ميزان المدفوعات. المصدر:

- حميدات، محمود، التحليل النقدي، مصدر سابق، ص 87.

108- بوخاري، لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 1، مصدر سابق، ص 200.

كمتوسط سنوي، أما المدة الثانية (2011 - 2015) فأشارت إلى ارتفاع نسبي تراوح ما بين (99.4% - 105.4%) كمتوسط سنوي. كما مبيّن في الجدول (4) والشكل (3) الآتيين:

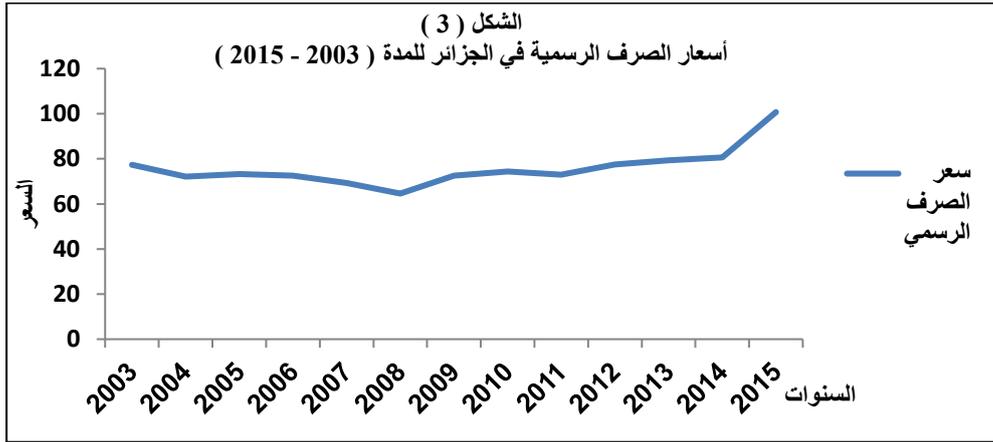
الجدول (4)
أسعار الصرف الرسمية والحقيقية في الجزائر للمدة (2003 - 2015)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف الرسمي *	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.6	74.4	72.9	77.5	79.4	80.6	100.7
سعر الصرف الحقيقي ** (%)	101.8	102.2	97.8	97.6	96.4	100.7	99.5	100	99.4	104.8	103.3	105.4	100.9

المصدر:

The World Bank, World Development Indicators (2003 - 2015). Web Site: -
<http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
* وحدة قياس سعر الصرف الرسمي هي الدينار الجزائري لكل دولار أمريكي، وكمتوسط الأشهر للسنة الواحدة.

** سعر الصرف الحقيقي مقوم على أساس سعر سنة الأساس (2010).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (4).

إنّ رفع بنك الجزائر للسعر الرسمي (أي تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) بشكل تصاعد نسبي يهدف إلى تعزيز الآلية التي تحقق الأبعاد الاقتصادية الآتية:¹⁰⁹

- 1- تقوية أساسيات سعر الصرف من خلال المتابعة اليومية لتطور السعر تناسقاً مع آفاق الأسعار النسبية.
- 2- تحسين الانتاجية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتعزيز قدرتها التنافسية الخارجية، وتعزيز الصادرات.
- 3- كما أن بنك الجزائر اتخذ اجراءات لتنشيط دور البنوك في سوق الصرف لتغطية خطر الصرف لصالحها.

109- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة (2013)، مصدر سابق، ص 76 - 79.

خامساً: تأثير المعالجات الحكومية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري:

أدى تخلف وتشوه بنية الاقتصاد الجزائري وتبعيته للاقتصاديات الأجنبية إلى اختلال العلاقات الاقتصادية لصالح الدول الأجنبية وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات. كما يعد الجزائر من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على تصدير النفط، فتشكل الصادرات النفطية نسبة عالية من إجمالي الصادرات. يضاف إلى أن الحكومة الجزائرية اتخذت عدد من الإجراءات التي أدت إلى تدهور معدل التبادل التجاري، كتخفيض الدعم للصادرات الزراعية لذا ارتفعت أسعارها بالتالي قلّ الطلب الخارجي عليها. كما يتسم الاقتصاد الجزائري بهيمنة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي، لذا فإنّ هذه الصناعات مرتبطة بالعالم الخارجي من حيث الطلب والأسعار، وأن الصناعات التحويلية في الجزائر تركز على الصناعات الخفيفة ذات الانتاجية المتدنية. أما القطاع الزراعي فهو يعاني من التخلف التكنولوجي وضعف في الانتاجية وضالة الرقعة المزروعة.¹¹⁰

كل ما سبق أدى إلى وجود خلل في تعامل الجزائر مع العالم الخارجي فانعكس ذلك على ميزان مدفوعاتها في السنوات التي عانى منها الاقتصاد من صدمات انخفاض أسعار النفط ومعالجة قطاعاتها الاقتصادية من تدهور الانتاج وانخفاض الانتاجية، فمن ملاحظة الجدول (5) والشكل (4) فقد انخفضت قيمة الصادرات السلعية نتيجة انخفاض الصادرات النفطية عام (2009)، فبلغ ما تم تصديره من إجمالي السلع بضمنها النفط ما مقداره (45188) مليون دولار أمريكي، هذه القيمة اقل مما تم تصديره في عام (2008) التي بلغت (79280) مليون دولار أمريكي، وقد بلغت قيمة الصادرات النفطية في ذلك العام حوالي (77298) مليون دولار أمريكي¹¹¹، لتشكل ما نسبته (97.5%) من إجمالي الصادرات السلعية. أما الاستيرادات السلعية في عام (2009) فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً فبلغت (40725) مليون دولار أمريكي، مقارنة بعام (2008) حيث بلغت استيرادات الجزائر ما مقداره (39364) مليون دولار أمريكي، يعود ذلك إلى تزايد الطلب المحلي على المنتجات والخدمات الأجنبية نتيجة زيادة السيولة المحلية، فقد بلغت نسبة نمو النقود بمعناها الواسع خلال العامين (2008 و 2009) ما نسبتهما (16% و 4.8%)* على التوالي، حين كان أثر على

110- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الجوزي، جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 229 - 230. البحث منشور على الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://rcweb.luedld.net/>

111- OPEC, Annual Statistical Balletin 2008, P 12. Web Site: <http://www.opec.org>

* راجع الجدول (3).

توجه الافراد لزيادة الاستهلاك، وبما أن حالة القطاع الحقيقي للجزائر حاله حال الدول النامية يعاني من عدم المرونة الكافية لتلبية هذه الزيادة بالاستهلاك لذا سيتوجه الافراد للسلع الأجنبية فتزداد الاستيرادات. لينعكس كل ذلك بالمحصلة على الميزان التجاري الجزائري فبلغ في عام (2009) ما مقداره (4463) مليون دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض سنوية بلغت (88.8- %)، لينخفض الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في نفس العام إلى قيمة (989) مليون دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض بلغت (97.5- %). لذا حاولت الحكومة الجزائرية بالتعاون مع البنك المركزي معالجة هذا الخلل من خلال عدد من الاجراءات والآليات الاقتصادية والنقدية، حيث عملت على دعم سياسة تحرير انظمة الصرف في الاقتصاد الجزائري، من خلال توكيل بنك الجزائر بالرقابة على أسعار الصرف الذي عمل على احداث نوع من الاستقرار النسبي في هذه الأسعار لتحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الجزائرية من ثم زيادة قدرتها التصديرية. كما عملت الحكومة مع البنك المركزي الجزائري على تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم التي تهدف على الحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور، فعملت السياسات الاقتصادية والنقدية على استهداف التضخم، التي تراوحت معدلاته خلال المدة (2003 - 2015) ما بين (1.4- % إلى 9.3- %)*. هذا كله كان من أجل محاولة علاج الاختلالات التي عاني منها ميزان المدفوعات في فترات سابقة، يضاف إلى أن بنك الجزائر تبنى سياسة نقدية تهدف إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض معدلات الخصم من (6%) إلى (2.9%) خلال المدة من (2003) إلى (2015)**، ذلك لزيادة قدرة القطاع المصرفي في الحصول على الأموال من أجل تمويل العمليات الانتاجية ما تحقق الزيادة في الصادرات لتعالج الاختلالات في ميزان المدفوعات. كما أن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في الاقتصاد المحلي يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات المحلية نتيجة الجدوى من تلك الاستثمارات، كما قد يعمل ذلك على استقطاب الأموال الأجنبية إلى الداخل، مما يعزز من القطاع الحقيقي وقدرته الانتاجية ليخفيض ذلك من العجز في ميزان المدفوعات. فنلاحظ في المدة (2012 - 2015) قد سجلت أسعار الفائدة الحقيقية ارتفاعاً تراوح ما بين (0.5% - 9.2%)***، ليؤثر ذلك على حجم الاستثمارات فبلغت قيمتها خلال نفس المدة ما بين (1499 - 2045)**** مليون دولار أمريكي. لكن الميزان التجاري ظل يعاني من تردي واقعه، فقد انخفضت قيمة الميزان عامي (2012 و 2013) إلى ما مقداره (21488 و 11059) مليون دولار أمريكي (على التوالي)، وبنسبة انخفاض متتالية (18- %

* راجع الجدول (3).

** راجع الجدول (2).

*** راجع الجدول (2).

**** راجع الجدول (1).

و-48.5%)، لينعكس على رصيد ميزان المدفوعات الذي سجل انخفاض متتالي للعامين بقيمة (14626 و 11511) مليون دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض متتالية بلغت (28.2% و 21.3%). بالنسبة لميزان الحسابين الجاري والرأسمالي فمن الممكن تحليله بالاعتماد على الجدول (5) ذلك بتقسيم مدة الدراسة إلى مدتين: الأولى من عام (2003) إلى عام (2008) حيث سجل الحساب الجاري ارتفاعاً نسبياً، فقد ارتفع في عام (2003) من (5550) مليون دولار أمريكي، إلى (33954) مليون دولار أمريكي، نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية لارتفاع أسعار النفط عالمياً. أما رصيد الحساب الرأسمالي فقد بلغ قيم سالبة نتيجة قيام الحكومة الجزائرية بتحويل مبالغ للدائنين، لذا فكان هذا الحساب قد تراوح ما بين (-710) مليون دولار أمريكي إلى (-9226) مليون دولار أمريكي، خلال المدة الأولى من الدراسة. كما إن العامين (2007 و 2008) قد سجلت قيم موجبة بلغت (402 و 6276) مليون دولار أمريكي (على التوالي). أما المدة الثانية فتتمثل من عام (2009) إلى عام (2013) فقد استمر الحساب الجاري ارتفاعه لكن بقيم أقل من المدة الأولى، فقد تراوح ما بين (434 - 17681) مليون دولار أمريكي، نتيجة تأثره بعوامل داخلية وخارجية. أما بالنسبة للحساب الرأسمالي فقد سجل قيم موجبة متذبذبة نسبياً، ليبلغ الميزان الرأسمالي ما بين (555 - 4306) مليون دولار أمريكي، يعود ذلك نتيجة التذبذب في حجم الاستثمارات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية للاقتصاد الجزائري، على الرغم من الإصلاحات والاجراءات التي تبنتها الحكومة الجزائرية بالتعاون مع بنك الجزائر، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المستقطبة خلال المدة الثانية للدراسة ما بين (1499 - 2746) مليون دولار أمريكي، وبنسب تغير سنوية متذبذبة بلغت (41.9% - 12.2%)*. لينعكس ذلك على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري الذي سجل خلال المدة الأولى من الدراسة ارتفاع متزايد نسبياً فبلغ في عام (2003) ما مقداره (4840) مليون دولار أمريكي، ليتصاعد إلى (40230) مليون دولار أمريكي، وبنسب تغير سنوية بلغت (25.6% - 132.6%) خلال المدة الأولى للدراسة. أما المدة الثانية فقد شهد رصيد ميزان المدفوعات تذبذباً نسبياً، فقد بلغ الرصيد في تلك المدة ما بين (989 - 20380) مليون دولار أمريكي، وبنسب تغير سنوية بلغت (97.5% - 1579.9%).

* راجع الجدول (1).

الجدول (5)
ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2003 - 2013)

نسبة التغير السنوية (%)	رصيد الميزان الكلي (مليون دولار أمريكي)	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي (مليون دولار أمريكي)	ميزان الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوية (%)	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	الاستيرادات السلعية (مليون دولار أمريكي)	الصادرات السلعية (مليون دولار أمريكي)	البنود
								السنوات
(8)	(7 = 6 + 5)	(6)	(5)	(4)	(3 = 1 - 2)	(2)	(1)	
—	4840	-710	5550	—	9606	15357	24963	2003
132.6	11260	-1870	13130	36.5	13113	18171	31284	2004
39.2	15678	-5502	21180	99.8	26196	19852	46048	2005
25.6	19697	-9226	28923	26.6	33177	21372	54549	2006
56.1	30756	402	30354	-4	31862	27312	59174	2007
30.8	40230	6276	33954	25.3	39916	39364	79280	2008
-97.5	989	555	434	-88.8	4463	40725	45188	2009
1579.9	16614	4306	12308	271.4	16575	40489	57064	2010
22.7	20380	2699	17681	58.2	26214	47198	73412	2011
-28.2	14626	2337	12289	-18	21488	50401	71889	2012
-21.3	11511	2821	8690	-48.5	11059	54875	65934	2013

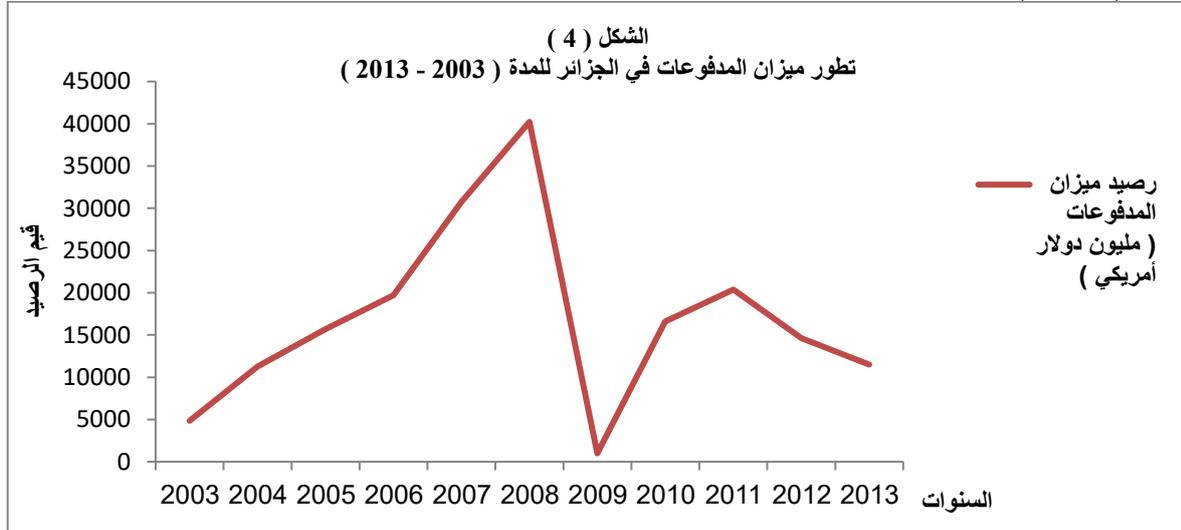
المصدر:

- الأعمدة (1، 2، 5، 6) بالاعتماد على منشورات:

صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للمدة (2003 - 2013). المنشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.amf.org.ae/ar>

- الأعمدة (3، 4، 7، 8) من عمل الباحث.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

المبحث الثاني

الانعكاس الاقتصادي لعلاقة الحكومة النيجيرية بالبنك المركزي

تعد نيجيريا من البلدان الأفريقية ذات الموارد والامكانيات الضخمة من الناحية الاقتصادية والبشرية، فضلاً عن الأراضي الشاسعة، لذا فإنها بعد الاستقلال السياسي عام (1960) عملت على تكوين حكومة اتحادية في محاولة لتنظيم الواقع السياسي والاقتصادي في البلد، كما قامت بتأسيس البنك المركزي النيجيري الذي وضع عدد من الأهداف الاقتصادية والنقدية من خلال ما يملكه من مقدرة وسلطة على أدواته ووسائله، التي تترجم في مجموعة من الاجراءات والقرارات في إطار سياسته النقدية، ضمن أهداف واجراءات السياسة الاقتصادية للحكومة النيجيرية، للتأثير في المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية في البلد.

لذا تم تقسيم هذا المبحث على فقرات ستدرس في البدء البعد التاريخي للعلاقة بين البنك المركزي والحكومة في نيجيريا، لتوضيح الاتجاهات التاريخية لهذه العلاقة ومدى تطورها. ثم دراسة وتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالقرارات والاجراءات الحكومية والنقدية، لبيّن أهم الاتجاهات الحكومية والنقدية في استقطاب هذا النوع من الاستثمار لتعزيز الواقع الانتاجي في البلد. بعدها سيتم دراسة وتحليل انعكاس التنسيق الحكومي مع البنك المركزي النيجيري على إدارة الدين المحلي، لتبيان أهمية هذا الدين في العملية التمويلية لعجز الموازنة الحكومية، وتوضيح أهمية التنسيق الحكومي مع البنك المركزي في إدارة هذا الدين. وكما سيتم توضيح انعكاس التكاليف الحكومي للبنك المركزي النيجيري في إدارة نظام الصرف الأجنبي على استهداف التضخم، حيث نبيّن فيه دور البنك المركزي في استهداف معدلات التضخم، عن طريق استخدام سعر الصرف في تحقيق الاستقرار في هذه المعدلات. من ثم سيختم هذا المبحث بتناول تأثير الحكومة وشريكها البنك المركزي النيجيري على السياسات التنموية، وتدعيم هذه السياسات بالبرامج والخطط الضرورية لنجاحها.

أولاً: البعد التاريخي للعلاقة بين البنك المركزي والحكومة في نيجيريا:

بسبب النفوذ السياسي والاقتصادي البريطاني في نيجيريا فقد انتج في فترة الاستعمار البريطاني نظام مصرفي متناسب مع المصالح التجارية لبريطانيا، حيث تم تأسيس أول بنك في نيجيريا عام (1894) من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك البريطاني لغرب أفريقيا British bank for West Africa مع الممثل للحكومة البريطانية لمستعمرات غرب أفريقيا الذي عرف بـ " البنك الأول في نيجيريا " *First Bank of Nigeria PLC، فكان تابعاً لسياسات البنك المركزي البريطاني آنذاك. بعد ذلك شهد الاقتصاد النيجيري توسعاً بالجانب النقدي والمصرفي خلال المدة (1940 - 1950) التي يشير لها بـ " الطفرة المصرفية " Banking Boom، فقد تأسست العديد من البنوك التجارية في البلد حيث إن أي فرد يستطيع أن ينشئ البنوك والمؤسسات المالية بشكل حر، كما كانت البنوك تستخدم في تمويل الأنشطة السياسية وتوجيه القروض لانصار الأحزاب ولمدراء البنوك¹¹³، مما سبب نوع من الفوضى والارتباك في القطاع النقدي والاقتصادي لذا استلزم إصدار مرسوم تشريعي ينظم القطاع المصرفي والنقدي في البلد، كما دعا العديد من السياسيين والاقتصاديين إلى ضرورة وجود هيئة نقدية مستقلة تنظم وتشرف على النظام النقدي خاصة بعد فشل البنوك التجارية بالتأثير الايجابي في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فقامت السلطة الاستعمارية بتشكيل لجنة باتون** Paton Committee التي اقترت بتوصية إلى ضرورة تأسيس بنك مركزي لعلاج حالة الارتباك في القطاع النقدي والمالي، فتم اقرار قانون تأسيس البنك المركزي النيجيري The Central Bank of Nigeria (CBN) عام (1958)¹¹⁴.

* البنك الأول في نيجيريا First Bank of Nigeria PLC: هو أكبر البنوك في نيجيريا في الوقت الحاضر، الذي يعد مؤسسة مالية يساهم فيها عدد من الشركات العالمية متعددة القوميات، يقع المكتب الرئيسي للبنك في ليفربول Liverpool في بريطانيا. يشار إلى أنه تم تأسيسه في لاغوس عام (1894) من قبل أحد أقطاب الشحن المعروفين آنذاك وهو البريطاني (ألفريد جونز Alfred Jones)، وقد قدم البنك عدد من الخدمات المصرفية ولازال يعمل إلى الآن، حالياً توسعت افرع هذا البنك لتصل إلى حوالي (408) فرعاً، تمتد داخل وخارج نيجيريا، لذا فإن له تأثيرات كبيرة على الإقتصاد النيجيري. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Olalere, Titilope O., & Adenugba, Adesoji A., Human Capital Development in First Bank of Nigeria PLC, Mediterranean Journal of Social Sciences Published by: Sapienza University of Rome, Vol. 4, No. 2, 2013, P 786 - 787.

113- Fadare, Samuel O., Banking Sector Liquidity & Financial Crisis in Nigeria, International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 5, 2011, P 4.

** لجنة باتون Paton Committee: هي لجنة أعدتها الإدارة الاستعمارية البريطانية للتحقيق في الممارسات المصرفية في نيجيريا، حيث كانت هذه الممارسات غير منضبطة في ما قبل فترة الخمسينيات من القرن الماضي.

114- Oladimeji, David, & Monisola, Esther, Islamic Banking: The Controversy Over Non - Interest Bankink System in Nigeria, Arabian Journal of Business & Management Review, Vol. 1, No. 1, 2012, P 66.

بعد الاستقلال السياسي لنيجيريا* عام (1960) ركز البنك المركزي في أولى مهامه بتأمين الاستقرار الاقتصادي من خلال استهداف سعر الصرف للتأثير في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات منخفضة في مستوى التضخم¹¹⁵، أيضاً قام البنك بإنشاء سوق الأوراق المالية القابلة للتسويق العام لتمويل العجز المالي للحكومة، فاستخدمت الحكومة البنك المركزي كمصدر لتمويل موازنتها من خلال طرح السندات والادوات الحكومية¹¹⁶. يضاف إلى أن القانون التأسيسي للبنك قد نص على احقية البنك في إصدار العملة القانونية في جميع أرجاء نيجيريا، وأنه يمثل بنك الحكومة واستشاري لها في القضايا النقدية والمالية¹¹⁷. كما إن البنك المركزي النيجيري قد اتبع في بداياته الأولى سياسة مسايرة للحكومة فحاول من خلالها مساعدة البنوك التجارية المتعثرة وبدعم مالي كبير من قبل الحكومات المحلية¹¹⁸، بعد فشل تلك السياسة بسبب الصراعات السياسية والحرب الاهلية في البلاد قامت الحكومة بعد الاستقرار النسبي في بداية السبعينات من القرن الماضي بالتدخل المباشر في القطاع المصرفي من خلال تصنيفها لـ (95%) من البنوك المحلية المرخصة قبل الاستقلال، فجعلت ملكية البنك التجاري ملكية حكومية حيث اشترت الحكومة الاتحادية حصص المساهمين الاجانب في البنوك التجارية، هذا

* بعد أن حققت نيجيريا الإستقلال عام (1960) تكونت دولة من خلال دمج عدد من القوميات والاعراق عرفت بالجمهورية النيجيرية الاتحادية، حيث تم دمج المحميات الاستعمارية الثلاث لبريطانيا في نيجيريا هي (محمية شمال نيجيريا، ومستعمرة لاغوس، ومحمية جنوب نيجيريا)، اضيف لهذه المحميات عام (1963) إقليم رابع هو الولاية الشرقية الوسطى لنيجيريا، منذ عام (1991) انتقلت عاصمة نيجيريا من لاغوس إلى أبوجا. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Ebegbulem, Joseph C., Ethnic Politics & Conflicts in Nigeria: Theoretical Perspective, *Khazar Journal of Humanities and Social Sciences*, Vol. 11, No. 21, 2011, P 79.

- محمد، هيفاء احمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية / مركز الدراسات الدولية، العدد 46، 2010، ص 98.

115- Mordi, Charles N. O., & Adebisi, Michael Adebayo, The Effect of Monetary Policy on Prices in Nigeria: A Factor Augmented Vector Autoregressive (FAVAR) Modelling Approach, Research published in the conference hosted by the Centre for the Study of African Economies under the title (Economic Development in Africa) on 23rd – 25th / March / 20014, P 143.

116- المصدر:

- Emmanuel, Obademi O., How Domestic Debt Hurts Bank Performance: A Micro Analysis, *Australian Journal of Business & Management Research*, Vol. 2, No. 8, 2012, P 8.

- Uzoma, Anochie, Appraising the Money Market in the Economic Development of Nigeria: Challenges & Prospects, *International Journal of Financial Markets*, Vol. 2, No. 2, 2015, P 41 - 42.

117- Esther, Leye I. A., Bank Services in Nigeria Financial Industry: A Case Study of Customer's Preference for Banking Services in Lagos & Abuja, University of Nigeria / Department of Banking & Finance, Nsukka, Nigeria, 2009, P 6.

118- Fadare, Samuel O., Banking Sector Liquidity & Financial Crisis in Nigeria, Op. Cit., P 4.

شجع الحكومات المحلية بتكوين بنوكها الخاصة. أما في منتصف الثمانينات عادت نيجيريا إلى نموذج الملكية الخاصة للبنوك حيث منحت البنك المركزي النيجيري رخصة في تنظيم القطاع المصرفي من خلال ترخيصها لاقامة وتأسيس البنوك التجارية الخاصة¹¹⁹. في فترة التسعينات من القرن الماضي قام البرلمان النيجيري باجراء ستة تعديلات على قانون البنك المركزي، فوضع تعديل عام (1997) البنك المركزي تحت اشراف ورقابة وزارة المالية للحكومة الاتحادية فيما يخص قطاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ليتعرض هذا التعديل لانتقادات واسعة لذا تم تعديله في عام (1998) حيث منح البنك المركزي استقلالية في عمله بعيداً عن التأثير الحكومي، كما وسع من مهامه في القطاع النقدي والمصرفي ليستطيع من خلالها معالجة الأزمات التي قد تواجهها هذان القطاعين¹²⁰.

قام البنك المركزي في عام (2007) بتقديم مقترح قانون يهدف منه لتحسين أداء البنك المركزي النيجيري (CBN) من خلال منحه صلاحيات اوسع تعزز استقلاليته، فبعد اقراره من قبل البرلمان النيجيري الذي اعتبر البنك المركزي مؤسسة حكومية عامة تعمل على تحقيق الاستقرار والاستمرارية في الإدارة الاقتصادية، فهو هيئة مستقلة عن الحكومة في تحديد وتأدية مهامه. بالنسبة لمهام البنك في مجال صياغة واعداد السياسة النقدية حسب الوضع الاقتصادي الذي يمرّ به البلد يكون من مسؤولية اللجنة العليا للسياسة النقدية (MPC)، التي تتكون من: رئيس اللجنة المتمثل بمحافظ البنك (الذي يتم تعيينه من قبل رئيس الحكومة الاتحادية وبموافقة أغلبية ثلثي البرلمان)، نواب المحافظ (عددهم أربعة) يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة البنك، أعضاء مجلس إدارة البنك (عددهم اثنين)، أعضاء آخرين يتم تعيينهم من قبل رئيس الحكومة (عددهم ثلاثة)، عضو إضافي مختار من قبل محافظ البنك. كما اقرّ القانون منح البنك المركزي حق تحديد واستخدام أموال الخزانة العامة من خلال جمع ودفع أموال الحكومة الاتحادية في الاماكن التي يراها البنك مناسبة، فالبنك وكيل ومستشار الحكومة الاتحادية.¹²¹

119- K., Paul S., Sustainable Retail Banking & Asset Management: Lessons from Challenges Faced by Entrepreneurs in African Economies, Entrepreneurship - Gender, Geographies & Social Context, Published by: InTechOpen, Rijeka, Croatia, 2012, P 6.

120- The Central Bank of Nigeria, Understanding Monetary Policy Series (No. 13) : Central Bank Indepence, 2012, P 11. Web Site: <https://www.cbn.gov.ng>

121- The Federal Republic of Nigeria, Central Bank of Nigeria: ACT (2007), Printed & Published by: The Federal Government Printer, Lagos, Nigeria, 2007, P 65 – 67. Web Site:

<http://www.bu.edu/bucflp/files/2012/01/Central-Bank-of-Nigeria-Act-Act-No.-7.pdf>

ثانياً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالقرارات والاجراءات الحكومية والنقدية:

لابد في البدء الإشارة إلى أن هناك بعض العوائق والعقبات لتدفق الاستثمار الأجنبي للاقتصاد النيجيري من أهمها:

1- تفاقم عجز الموازنة الحكومية والديون الخارجية نتيجة السياسات الاقتصادية للحكومات السابقة. وفساد بعض اطراف النظام السياسي لينعكس ذلك على أداء الحكومة ومصداقيتها.¹²²

2- وجود الروتين الحكومي وتعدد الجهات الحكومية التي تقدم الموافقات للمباشرة بالاستثمار في البلد، كما أن كلفة الاستثمار مرتفعة اقتصادياً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.¹²³

3- تناغم مصالح بعض المتنفذين الحكوميين مع مصالح بعض الشركات الأجنبية، خاصة الشركات التي كان لها ارتباط بالدولة التي سبق أن استعمرت نيجيريا.¹²⁴

لذا حاولت الحكومة من خلال عدد من الاجراءات والتدابير تصحيح واصلاح سياساتها تجاه الاستثمار الأجنبي، كما حاولت توفير البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات كتوفير الحوافز المغرية وتشجيع الاستثمار الأجنبي بالقطاع الخاص وتبني آلية السوق الحر، كما أقرت الحكومة قانون التتمية الصناعية عام (1990) الذي كان هدفه الأساس تخفيف الضرائب على المستثمرين الاجانب لتشجيعهم بالاستثمار في القطاع الصناعي¹²⁵. يضاف إلى ما سبق فالحكومة حاولت اصلاح سياساتها تجاه القطاع النقدي فعملت على منح البنك المركزي النيجيري حرية أكبر في تنظيم معدلات

122- Bala, Julius J., The Challenges & Opportunities of The Investment Environment in Nigeria, Paper presented at the International meeting for the Promotion of Investment to Africa Organised by The Ministry of Foreign Affairs of Japan, Tokyo, Japan, 2003, P 3. Web Site: <http://www.mofa.go.jp/region/africa/conf0302/nigeria.pdf>

123- Ibid; P 3.

124- A., Aremu J., An Overview of Foreign Private Investment in Nigeria, Proceedings of the Twelfth annual Conference of the Regional Research Units Research Department, Kaduna, Nigeria, 2003, P 35.

125- Sani, Sani Baba, The Regulatory Environment for Foreign Investment in Nigeria, Dissertation presented for the degree of masters of law (LL.M) in the Department of Commercial Law, University of Cape Town, Western Cape Province, South Africa, 2014, P 10. Web Site: <https://open.uct.ac.za/handle/11427/12969>

الفائدة في السوق النقدية¹²⁶، حيث اتخذ البنك المركزي سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار لمعدلات الفائدة بهدف زيادة الثقة بالاقتصاد النيجيري¹²⁷.

كما عمل البنك منذ شهر كانون الثاني لعام (2006) على اعتماد معدلات فائدة شهرية تحدد من قبل اللجنة العليا للسياسة النقدية في البنك المركزي كأحد اجراءاته النقدية بغرض التأثير في حجم السيولة لدى البنوك التجارية¹²⁸، فتراوح المتوسط الشهري لمعدل الفائدة للمدة (2006 - 2014) ما بين (6.1% - 12.3%)، يحدد هذا المعدل حسب الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي، فخلال سنوات الأزمة المالية تم تخفيضه لجذب الأموال إلى داخل الاقتصاد، فهذا التخفيض سيؤدي إلى خفض معدلات الفائدة على القروض ويزيد بذلك منح القروض للمستثمرين لانخفاض كلف الاستثمار. وبعد عام (2012) اتبع البنك المركزي سياسة تتسم بالثبات النسبي فيما يخص معدلات الفائدة لتوفير السيولة للاقتصاد المحلي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً وتضاؤل احتياطات النقد الأجنبي¹²⁹. على الرغم من الاجراءات الحكومية والنقدية للبنك المركزي في مجال تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية فالملاحظ من الجدول (6) إن قيمة التدفقات الأجنبية للاستثمارات المباشرة بشكل عام كانت متذبذبة، ففي بداية المدة ارتفعت التدفقات لتصل إلى أعلى قيمة لها في عام (2009) فبلغت ما قيمته (8915) مليون دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوي بلغت (46.2%)، كما أن معدل الفائدة الحقيقي كان قد سجل أعلى نسبة موجبة طوال مدة الدراسة التي بلغت ما نسبته (23.4%)، مما يشير إلى تأثير الاستثمارات بهذه النسبة نتيجة الجدوى الاقتصادي لاقامة هذه الاستثمارات في ظل هذه النسبة. ثم بعد ذلك العام اتجهت القيم للانخفاض ففي نهاية مدة الدراسة بلغت قيمة التدفقات حوالي (3064) مليون دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوية سالبة بلغت (34.7%)، على الرغم من تسجيل معدلات فائدة حقيقية موجبة مثلاً في عام (2015) كان المعدل قد بلغ ما نسبته (13.6%) هذا يشير إلى وجود مؤثرات أخرى تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، من أهم هذه المؤثرات تردي الواقع الأمني داخل نيجيريا بسبب الوضع السياسي، فقد عانت

126- Kanayo, Ogujiuba, & Emeka, Obiechina, Foreign Private Capital, Economic Growth & Macro - Economic Indicators in Nigeria: An Empirical Framework, International Journal of Economics & Finance, Vol. 4, No. 10, 2012, P 112 - 114.

127- Udogu, Ike E., Nigeria in The Twenty – First Century: Strategies for Political Stability & Peaceful Coexistence, Africa World Press, Inc., Trenton, U.S.A., 2005, P 82.

128- The Central Bank of Nigeria, Annual Report (2013). Web Site: www.cbn.gov.ng

129- The Central Bank of Nigeria, Annual Report (2014), P 19. Web Site: www.cbn.gov.ng

نيجيريا في الفترة السابقة لعام (2003) من انقلابات عسكرية إلى أن عاد الوضع السياسي إلى الطبقة السياسية المدنية من خلال انتخابات عام (2003). إنَّ عدم الاستقرار السياسي قبل عام (2003) انعكس على عدم وضوح السياسات الاقتصادية للحكومة النيجيرية، فضلاً عن عدم مصداقية وشفافية الإجراءات الحكومية في مجال استثمار الاجانب في البلد¹³⁰، مما أدى إلى ترقب المستثمرين الاجانب لهذا الوضع بعد الانتخابات، الذي قد نتلمسه من خلال زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبنسب ارتفاع حذرة ومتذبذبة في بداية مدة الدراسة. كما يلاحظ في البدء قد كانت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة، فقد بلغت في عام (2003) ما قيمتها (2171) مليون دولار أمريكي، لترتفع إلى (6087) مليون دولار أمريكي في عام (2007)، وبنسبة تغير سنوي بلغت (24.3 %)، بتأثير آخر هو معدل الفائدة الحقيقي الموجب الذي كان (11.6 %) من ناحية أخرى فإن تغير القيم بالارتفاع ثم الانخفاض النسبي يعود إلى الركود العالمي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، ففي عام (2007) نتيجة تلمس الشركات العالمية للركود تم الغاء صفقة مشتركة بين الحكومة النيجيرية والشركات الصينية لبناء مصنع للاسمنت بقيمة (3300) مليون دولار أمريكي¹³¹. كما أن ظهور منظمات تمارس الارهاب داخل البلد (كمنظمة بوكو حرام التي بدأت تشن هجمات ارهابية) أدى إلى تخوف المستثمرين الاجانب من الدخول إلى السوق النيجيرية.

الجدول (6)

قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ونسب تغيرها السنوية، ومعدلات الفائدة في نيجيريا للمدة (2003 – 2015)

السنوات	قيمة التدفقات الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوية (%)	متوسط معدل الفائدة * (%)	معدل الفائدة الحقيقي (%)
2003	2171	—	—	8.6
2004	2127	-2	—	19.4
2005	4978	134	—	-3.3
2006	4898	-1.6	** 12.3	-0.4
2007	6087	24.3	8.8	11.6
2008	8249	35.5	9.8	4.2
2009	8650	4.9	7.4	23.7
2010	6099	-29.5	6.1	-42.3
2011	8915	46.2	9.2	5.9
2012	7127	-20.1	12	6.9
2013	5608	-21.3	12	10.3
2014	4694	-16.3	12.3	11.4
2015	3064	-34.7	—	13.6

المصدر:

- The Central Bank of Nigeria, Annual Report (2003 – 2015). Web Site: www.cbn.gov.ng- African Development Bank, African Economic Outlook (2003 – 2012). Web Site: www.africaneconomicoutlook.org

130- Dunning, John H., & Narula, Rajneesh, Foreign Direct Investment & Governments: Catalysts for Economic Restructuring, Published by: Routledge, New York, U.S.A, 2005, P 14.

131- Group of Authors, African Economic Outlook (2009), African Development Bank in Cooperation With Development Center of The Organization for Economic Cooperation & Development, 2009, P 43. Web Site: <http://www.africaneconomicoutlook.org/>

- United Nation Conference on Trade & Development (UNCTAD), World Investment Report (2003 – 2015),
United Nations, New York, U.S.A.

- نسب التغير السنوية تم استخراجها من قبل الباحث.
* متوسط معدلات الفائدة: هو متوسط معدلات الفائدة المحددة شهريا من قبل اللجنة العليا للسياسة النقدية (MPC) في البنك المركزي النيجيري.
** معدل الفائدة لعام (2006) هو لشهر كانون الثاني.

ثالثاً: انعكاس التنسيق الحكومي مع البنك المركزي النيجيري على إدارة الدين المحلي:

إن الحكومة النيجيرية تعتمد بالدرجة الأساس على الحصول على الدين من المصادر المحلية، حيث إن نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، نتيجة تزايد حاجة الحكومة الاتحادية لتمويل عجز الموازنة الكبير، ولتحفيز الانفاق لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية، في مواجهة انخفاض المساعدات والمنح الخارجية بما فيها القروض الخارجية، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط عالمياً¹³²، لذا اضطرت الحكومة الاتحادية إلى الاعتماد بشكل كبير على الموارد المالية المحلية لتمويل متطلباتها المتزايدة. لقد اتخذ الدين المحلي في نيجيريا أدوات مالية مختلفة عبر الزمن، ففي البدء استخدمت الحكومة الاقتراض لفترات قصيرة لا تتجاوز الثلاثة اشهر، حيث اعتمدت على اذونات الخزينة Treasury Bills التي كان يتم بيعها عن طريق جهة مرخص لها من قبل الحكومة، فقد كانت الحكومة الاتحادية ترخص أحد البنوك التجارية أو المؤسسات المالية لإدارة مسالة بيع الاذونات بنظام المزادات. ثم قامت الحكومة في فترات لاحقة بتوسيع استخدام الأدوات المالية ذلك بالاعتماد على شهادات الخزينة Treasury Certificates، التي هي من أدوات الدين متوسطة الأجل (سنة إلى سنتين) يتم بيعها من قبل إحدى الجهات المكلفة من الحكومة كما هو الحال في اذونات الخزينة، يشار إلى أن هذه الشهادات قد أدت دوراً بارزاً في تطوير السوق المالي في نيجيريا، كما ساعدت الحكومة في تلبية احتياجاتها المالية خاصة في فترة الحرب الاهلية وفترة إعادة الاعمار في السبعينات. أما بالنسبة لدور البنك المركزي فقد كان أول تدخل له في مسالة الدين المحلي في عام (1989)، عندما فوضت الحكومة البنك المركزي لإصدار سندات للخزانة العامة Bonds تستحق بعد عشر سنوات، الهدف من ذلك اتباع استراتيجية تهدف إلى تمديد مدة استحقاق ديون الحكومة ولتقليل خدمة الديون الحكومية، كذلك لتمويل عجز الموازنة المتزايد. كما ساعد البنك المركزي الحكومة الاتحادية في خطتها التنموية من خلال محاولة البنك إدارة عملية تمويل هذه الخطط فعمل على إصدار اسهم التنمية Development Stocks، التي هي أوراق مالية تكون ذات مدة اقل من ثلاث سنوات وذات معدلات عائد ثابت، يتم بيعها في السوق المالي لغرض توفير التمويل التنموي، ولزيادة ربحية البنوك المتعاملة بهذه الاسهم بسبب مخاطرها

132- United Nations Conference on Trade & Development, Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics & Development Finance in Africa, United Nations, 2016, P 75.

المنخفضة وعائدها الثابت. يضاف إلى ماسبق فإن الحكومة في السنوات الأخيرة قامت بإصدار اذونات حكومية تشبه الكمبيالات وتكون قابلة للتداول، بموجب هذه الاذونات تعدّ المدين بدفع مبلغ معين متفق عليه في تاريخ معين، وهي وسيلة للحصول على الأموال خلال مدة قصيرة جدا لانجاز اعمال الحكومة¹³³. كما أنه في عام (2003) تم إصدار قانون خاص ينص على تأسيس مركز حكومي لإدارة الديون العامة في نيجيريا (DMO) Debt Management Office Nigeria، يتكون هذا المركز من مجلس اشرافي على إدارة الدين العام (المحلي والخارجي) بشكل تنسيقي مع البنك المركزي، يتألف أعضاء المجلس من نائب رئيس الحكومة (رئيس للمكتب)، ووزير المالية (نائب رئيس المكتب)، ومحافظ البنك المركزي، وأربعة أعضاء آخرين يتم تعيينهم من قبل الحكومة¹³⁴. الهدف من إنشاء المركز زيادة كفاءة إدارة الدين العام من خلال التنسيق والتشاور ما بين الجهات الحكومية والبنك المركزي، فقد كان سابقاً يوجد أكثر من جهة تعمل على إدارة الدين الحكومي فمثلاً كانت وزارة المالية مسؤولة عن جميع ديون نادي باريس وإدارة احصاءات الدين العام، والخزانة العامة كانت مسؤولة عن إصدار تفويض للبنك المركزي لدفع استحقاقات الديون، أما البنك المركزي فقد كان يحتوي على عدد من الإدارات واللجان التي تتداخل في وظائفها واعمالها في مسالة إدارة الدين العام الحكومي. يضاف إلى أن من مسؤولية هذا المركز إصدار سندات الحكومة الاتحادية النيجيرية FGN Bonds حيث تلتزم الحكومة بموجب هذه السندات بدفع أصل الدين والفائدة المتفق عليها في موعد الاستحقاق، وتكون بالعملة المحلية ضمن فترة محددة من الزمن (لا تقل عن سنتين) ، و إيرادات الفوائد المكتسبة منها تكون معفاة من الضرائب. الغرض من هذه السندات هو لتمويل عجز الموازنة الحكومية وبطريقة غير تضخمية، ولتعزيز الانضباط المالي وإدارة السياسات النقدية، ولإعادة هيكله الديون القائمة من ديون قصيرة الأجل إلى التزامات طويلة الأجل، ولتكون هذه السندات مؤشر لتسعير السندات الأخرى الصادرة من الهيئات الأخرى، ولزيادة المدخرات وفرص الاستثمار¹³⁵.

من الممكن ملاحظة مدى المكانة النسبية للدين المحلي كأحد وسائل التمويل التي تعتمد عليها الحكومة ومدى انعكاس التنسيق الحكومي مع البنك المركزي بعد عام (2003) على كفاءة إدارة الدين المحلي من خلال قراءة تحليلية للجدول (7) والشكل (5)، فيلاحظ التصاعد النسبي لنسبة هذا الدين بالنسبة إلى إجمالي الدين العام، فقد تزايدت النسبة من (23.8%) في عام (2003)

133- Ozurumba, & Other, Domestic Debts & Economic Growth in Nigeria (1980 - 2011), Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. 5, No. 1, 2014, P 123.

134- The Federal Republic of Nigeria, Debt Management Office: Act (2003), 2003, P 3 - 4. Web Site:

<https://www.dmo.gov.ng/1289-dmo-act-1/file>

135- Web Site to Debt Management Office: <https://www.dmo.gov.ng/>

لتصل إلى (80.7%) في نهاية مدة الدراسة، كما قد بلغ مقدار الدين في عامي (2003 و 2015) على التوالي (10284 و 44858) مليون دولار أمريكي، كما أن نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الدين العام قد سجلت نسب مرتفعة وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام (2010) حيث بلغت (87%)، وبلغ الدين ما مقداره (30514) مليون دولار أمريكي، هذا يشير إلى أن الحكومة النيجيرية اعتمدت بشكل متزايد نسبياً على الدين المحلي كأحد وسائل تمويل التزاماتها تجاه تنمية الاقتصاد وكوسيلة لتجنب التمويل التضخمي من البنك المركزي عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة، ويلاحظ إن عامي (2008 و 2009) قد سجل انخفاضاً في مقدار الدين المحلي حيث بلغ على التوالي (17679 و 21870) مليون دولار أمريكي، يعود ذلك لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد النيجيري، وانتهاج سياسة مالية انكماشية. يلاحظ أيضاً أن نسبة اعتماد الحكومة على الدين المحلي في مسالة تمويل انفاقاتها العامة كانت في تزايد نسبي بعد عام (2003)، فقد تصاعدت نسبة إسهام الدين المحلي في تمويل الانفاق الحكومي من مستويات متدنية بلغت في بداية المدة ما نسبته (4.3%) في عام (2003)، وبنفس النسبة لعام (2004)، لتتصاعد نسبياً إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام (2015) بنسبة بلغت (9.1%). كما أن الأعوام التي شهدت ارتفاعات في الواردات النفطية قد دفع بالحكومة لانتهاج سياسة مالية توسعية، هذا يتضح من خلال ملاحظة الأعوام (2011 و 2012 و 2013) حيث سجل الدين المحلي توسع في الإصدارات للأوراق المالية لتمويل العجز في موازنة الحكومة التوسعية، فبلغ مقدار الدين على التوالي (35883 و 41969 و 45722) مليون دولار أمريكي، وبنسبة إسهام في الانفاق الحكومي (4.9% و 7.1% و 7.3%) على التوالي، وتم تعويض العجز (الانفاقات المتزايدة نتيجة السياسة التوسعية للحكومة) من الموارد المتحصل عليها من بيع النفط الخام ومن نسبة بسيطة من الديون والمساعدات الخارجية*. يشار إلى أن الحكومة الاتحادية بالتعاون مع البنك المركزي النيجيري اعتمدت نهج مختلف بعد عام (2003) في إطار برامج التكيف الهيكلي، حيث عملت على اجراء هيكلية للدين ومعالجة مدفوعات خدمة الدين¹³⁶، لذا يلاحظ أن نسب خدمة الدين المحلي إلى إجمالي خدمة الدين العام قد ارتفعت نسبياً

* من الممكن ملاحظة إن الدين الخارجي لا يشكل وسيلة أساسية في تمويل الموازنة العامة للحكومة، فنسبة هذا الدين بالنسبة لإجمالي الدين العام في تناقص نسبي بعد عام (2003)، كما ملاحظ من مراجعة الجدول (7) الذي يتبين من خلاله الإ اعتماد النسبي للحكومة على الدين المحلي كوسيلة تمويلية للحكومة.
136- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Udoka, Chris O., & Ogege, S., Public Debt & The Crisis of Development in Nigeria: Econometric Investigation, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 4, No. 2, 2012, P 234.

لتصل إلى أعلى نسبة لها في عام (2013) حيث بلغت النسبة (94.6%)، بعد أن كانت متدنية في سنوات سابقة فبلغت هذه النسب (11.5% و 16.3%) في عامي (2005 و 2006) على التوالي، التي تعود إلى الاجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية بالأخص مسالة تشكيل مركز تنسيقي مع البنك المركزي يعمل على إدارة الدين العام في نيجيريا.

الجدول (7)
اتجاه الدين العام المحلي والنسب ذات العلاقة بالدين، في نيجيريا للمدة (2015 – 2003)

السنوات													البنود
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
44858	47048	45722	41969	35883	30514	21870	17679	18576	13805	11829	10315	10284	الدين المحلي (مليون دولار أمريكي)
80.7	82.8	83.4	86.5	86.4	87	84.7	82.6	83.6	79.6	36.6	22.3	23.8	نسبة الدين المحلي من إجمالي الدين العام (%)
94	93.7	94.6	90	90.7	57.2	81.7	88.5	67.9	16.3	11.5	46.7	—	نسبة خدمة الدين المحلي من إجمالي خدمة الدين العام (%)
9.1	7.6	7.3	7.1	4.9	4.9	4.1	4.1	3.6	4.9	3	4.3	4.3	نسبة إسهام الدين المحلي في الاتفاق الحكومي (%)*

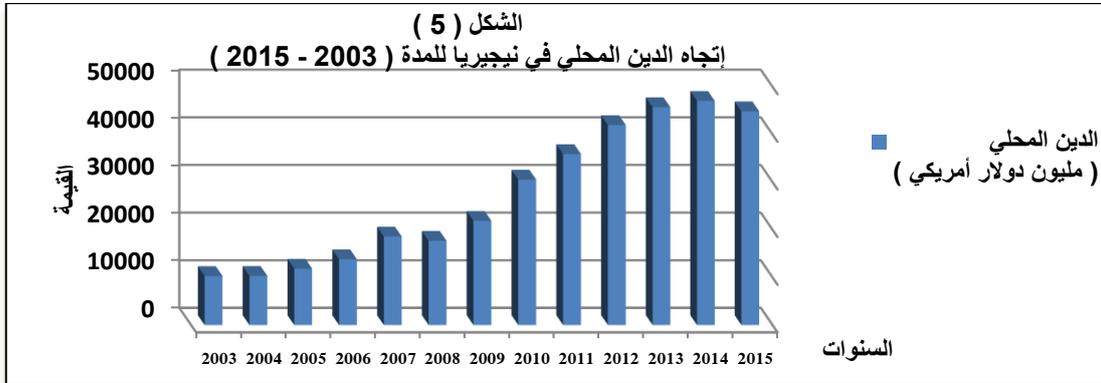
المصدر:

- The Federal Republic of Nigeria, Debt Management Office, Annual Report & Statement of Accounts (2003 – 2015). Web Site:

<https://www.dmo.gov.ng/>

* تم احتساب نسبة إسهام الدين المحلي في الاتفاق الحكومي من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الدين المحلي بالعملة المحلية التي تم الحصول عليها من المصدر أعلاه، وبيانات الاتفاق الحكومي بالعملة المحلية التي تم الحصول عليها من المصدر الآتي:

- The Central Bank of Nigeria, Annual Report (2003 – 2015). Web Site: www.cbn.gov.ng



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (7).

رابعاً: انعكاس التكلفة الحكومي للبنك المركزي النيجيري في إدارة نظام الصرف الأجنبي على استهداف التضخم:

بعد أن قامت الحكومة الاتحادية بسن قانون يعلن تأسيس البنك المركزي النيجيري فإنها ضمت في فقرات القانون هدف رئيس هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا قام البنك بتحديد أدواته في تحقيق ذلك عن طريق استخدام سعر الصرف الأجنبي للتأثير في معدلات التضخم، فاعتمد البنك كنظام صرف على نظام السعر الثابت اتجاه الجنية الاسترليني بهدف السيطرة على معدلات التضخم. لكن حدث تغير في عام (1962) حيث قام البنك بتحديد سعر العملة النيجيرية بما يقابلها من الذهب كنوع من الاستقلال الاقتصادي عن الهيمنة الخارجية، ليحدث التغيير المناسب لسعر الصرف الرسمي من قبل البنك المركزي حسب ما يراه متماشياً مع الوضع الاقتصادي في البلد. كما قامت الحكومة الاتحادية بإصدار قانون الصرف الأجنبي عام (1962) الذي منح وزير المالية للحكومة الاتحادية صلاحيات في الموافقة على الصفقات في بيع وشراء العملات الأجنبية التي يقوم بها البنك المركزي، الذي يقوم ببيع وشراء العملات للقطاع الخاص من خلال التعامل مع البنوك التجارية والموزعين المعتمدين من قبل البنك المركزي. في عام (1973) قام البنك المركزي النيجيري بتغيير العملة المحلية من الجنية النيجيري إلى النيرة (النaira النيجيرية Nigerian Naira، التي يرمز لها ب ₦). كما قام البنك النيجيري في عام (2007) بحذف صفرين من العملة النيجيرية، ذلك لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق الكفاءة في نظام المدفوعات¹³⁷. في البدء اعاد البنك ربط النيرة النيجيرية بالعملتين الرئيسيتين الجنية الاسترليني والدولار الأمريكي، لكن بسبب استمرار انخفاض قيمة الدولار في السبعينات من القرن الماضي، وفصل الدولار عن الذهب قام البنك المركزي النيجيري بفصل العملة عن الاسترليني والدولار، والتقدير التدريجي لقيمة النaira من ثم ربطها بسلة من سبع* من عملات البلاد الذين يعدون الشركاء التجاريين الرئيسيين لنيجيريا، بهدف تحقيق الاستقرار لقيمة العملة المحلية حيث إن انخفاض قيمتها تجاه إحدى العملات سيقابلها تعويض بارتفاع قيمتها تجاه عملة أخرى في السلة، بالتالي يحقق الاستقرار الداخلي الذي يعزز من الثقة بالعملية المحلية. إن تنامي احتياطات النقد الأجنبي في فترة السبعينات من القرن الماضي نتيجة زيادة الواردات من الدولار لقاء بيع النفط سمحت للبنك المركزي بالعودة لاتباع سياسة سعر الصرف الثابت، حيث يعمل البنك بتوفير النقد الأجنبي

137- ثويني، فلاح حسن، استشراف لمحاولة رفع الاصفار عن العملة في العراق (في ضوء تجارب بلدان مختارة)، بحث مقدم إلى وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، 2011، ص 14 - 15.

* في بدايات الالفية الجديدة قام البنك المركزي النيجيري بإضافة خمسة عملات أجنبية، لتصبح سلة العملات الأجنبية عبارة عن اثني عشر عملة أجنبية للشركاء التجاريين الرئيسيين لنيجيريا.

اللازم لاتمام الصفقات التجارية للقطاع الخاص مع العالم الخارجي، هذا ما ساعد على استقرار مستوى الأسعار في الاقتصاد. لكن في بداية الثمانينات بدأ البنك المركزي بممارسة رقابة صارمة على خروج العملات الأجنبية نتيجة الصدمة النفطية التي خفضت الواردات الدولارية، بالتالي تنامي ظاهرة السوق السوداء لتبادل العملات الأجنبية وتعرض العملة المحلية للمضاربات التي انعكست على معدلات التضخم فانخفاض قيمة العملة، لذا عمل البنك على تخفيض من شدة تلك الرقابة بسبب تحسن ميزان المدفوعات نتيجة التطورات الايجابية في سوق النفط الخام، وبسبب صعوبة التحكم في الرقابة على العملات الأجنبية، وتغشي ظاهرة تهريب العملات الأجنبية والسلع عبر الحدود، وتقديم الوثائق المزورة لفواتير الاستيرادات¹³⁸. بعد إصدار القانون الجديد للبنك المركزي لعام (2007) فقد حدد هدفه الرئيس بتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، لذا عاد البنك إلى استخدام سعر الصرف* كاداة لتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم، لذا عملت لجنة السياسة النقدية في البنك على الاجتماع أربع مرات في السنة من أجل مراجعة الأداء الاقتصادي واتخاذ القرارات والاجراءات الكفيلة بضمان تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار عن طريق سعر الصرف المناسب، قد تكون اجراءات البنك هذه جاءت كرد على الضغوط التضخمية الناجمة عن الحروب الاهلية والاضطرابات السياسية للفترة السابقة والعمليات الارهابية، كذلك لرغبة الحكومة الاتحادية بتحقيق التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث كانت السبب في تدهور قيمة العملة نتيجة المضاربات من قبل افراد من القطاع الخاص والتصرفات الحكومية باتجاه الانفاقات غير المدروسة¹³⁹. يتم تعزيز أهداف البنك المركزي في كفاءة إدارة سوق الصرف الأجنبي ومخاطره في اعتماد البنك على مزاد للعملة الأجنبية** المعروف بـ " نظام المزاد الهولندي Dutch Auction System "، الذي يقوم على مبدأ سعر الصرف المرن المحدد من قبل قوى العرض والطلب، ويتم من خلال هذا المزاد عرض الدولار الأمريكي على عدد من المتعاملين المعتمدين (كالبنوك التجارية ومكاتب الصيرفة المرخصين)،

138- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Oladapo, Fapetu, & Oloyede, J. A., Foreign Exchange Management & The Nigerian Economic Growth (1960 – 2012), European Journal of Business & Innovation Research, Vol. 2, No. 2, 2014, P 21 - 23.

* استخدم البنك المركزي النيجيري في فترات زمنية متقطعة المجاميع النقدية (M1, M2, M3) مع أدواته المعتادة اسعار الصرف الأجنبي، كهدف وسيط لاستهداف نهائي لمعدلات التضخم.

139- المصدر:

- The Central Bank of Nigeria, A Factor – Augmented Vector Autoregression (FAVAR) Model for Monetary Policy Analysis in Nigeria, 2014, P 14 - 15. Web Site: www.cbn.gov.ng

- The Federal Republic of Nigeria, Central Bank of Nigeria: ACT (2007), Op. Cit., P 68.

** تم تطبيق نظام مزاد العملة في نيجيريا منذ عام (1989).

باعتبار أن الدولار هو عملة التدخل التي يستخدمها البنك المركزي النيجيري في سوق الصرف الأجنبي ليتم تحديد قيمة العملات الأجنبية الأخرى من خلال هذه الآلية¹⁴⁰. لذا حاول البنك المركزي في نيجيريا خلال المدة (2003 - 2015) أن يؤثر في سعر صرف من خلال تبنيه لسعر صرف رسمي في المزادات العلنية، فالملاحظ من خلال الجدول (8) والشكل (6) إنَّ البنك المركزي تبني سعر صرف معوم حسب حاجة الاقتصاد ولم يتم بثبتيته كما كان معمولاً به سابقاً، فقد تصاعد السعر نسبياً ما بين أعلى سعر صرف في عام (2008) الذي بلغ (118.5) نايرا لكل دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوية بلغت (-5.8 %)، والذي كان بسبب تأثير العوامل الخارجية كالأزمة المالية ومحاولة معالجة تأثيراتها على الوضع الداخلي للاقتصاد النيجيري. وإلى أعلى سعر صرف رسمي في عام (2015) الذي بلغ (192.4) نايرا لكل دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوية (21.3 %). فالملاحظ أنه في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة حاول البنك رفع سعر الصرف الرسمي ذلك يرجع إلى سببين الأول لتحقيق التنافسية مع العالم الخارجي، حيث سعر الصرف العالي سيجعل أسعار السلع المحلية منخفضة بالنسبة للسلع الأجنبية فتزداد الصادرات، هذا ما نلاحظه خلال المدة (2009 - 2012)، الذي تصاعد فيه نسبياً السعر الرسمي من (148.9) إلى (157.5) نايرا لكل دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوية متزايدة (25.7 %) وإلى نسبة اقل بلغت (2.3 %). أما المدة (2013 - 2015) فقد تصاعد السعر من (157.3) إلى (192.4) نايرا لكل دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوية متناقصة (-0.1 %) وإلى نسبة أعلى (21.3 %). يعود ذلك إلى السبب الآخر لرفع سعر الصرف الذي هو بسبب انخفاض مقدار العملات الأجنبية الواردة للاقتصاد النيجيري نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً.

كما نلاحظ من الجدول الوارد ذكره سابقاً أن البنك المركزي قد حاول تغيير في أسعار الصرف الرسمية للوصول إلى معدلات التضخم التي يستهدفها، فقد حاول البنك تثبيت التضخم عند نسب تراوحت بين (8 % - 11.2 %). ففي الأعوام التي خفض فيها سعر الصرف الرسمي عن السنة السابقة قام بتخفيض معدلات التضخم المستهدفة، كما في الأعوام (2006 و 2007 و 2008 و 2013) حيث ثبت معدل التضخم المستهدف عند (9 %) لكل سنة، بسبب تخفيض سعر الصرف الرسمي على

140- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- **The Central Bank of Nigeria, Guidelines for The Operation of The Foreign Exchange Market: Wholesale Dutch Auction System Forwards (WDAS - FWD), 2011, P 3 - 6.**

Web Site: www.cbn.gov.ng

- **The Central Bank of Nigeria, Understanding Monetary Policy Series (No. 52): The Dutch Auction System (DAS) of Exchange Rate Management in Nigeria, 2015, P 1 - 8.**

Web Site: <https://www.cbn.gov.ng>

التوالي لتلك الأعوام (128.7 و 125.8 و 118.5 و 157.3) نايرا لكل دولار أمريكي، وبنسبة تغير سنوية (2.6% و 2.3% و 5.8% و 0.1%) على التوالي، عدا عام (2014) الذي اختلف سعر الصرف عن التضخم المستهدف. كما يلاحظ من الجدول والشكل الوارد ذكرهما سابقاً وجود شبة انفصال بين سعر الصرف الرسمي ومعدلات التضخم النهائية، فهذه المعدلات سجلت تذبذباً نسبياً، ففي بداية المدة من عام (2003) إلى عام (2005) سجلت ارتفاعاً من (13.9%) إلى (17.9%)، يعود ذلك بسبب أن الحكومة المنتخبة في عام (2003) عملت على زيادة انفاقاتها الحكومية كمحاولة منها لمعالجة التأثيرات السلبية للحرب الاهلية والحكومات العسكرية السابقة، أما بعد ذلك فحقق التضخم تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، نتيجة تأثيرات البنك المركزي من خلال مزادات العملة وتأثير ذلك على المستوى العام للأسعار من ثم انعكاسه على تحسن الواقع الانتاجي والتنافسي للقطاعات الاقتصادية، يضاف إلى تأثير الوضع العالمي على الوضع الاقتصادي النيجيري. الجدول الآتي يبيّن تطور أسعار الصرف ومعدلات التضخم في نيجيريا للمدة (2003 - 2015):

الجدول (8)

تطور أسعار الصرف ونسب تغيرها السنوية، ومعدلات التضخم (المستهدفة والنهائية) في نيجيريا للمدة (2003 - 2015)

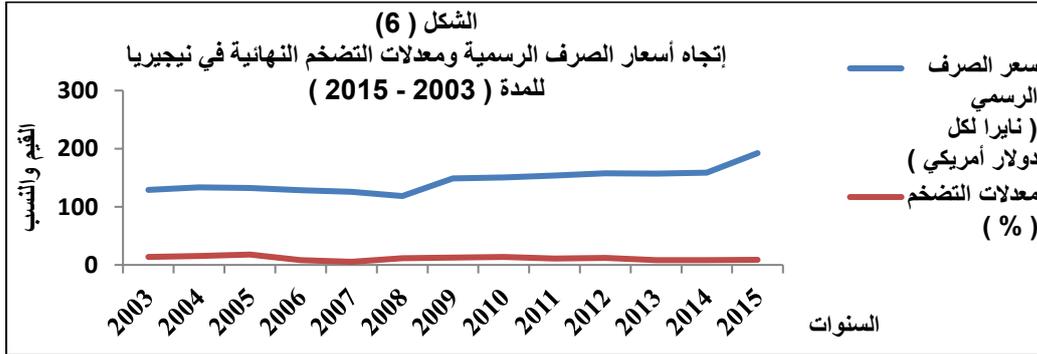
السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البنود
سعر الصرف الرسمي*	192.4	158.6	157.3	157.5	153.9	150.3	148.9	118.5	125.8	128.7	132.2	133.5	129.2	سعر الصرف الرسمي*
نسبة التغير السنوية (%)	21.3	0.8	-0.1	2.3	2.4	0.9	25.7	-5.8	-2.3	-2.6	-1	3.3	—	نسبة التغير السنوية (%)
معدلات التضخم المستهدفة	—	8	9.9	11.2	10.1	11.2	10	9	9	9	10	10	9	معدلات التضخم المستهدفة
النهائية (%)	9	8.1	8.5	12.2	10.9	13.8	12.6	11.5	5.4	8.4	17.9	15.4	13.9	النهائية (%)

المصدر:

- The Central Bank of Nigeria, Annual Report (2003 - 2015). Web Site: www.cbn.gov.ng

* وحدة قياس سعر الصرف الرسمي هي نايرا لكل دولار أمريكي، وكم توسط الاشهر للسنة الواحدة.

- نسب التغير السنوية من اعداد الباحث.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (8).

خامساً: تأثير الحكومة وشريكها البنك المركزي النيجيري على السياسات التنموية:

واجه الاقتصاد النيجيري عدد من التحديات، أهمها:

1- ضعف وتردي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: كما سيتم توضيحها أدناه: ¹⁴¹

أ- التوزيع غير العادل للدخل والثروة: فيعتبر (10%) من النيجيريين من الطبقة الغنية، الذين يتراكم بيدهم أكثر من (40%) من الدخل، حسب تقديرات البنك الدولي للتنمية لعام (2015).

ب- تفاقم ظاهري البطالة والفقر: حسب الاحصاءات الحكومية فقد بلغت نسبة البطالة في عام (2014) حوالي (44.8%) من الفئات النشطة اقتصادياً. كما إنه في عام (2009) بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على عمل ما يقارب (1.9) دولار أمريكي حوالي (53.5%). ونسبة الذين يقعون ضمن خط الفقر بلغت في نفس العام ما نسبتهم (46%) من إجمالي السكان.

ت- زيادة اعداد اللاجئين: بسبب العمليات الارهابية وعدم الاستقرار الأمني في بعض مناطق نيجيريا فقد تزايدت اعداد اللاجئين إلى مناطق أكثر أمناً، لتصل اعدادهم في عام (2015) إلى ما يقارب (167988) لاجئ.

2- النقص في التمويل وتردي البنية التحتية: تعاني أغلب الوحدات الاقتصادية في نيجيريا من قلة الأموال اللازمة لاقامتها أو لاستمرارها، في ظل ضعف البنية التحتية للبلد ونقص في انتاج الطاقة والمياه. ¹⁴²

لذلك حاولت الحكومة النيجيرية تبني عدد من البرامج والخطط بهدف تحسين الواقع الاقتصادي لتحقيق التنمية في البلد، ففي عام (2004) تبنت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتمكين والتنمية الاقتصادية (NEEDS) The National Economic Empowerment & Development Strategy، التي تركز على النمو السريع والمستدام وتقليص نسب الفقر. تقوم الاستراتيجية على ثلاثة اركان هي: تمكين الافراد وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة، تعزيز النمو الاقتصادي خاصة في القطاع الخاص غير النفطى، تعزيز فعالية وكفاءة الحكومة ¹⁴³. وفي منتصف عام (2007) تبنت الحكومة

141- The World Bank, World Development Indicators (2003 – 2015). Web Site:

<http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

142- Atsu, Ignatius A., & Ojong, Cornelius M., The Role of Government in The Development of MSMEs in Nigeria between (1991) & (2012), International Journal of Business and Social Research, Vol. 4, Issue 12, 2014, P 20 - 22.

143- The World Bank, Nigeria: Joint IDA – IMF Staff Advisory Note on The National Economic Empowerment & Development Strategy, 2005, P 2. Web Site:

خطة عرفت بـ " آجندة السبع نقاط Seven Point Agenda "، التي يفترض أن يضع نيجيريا في صفوف افضل (20) الاقتصادات العالمية بحلول عام (2020). تضمنت هذه الأجندة تشجيع النمو الاقتصادي المستقر، وتحسين النظام الديمقراطي، وتوفير البنية التحتية، وتوفير البيئة الملائمة للقطاع التعليمي، والقطاع الصناعي وزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين متوسط العمر المتوقع من خلال تطوير القطاع الصحي، وتوفير التكنولوجيا الحديثة للقطاع الزراعي وزيادة الرقعة الصالحة للزراعة. على الرغم من هذه الخطط الطموحة التي ستضع نيجيريا في الطريق الذي يحقق الاتجاه التنموي في نيجيريا لكن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تواجهها منها: التنفيذ غير الفعال للمؤسسات الحكومية، واستشراء الفساد في دوائر الحكومة الذي يؤدي هدر الأموال المخصصة لتنفيذ الخطط الحكومية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني يصرف الحكومة عن أهدافها التنموية¹⁴⁴. أما بالنسبة للدور التنموي للبنك المركزي النيجيري فإنه يوصف بالخطط والبرامج التنموية للحكومة بأنه الشريك التنموي، الذي يركز على سياسات التمويل والائتمان، تلك السياسات التي تعمل على دفع البلد نحو التقدم والازدهار الاقتصادي، من خلال تحقيق النمو المتسارع للاقتصاد وتخفيف حدة الفقر والبطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة. من أجل إدارة عملية التمويل التنموي والتنسيق مع الخطط والبرامج الحكومية فقد تم إنشاء قسم تمويل التنمية الاقتصادية في البنك المركزي النيجيري، الذي تركزت سياساته على الآتي:

1- برنامج تمويل ودعم القطاع الزراعي: نيجيريا يعد من البلاد الزراعية، لذا كان أهم هدف للخطط التنموية للحكومة هو تحسين واقع القطاع الزراعي، بالاشتراك مع سياسات البنك المركزي. حيث اطلق البنك المركزي منذ عام (1991) برنامج المساعدة الذاتية للقطاع الزراعي من خلال التمويل من قبل البنوك التجارية، ضمن خطة ضمان نظام صندوق الائتمان الزراعي (ACGSF) Agricultural Credit Guarantee Scheme Fund. بموجب هذا البرنامج يقوم مجموعة من المزارعين بتشكيل مجموعات تتراوح بين (5) إلى (15) مزارع تتفق مع بنك تجاري للدخار المنتظم لديه، ليقوم بتشغيل هذه الادخارات وبعد ستة اشهر يمكن لهؤلاء المزارعين الحصول على قرض لتحسين مشاريعهم الزراعية. فنلاحظ من الجدول (9) إن خلال المدة (2003 - 2015) قد بلغت إجمالي عدد المشاريع الزراعية الحاصلة على القروض وفق خطة (ACGSF) ما يقرب على (663215) مشروع، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغت نسبته

<http://documents.worldbank.org/curated/en/234301468290438608/pdf/33305.pdf>
144- Thomas, Solomon, & Brycz, Marcin, Nigeria Vision (20): (2020) Can Dream Become Reality? (Evidence from National Accounts), Journal of International Studies, Vol. 7, No. 3, 2014, P 162 - 163.

9.1%) *، وينسب سنوية متفاوتة. كما قام البنك المركزي على مراقبة انتاج المحاصيل النقدية** وأسعارها محلياً وعالمياً، بغرض تقديم النصائح للسياسات الاقتصادية للحكومة، حيث تقوم هذه السياسات على دعم انتاج هذه المحاصيل بغرض التنويع الاقتصادي للموارد. فبلغت إجمالي القروض المقدمة للمشاريع الزراعية ذات الانتاج المعد للتصدير ووفق خطة الضمان الزراعي (ACGSF) ما يقارب (11771) مشروع، وبمعدل مركب بلغت نسبته (28%)، وينسب سنوية متفاوتة.

الجدول (9)

المشاريع الزراعية* المقترضة وفق خطة (ACGSF)، ونسب تغيرها السنوية في نيجيريا للمدة (2003 – 2015)

المجموع	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات البنود
663215	69436	72322	56277	48736	56328	50849	53639	52787	43233	54032	46238	35035	24303	المشاريع الزراعية
—	-4	28.5	15.5	-13.5	10.8	-5.2	1.6	22.1	-20	16.9	32	44.2	—	نسبة التغير السنوية
11771	2359	3075	489	960	621	507	1313	893	194	480	502	256	122	المشاريع الزراعية ذات المحاصيل النقدية
—	-23.3	528.8	-49.1	54.6	22.5	-61.4	47	360.3	-59.6	-4.4	96.1	109.8	—	نسبة التغير السنوية

المصدر:

- The Central Bank of Nigeria, Report of Activities under the Agricultural Credit Guarantee Scheme (2003 – 2015). Web Site: www.cbn.gov.ng

* تمثل عدد المشاريع الزراعية (مشروع) .

- نسب التغير السنوية من اعداد الباحث، وهي نسب مئوية (%) .

2- خطة تمويل القطاع الحقيقي¹⁴⁵: بسبب ضعف الانتاج والانتاجية في القطاع الحقيقي في

نيجيريا فقد سعت الحكومة إلى تحسين واقع هذا القطاع، الذي يعاني بالدرجة الأساس من نقص الأموال اللازمة لتوسيع وتحديث وبناء خطوط العمليات الانتاجية، وتوفير القوى العاملة الماهرة، والتكنولوجيات الحديثة، وبسبب الأوضاع الأمنية والسياسية في البلد فإن القطاع المصرفي والتمويلي عملاً على تقديم القروض القصيرة الأجل ذات المردود السريع والمخاطرة المنخفضة، أما القروض المتوسطة والطويلة الأجل فإن البنوك التجارية تتجنبها بسبب ارتفاع المخاطرة فيها، هذا ما انعكس على تطور وتقديم القطاع الحقيقي في البلد. من أجل ذلك عمل البنك المركزي النيجيري في عام (2002) على طرح خطة إعادة التمويل وإعادة الخصم & Refinancing

* تم احتساب معدل النمو السنوي المركب (A) وفق الصيغة الآتية:

$$A = \{ ([X1 / X0]^{1/n} - 1) - 1 \} \times 100$$

حيث إن: A = المعدل المركب، n = عدد السنوات، X1 = القيمة أو العدد في سنة المقارنة، X0 = القيمة أو العدد في سنة الأساس.

** المحاصيل النقدية هي المحاصيل التي تزرع من أجل تحقيق ارباحاً بنسبة أكثر من غيرها من المحاصيل الزراعية، كما تدخل هذه المحاصيل في الكثير من الصناعات، ولها إسهاماً مهماً في توفير العملة الأجنبية للاقتصاد. من امثلة هذه المحاصيل البن، القطن، السمسم وغيرها.

145- S., Nasir A., The Impact of Central Bank of Nigeria's Development Finance on Economic Growth & Development of Nigeria, Afro Asian Journal of Social Sciences, Vol. 7, No. 1, 2014, P 8 – 10.

(RRF) Rediscouting Scheme، التي بموجبها اعدّ البنك المركزي نافذة لتقديم القروض الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، تخصص هذه القروض بالدرجة الأساس لاستثمارات الصناعات التحويلية التي تطول إلى خمس سنوات فما فوق، وتشمل أيضاً الاستثمارات الزراعية والشبه صناعية، وعمليات البحث واستخراج المعادن، واستثمارات التكنولوجيا والاتصالات، بهدف تحسين البنية التحتية والانتاجية في البلد. يتم تقديم هذه القروض للبنوك التجارية والمتخصصة بمعدل فائدة اقل ب (2%) من المعدل الأدنى لإعادة الخصم. بذلك فإن هذه النافذة من المفترض أن تعالج مشكلتين: أولاً: توفير مصادر بديلة لتمويل القروض المصرفية، مما يزيد من امكانيات البنوك في مجال توفير الأموال الاستثمارية، وبالتالي يزيد من ارباح هذه البنوك. ثانياً: تخفيض الكلف على المستثمرين، فترفع جدوى الاستثمار بالقطاعات الانتاجية، هذا سيوسع وسينوع من القاعدة الانتاجية في البلد، مما سيؤدي إلى نمو اقتصادي اسرع في البلد باعتبار القطاع الحقيقي هو قاطرة التنمية الاقتصادية. لكن دراسة تقييم خطة إعادة التمويل إن عدد البنوك التجارية المتقدمة للحصول على أموال قد بلغت (4) بنوك كبرى، وبنكاً واحداً فقط قد استوفى الشروط المنصوصة من قبل البنك المركزي النيجيري. هذا يوشر إلى ضعف الاقدام على البنوك التجارية للحصول على القروض ذات الأجل المتوسطة والطويلة، لعدم رغبة المستثمرين في الاستثمار الانتاجي، والاكتفاء بالاستثمار التجاري سريع المردود وقليل المخاطرة. كما يوشر إلى ضعف الحوافز التي قدمتها خطة البنك المركزي في مجال تمويل القطاعات ذات الانتاج الحقيقي.

3- سياسة التمويل الاصغر **Microfinance Policy**: قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومة النيجيرية مقترح للتمويل الاصغر، الذي يركز على تعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية والبنك المركزي النيجيري في مجال التنمية، من خلال الإسهام في الحد من الفقر في البلاد من خلال تحسين فرص الحصول على القروض من الوحدات التمويلية كالبنوك والمؤسسات الاقراضية. من أجل ذلك وضعت الأمم المتحدة في عام (2004) ميزانية بلغت كقيمة أولية (1.23) مليون دولار أمريكي، لبناء قدرات ومهارات العاملين في وزارة المالية والبنك المركزي المكلفين على تنفيذ هذا البرنامج، حسب الوثيقة الموقعة بين الحكومة النيجيرية والأمم المتحدة. كما أن مشروع التمويل الاصغر سيتم دعمه ب (6) ملايين دولار أمريكي، لتعزيز وتنفيذ سياسة التمويل للمشاريع الصغيرة. كما تتشارك الحكومة مع البنك المركزي النيجيري من خلال تقديم المؤسسات الحكومية كافة التسهيلات لاقامة المشاريع الصغيرة وتوسيعاتها المستقبلية، وتخصص الحكومة لمبادرات القروض الصغيرة ما نسبته (1%) على الاقل من ميزانيتها السنوية، فضلاً عن تعزيز وتوفير الخدمات العامة من قبل الحكومة. يضاف إلى ما سبق إنه تم ترشيح البنك المركزي النيجيري من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوكالة منفذة لدعم التمويل الاصغر

الذي تموله وحدة متخصصة في وزارة المالية النيجيرية، وستكون اللجنة الوطنية للتخطيط الجهة المراقبة على مشروع التمويل. لذا في عام (2005) اطلق البنك المركزي سياسة التمويل الاصغر التي لا تزال سارية إلى الآن، هذه السياسة جاءت من أجل تعزيز حصول رجال الاعمال والافراد ذوي الدخل المنخفضة على التعزيزات المالية اللازمة من أجل توسيع وتحديث عملياتهم الانتاجية للإسهام في تسريع النمو الاقتصادي، ويشجع اقامة البنوك والمؤسسات الخاصة لتوسيع عملية تعبئة الادخار وتقديم القروض الصغيرة، ولزيادة الوعي والتعامل المصرفي ففي عام (2008) ذكر المسح المالي للبنك المركزي أن (79%) من النيجيريين لا يتعاملون مع البنوك بمختلف اختصاصاتها، إضافة لهدف الأمم المتحدة سابق الذكر في الحد من الفقر¹⁴⁶. يقوم البنك المركزي وفق هذه السياسة بالدور الرقابي والاشرافي على بنوك التمويل الاصغر The Microfinance Banks (MFBs)، ومؤسسات التمويل غير الحكومية كالمرابين والاتحادات الائتمانية وغيرها، التي يستند عليها البنك المركزي لملء النقص في أموال التمويل.

لقد بلغ إجمالي عدد بنوك التمويل الاصغر (MFBs) الممنوحة ترخيص العمل المصرفي من قبل البنك المركزي على مستوى البلد ككل وخلال المدة (2003 – 2014) حوالي (9207) بنكاً، بمعدل نمو مركب بلغت نسبته (3.9%)، وينسب متزايدة نسبياً فقد تزايد عدد هذه البنوك بعد طرح سياسة التمويل الاصغر. كما أن نسبة القروض الممنوحة من قبل هذه البنوك قد تذبذبت نسبياً، ففي المدة (2003 – 2006) تصاعده نسبة القروض من (4.3%) من إجمالي قروض القطاع المصرفي، إلى (7.6%) من إجمالي قروض القطاع المصرفي، لتتخفف هذه النسبة في عام (2007) إلى (7%) من إجمالي قروض القطاع المصرفي، أما بعد ذلك فقد سجلت النسبة تذبذباً باتجاه الانخفاض النسبي، فتراوحت نسبة القروض خلال المدة (2008 – 2014) ما بين (1.2%) إلى (8.9%) من إجمالي قروض القطاع المصرفي. كما مبين بالجدول الآتي:

الجدول (10)

عدد بنوك التمويل الاصغر (MFBs)، ونسب تغيرها السنوية، ونسبة القروض المصرفية، في نيجيريا للمدة (2003 – 2014)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات البنود
9207	891	820	879	873	801	828	745	709	757	725	615	564	(MFBs) (بنكا)

146- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- **The Central Bank of Nigeria, Micofinance Policy: Regulatory & Supervisory Framework for Nigeria, 2005, P 5 - 22. Web Site: www.cbn.gov.ng**

- **The Central Bank of Nigeria, Reviewed Micofinance Policy, 2011, P 4 - 20. Web Site: www.cbn.gov.ng**

The Central Bank of Nigeria, United Nations Development Program (UNDP) Project on Sustainable Micofinance Development in Nigeria, 2007, P 1 - 2. Web Site: www.cbn.gov.ng

—	8.7	-6.7	0.7	9	-3.3	11.1	5.1	-6.3	4.4	17.9	9	—	نسبة التغير السنوية
—	1.2	3.2	3.3	8.9	5.9	8.3	7	7.5	7.6	5.6	4.3	—	نسبة قروض (MFBS)*

المصدر:

- The Central Bank of Nigeria, Annual Report (2003 – 2014). Web Site: www.cbn.gov.ng

- نسب التغير السنوية من اعداد الباحث، وهي نسب مئوية (%).
* قام الباحث باحتساب نسبة القروض المصرفية للتمويل الاصغر من اجمالي القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي، بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي النيجيري، وهي نسب مئوية (%).

إن التذبذب النسبي في منح القروض يرجع إلى أن سياسة التمويل الاصغر قد واجهت مجموعة من السلبيات في مجال تطبيقها، منها التوزيع غير المتكافئ لبنوك التمويل الاصغر في البلاد، الأداء الضعيف لهذه البنوك بسبب قلة المعرفة والمهارات في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، كذلك واجهت المشاريع الصغيرة مشكلة التعثر المالي بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية في (2008)، فلم يتمكن العديد من المقترضين من البنوك والمؤسسات التمويلية من تسديد قروضهم بسبب الركود الاقتصادي الذي واجهه اصحاب تلك المشاريع التي أدت في بعض الاحيان إلى اغلاق المشروع الصغير.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة تجربتين لدولتين أفريقيتين هما الجزائر ونيجيريا في علاقة الحكومة بالبنك المركزي فيهما، وتأثير تلك العلاقة على عدد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية، يتضح أن الدولة العربية (الجزائر) بحكومتها كانت تعمل دائما بتوجيه القوانين ناحية جعل بنك الجزائر تابعا لها، وبالتالي تأثر أهداف وأدوات البنك المركزي بتوجهات الحكومة وأولوياتها التي تراها مناسبة للواقع الاقتصادي بعيداً عن رؤية البنك المركزي. كما أن الاصلاحات الحكومية اوجدت نوع من التعاون مع بنك الجزائر في استخدام الأدوات النقدية من قبل الحكومة الجزائرية في مسالة الاستثمار الأجنبي، ومحاولة استقطاب تدفقات هذا النوع من الاستثمار، وتأثرهما في معدلات التضخم، وفي التصريح لضبط أسعار الصرف الأجنبي، وقد يكون هذه الاصلاحات الحكومية وما تبعها من اجراءات نقدية للبنك المركزي الجزائري قد ترجمت في بنود ميزان المدفوعات.

فيما يخص الدولة الأخرى الأفريقية (نيجيريا) فقد سجلت العلاقة بين الحكومة الاتحادية والبنك المركزي النيجيري عدم استقرارها بسبب الوضع السياسي والأمني غير المستقر في هذه الدولة، ولوجود تدخلات حكومية نسبية في عمل البنك المركزي، لكن الملاحظ وجود نوع من النضج في تخصيص وتوزيع المهام بين الحكومة والبنك المركزي، والذي يمكن أن نلاحظه من خلال انعكاسات الدوائر الحكومية وبالتنسيق مع البنك المركزي في مسالة إدارة الدين المحلي، واستهداف التضخم، وتوجيه السياسات التنموية المناسبة للواقع النيجيري.

الفصل الثالث

معالم العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي العراقي وتأثيراتها على الجانب النقدي والاقتصادي في العراق

سيعمل الفصل الأخير على دراسة وتحليل العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي في العراق وتأثيراتها، حيث تركز الدراسة على التغييرات والتحويلات التي حصلت في العراق بعد التغيير السياسي في عام (2003)، التي كانت لها تأثيرات كبيرة في الجوانب القانونية والاقتصادية، فانعكس ذلك في العلاقة محل الدراسة، من ثم في المؤشرات والمتغيرات النقدية والاقتصادية في العراق.

عليه تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، كما يأتي:

المبحث الأول: الجوانب التاريخية والقانونية والوظيفية للعلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمنهاج الاقتصادي الحكومي والنقدي للبنك المركزي العراقي.

المبحث الثالث: تأثيرات الحكومة والبنك المركزي العراقي على المسار النقدي والاقتصادي، وتوجهاتهما المستقبلية.

المبحث الأول

الجوانب التاريخية والقانونية والوظيفية للعلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة

بعد عام (2003) أخذ العراق مجرى جديد تحولت خلاله الرؤية الاقتصادية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد متجه لاعتماد آلية السوق، لذا كان من الواجب إصدار قوانين وتشريعات تبرز هذا التوجه من أهم هذه القوانين قانون الإدارة المالية والدين العام ذي الرقم (95) لسنة (2004)، وقانون البنك المركزي المرقم (56) لسنة (2004)، فضلاً عن قوانين أخرى تسعى إلى احداث تأثيرات على الاقتصاد العراقي. فحدثت هذه القوانين تأثيرات مهمة في مسألة العلاقة بين الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي، كونهما السلطان اللتان تعملان على توجيه الاقتصاد ناحية النظام الاقتصادي الجديد المتبني من قبل النظام السياسي الجديد. فكان من المستوجب تشخيص طبيعة العلاقة ودرجتها بين الحكومة والبنك المركزي العراقي، وتحديد مهام البنك المركزي العراقي الموكلة له من قبل الحكومة، باعتبار البنك هو بنك الحكومة ووكيلها المالي والمصرفي.

لقد تم تقسيم هذا المبحث على أربع فقرات: الأولى ستدرس جذور العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة، لتوضيح الدليل التاريخي لظهور هذه المؤسسة النقدية، ومدى تأثير الحكومة في ظهورها للوجود. الفقرة الثانية ستدرس التشريعات القانونية الحديثة التي تحدد طبيعة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة، فقد اتجهت بهذه العلاقة باتجاه تبني استقلالية البنك المركزي العراقي عن الحكومة أو أي جهة حكومية أخرى. الفقرة التالية سيتم دراسة درجة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة من خلال أهم المؤشرات التنظيمية والإدارية، والمؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية والنقدية، والمؤشرات الفنية التي تحدد علاقة ميزانية البنك بموازنة الحكومة. أخيراً سندرّس أهم المهام التي يتم توكيل البنك المركزي بها من إدارته للموارد المالية المتأتية من بيع النفط (إدارة حسابات صندوق تنمية العراق)، ومهامه المصرفية، وفي إدارة البنك للدين الحكومي.

أولاً: جذور العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة:

ظهرت الحاجة إلى وجود بنك مركزي يدير الشؤون الاقتصادية والنقدية في العراق مع بدايات ظهور الدولة العراقية الحديثة، فمنذ تشكل الحكومة العراقية الأولى في عام (1921) أبدت رغبتها في الاستقلال الاقتصادي والنقدي عن التبعية الخارجية المتمثلة بالمحتل البريطاني آنذاك، من خلال وجود مؤسسة نقدية تقوم بعملية الإصدار النقدي للعملة العراقية. فقدمت الحكومة العراقية قانون العملة العراقية الذي ينص على تشكيل " لجنة العملة العراقية " مقرها في لندن، تتألف اللجنة من خمسة أعضاء: عضوين معينين من قبل الحكومة العراقية، وعضوين تختارهم البنوك الأجنبية العاملة في العراق، والعضو الخامس يعينه حاكم بنك انكلترا (المحافظ) أو اللجنة المالية لعصبة الأمم المتحدة. الوظيفة الأساسية لهذه اللجنة إصدار العملة العراقية وصياغة سياسة نقدية¹⁴⁷. بذلك ظلت السيادة على العملة العراقية رهينة بأيدي مؤسسة نقدية خارجية، فلا يمتلك مؤسسة نقدية لها السلطة في صياغة وتنفيذ سياسة نقدية، مما جعل الاقتصاد العراقي بشكل عام والوضع النقدي مرتبط بالقرارات والاجراءات الخارجية التي كانت تتخذ حسب المصالح الدولية المستعمرة للعراق (بريطانيا آنذاك). لذلك ظلت المطالبات الوطنية بضرورة تأسيس مؤسسة نقدية وطنية كبنك مركزي ليحل محل لجنة العملة العراقية، ففي منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي حاولت الحكومة العراقية تحقيق الاستقلال النقدي من خلال تحويل وزارة المالية في تأسيس أول بنك وطني، عرف بـ " المصرف الزراعي - الصناعي " حسب قانون تأسيسه ذي الرقم (51) لعام (1935)، الذي يعدّ بنكاً مشتركاً ما بين الحكومة العراقية والقطاع الخاص. في وقت لاحق رغبت الحكومة العراقية في أبعاد تأثير القطاع المصرفي الخاص في مجال الإصدار النقدي والصيرفة الحكومية، لذلك قامت الحكومة في عام (1941) بتأسيس مصرف تجاري برأس مال حكومي هو بـ " مصرف الرافدين "، الذي اوكل للقيام بمهمة الاعمال التجارية للحكومة ومسالة مسك حساباتها، فضلاً عن تقديم القروض للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، تم في عام (1956) نقل هذه المهام إلى البنك المركزي العراقي بعد تأسيسه¹⁴⁸. في نهاية الأمر نجحت محاولات الحكومة في إنهاء مهمة لجنة العملة العراقية وتأسيس بنك مركزي حسب قانون تأسيس " المصرف الوطني العراقي " ذي الرقم (43) لعام (1947)،

147- الغالبي، عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مصدر سابق، ص 128 - 131.

148- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- جاسم، عباس، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية، العدد 13، 2007، ص 123.

- ثويني، فلاح حسن، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الثالث بعد الميلاد، ط 1، مطبعة الرفاه، بغداد، العراق، 2010، ص 196 - 199.

الذي يكون مملوكا للدولة العراقية¹⁴⁹. باشر المصرف اعماله في (1 / 7 / 1949) ذلك من خلال اجتماع أعضاء المصرف الوطني، وتحمل مهامه في عملية الإصدار النقدي وإدارتها، وقد تم حصر هذه العملية بدائرة الإصدار في المصرف الوطني، فلا تصدر العملة العراقية الا بوجود موجودات تغطي تلك العملة بنسبة (100%)، أي اتباع سياسة نقدية متشددة في مجال الغطاء النقدي للعملة العراقية. كما تم تحويل المصرف الوطني العراقي تأمين استقرار العملة العراقية ومنعه من القيام باعمال الصيرفة التجارية، إلى جانب تحمل المصرف مسؤولية التنظيم والاشراف على القطاع المصرفي وتكليفه بمهمة الملجا الاخير للاقراض¹⁵⁰، يتم تقديم القروض للبنوك التجارية والمتخصصة لقاء ضمانات تتمثل بالسندات الحكومية¹⁵¹. بعد عام (1956) قامت الحكومة العراقية باجراء تعديلات على قانون المصرف الوطني التي كان أبرزها، ابدال اسم " المصرف الوطني العراقي " بـ " البنك المركزي العراقي "، وزيادة رأس مال البنك إلى (15) مليون دينار عراقي، يدفع من قبل الحكومة العراقية¹⁵².

خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أصدرت الحكومة العراقية قانون البنك المركزي ذي الرقم (64) لعام (1976)، الذي نص في مادته السادسة على أن تكون أهداف البنك المركزي العراقي متمشية مع توجه السياسة الاقتصادية في تحقيق الفلسفة الاشتراكية للحكومة، ويعمل على توفير الموارد النقدية والمالية اللازمة لتحقيق الخطط التنموية الحكومية¹⁵³. هذه الفلسفة جعل البنك المركزي يتبع ستراتيجية مسايرة Subservient للتوجهات الحكومية، مما أدى إلى تأثر الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل واسع، فبدأت أسعار السلع والخدمات بالتوجه ناحية الارتفاع النسبي، بسبب مسايرة المعروض النقدي للانفاقات التنموية مقابل وضع حقيقي صلب، على الرغم من وجود محاولات لرفع مستوى القطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعية) وتحسين البنى التحتية لكن الاضطرابات السياسية في تلك الفترة قد تكون عامل في عدم الوصول للمستوى المرغوب للتنمية. كما أنه في فترة الثمانينات بوجود الحروب قد أدى إلى تزايد النفقات العسكرية للحكومة، فكان لابد من تمويل تلك الانفاقات لذا لجأت الحكومة إلى الاعتماد على مصادر منها الواردات النفطية وشراء الاحتياجات العسكرية والمدنية بالآجل.

149- البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي (1947 - 1972): ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي، مطابع ثنيان، بغداد، العراق، 1972، ص 86.

150- الغالبي، عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مصدر سابق، ص 132 - 133.

151- وهم، بدر غيلان، السوق النقدية والمالية في العراق، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2009، ص 59.

152- السامرائي، سعيد عبود، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ط 1، مطبعة دار البصري، بغداد، العراق، 1969، ص 105 - 106.

153- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة (1976)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 2533، 1976، ص 4. القانون منشور على الموقع الإلكتروني للسلطة القضائية الاتحادية:

<http://www.iraqlid.gov.iq/LoadLawBook.aspx?SC=120120066646396>

كما أن اعتماد الحكومة على التمويل عبر سياسة النقد الرخيص (Cheap Money Policy) أي عبر البنك المركزي العراقي) بعد فرض العقوبات الاقتصادية والحرب العراقية مع التحالف الدولي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان لها انعكاسات تراكمات على سياسة البنك المركزي وتعميق تبعيتها ومسايرتها للسياسة المالية الحكومية، حيث باتت الموازنة الحكومية تمول من خلال التمويل بالعجز بصورة مطلقة. لذلك ورث البنك المركزي العراقي بعد التغيير السياسي في العراق في عام (2003) عبء اقتصادي ونفدي كبير، تمثل بتدهور صافي ثروة البنك من خلال تراكم الديون الحكومية الرديئة التحصيل، وارصدة مجمدة في جانب موجوداته تعرضت معظمها للتسويات من قبل الدائنين الخارجيين للحكومة، كما تحملت الميزانية العمومية للبنك للديون الحكومية الخارجية¹⁵⁴. لذا قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار قانون جديد للبنك المركزي ذي الرقم (56) لعام (2004)، الذي جاء فيه إن الغرض من إنشاء البنك المركزي هو من أجل احداث تغيير اقتصادي ونفدي مقبول في البلد، ومعالجة مشاكل السياسات الاقتصادية للنظام الحكومي السابق¹⁵⁵.

مما سبق يتبين أن البنك المركزي العراقي في علاقته مع الحكومة مر بمراحل تاريخية بدأت من مرحلة التأسيس كان التوجه فيه بالدرجة الأساس تحقيق الاستقلال الاقتصادي للعراق من الهيمنة الخارجية، ليكون المؤسسة العامة التي تعمل على تنفيذ توجهات السياسة الاقتصادية والنقدية للحكومة العراقية بما يحقق المصلحة العامة للبلد. أما المرحلة التالية فكانت أهم سمة فيها هو تبعية البنك المركزي العراقي للتوجهات الاقتصادية للحكومة وتحقيق أهدافها دون الاهتمام للتبعات التي تلحق بمثل هذه التبعية، ولا للدور المهم الملقى على عاتق البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية، لذا كان لذلك اضرار سلبية على الجوانب النقدية والاقتصادية. المرحلة الحالية فإنّ البنك المركزي توجه لتحقيق الاستقلالية بعيداً عن التأثير الحكومي، لذا فأعطى ذلك الحرية الكافية لتحقيق سياسته في الجانب النقدي. على الرغم من وجود بعض المحاولات الحكومية في التدخل في شؤون واعمال البنك، فضلاً عن وجود التأثيرات للتوجهات الاقتصادية للحكومة.

154- الشبيبي، سنان، ملاحح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 4 - 7.

155- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3982، 2004، ص 11.

ثانياً: التشريعات القانونية الحديثة التي تحدد علاقة البنك المركزي العراقي بالحكومة:

إنّ المؤسسات الحكومية والنقدية تعمل من خلال إطار قانوني تنظم عملها وتحدد صلاحياتها، كما توضح طبيعة ودرجات العلاقات البنينة بين تلك المؤسسات. لذا فإنّه بعد التغيير السياسي في العراق في نيسان من عام (2003) تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات لتنظيم عمل المؤسسات الحكومية، كذلك المؤسسات التي تعد من الهيئات المستقلة كالبنك المركزي. كما ليكون الإطار القانوني في الفلسفة الاقتصادية الجديدة المتبناة من قبل النظام السياسي الجديد، في تحقيق مبدأ الحرية الاقتصادية. لتحديد طبيعة العلاقة القانونية بين البنك المركزي والسلطة الحكومية في العراق من خلال أبرز التشريعات القانونية التي صدرت بعد عام (2003)، هي كالآتي:

1- قانون الإدارة المالية والدين العام¹⁵⁶: الهدف من إصدار هذا القانون احداث تغيير جوهري في البنية الاقتصادية في العراق، من خلال ادخال اصلاحات في إدارة المالية العامة لغرض زيادة امكانية الاعتماد على السياسة الضريبية، وزيادة شفافية مراحل صياغة الموازنة الفدرالية، كذلك يعمل القانون على تنظيم إصدار وتسديد الدين العام لغرض دعم تمويل الحكومة، فيكون هذا الدين على شكل قروض محلية أو خارجية، أو قروض قصيرة الأجل أو إصدار سندات مالية، يتم إدارة هذه الإصدارات واسترداد السندات المالية عن طريق البنك المركزي العراقي كوكيل للحكومة الفدرالية، كذلك يوقع على القروض وعقود الضمان الحكومية، ويتعاقد مع البنك المركزي للحصول على الخدمات اللازمة لتنفيذ القرارات الخاصة بإصدار السندات والحوالات المالية. كما ينص القانون على فتح حساب مصرفي للخزينة لأمرار جميع الإيرادات والنفقات الحكومية، تقوم وزارة المالية بمراقبة هذا الحساب ويصونه البنك المركزي العراقي. يضاف إلى أن القانون يبين العلاقة الفنية بين الموازنة الفيدرالية وميزانية البنك المركزي، من خلال فقرة الإيرادات الحكومية المتأتية من تحويلات الأرباح الفائضة من البنك المركزي العراقي، وفقرة النفقات الخاصة بتحويلات الحكومة للبنك المركزي لتأدية التزاماتها. كما نص هذا القانون على تشكيل لجنة من قبل وزارة المالية لضمان استمرار حساب صندوق تنمية العراق * (Development Fund for Iraq (DFI)، حيث تناط لهذه اللجنة مسؤولية إدارة عوائد النفط، وتتكون هذه اللجنة من افراد يختارهم مجلس الوزراء على أن تتضمن على الاقل وزراء المالية والنفط والبنك المركزي العراقي (كجهة لها صلاحية تقديم النصائح والمشورة للجنة).

156- الجمهورية العراقية، قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3984، 2004، ص 106 - 117.

* سيتم الإشارة إلى صندوق تنمية العراق (DFI) في فقرة لاحقة.

2- التشريعات القانونية الخاصة بالبنك المركزي العراقي: بعد عام (2003) صدرت مجموعة من التشريعات التي تتناول تنظيم الدور الاقتصادي والنقدي للبنك المركزي، كذلك علاقة البنك المركزي العراقي بالحكومة. ففي الدستور العراقي الجديد تم الاقرار بإن البنك المركزي العراقي هو هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، ويكون مسؤولاً أمام مجلس النواب الذي له الحق في استجواب مسؤولي البنك المركزي باعتباره إحدى الهيئات المستقلة عن الحكومة¹⁵⁷. الذي كان قد تم اقراره من قبل السلطة الائتلافية آنذاك من خلال إصدار قانون البنك المركزي الجديد في عام (2004) لاحداث تغييرات في الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة البنك، وإيجاد بنك مركزي مستقل بغية تحقيق أهدافه في تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة على ثباتها، والعمل على إيجاد ورعاية نظام مالي ضمن مبدأ المنافسة بين قوى السوق، وتعزيز التنمية المستدامة، وتوفير فرص العمل والرخاء في العراق. إن هذا القانون قد حاول استبعاد تأثير الحكومة عن أهداف ومهام البنك، وضمان الاستقلالية للبنك المركزي. فقد نص قانون البنك على أن لا يتلقى البنك اية تعليمات من أي شخص أو جهة بما فيها الجهات الحكومية، ولا يحق لأي شخص أو جهة التأثير في أي عضو من أعضاء صنع القرار في مجلس إدارة البنك، كما لا يحق لأي جهة أن تتدخل في نشاط البنك المركزي. كما أن محافظ البنك ونائبيه وأعضاء المجلس الآخرين لا يحق لهم تولي أي منصب وظيفي في المؤسسات الحكومية والخاصة، أو الانتماء للهيئة التشريعية كعضو. ولا يحق للحكومة اقالة أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك، بما فيهم المحافظ ونائبيه الا في حالات خاصة تتعلق بصدور حكم من محكمة تدين الشخص المعني في قضايا جرمية وفساد إداري ومالي، أو لسوء إدارته بسبب عدم صلاحيته لإدارة وظيفة عامة، أو لانتهاكه إحدى فقرات التشريعات القانونية.¹⁵⁸

تكلف الحكومة البنك المركزي العراقي بالقيام ببعض الاعمال نيابةً عن الحكومة، التي قد تنحصر بعضها بمهام تقليدية يقوم بها أي بنك مركزي، فضلاً عن محاولة لتعزيز التناغم بين السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة مع السياسة النقدية للبنك المركزي. من الممكن توضيح هذه الاعمال بالآتي¹⁵⁹:

أ- **التشاور مع الحكومة:** يقوم البنك المركزي بعقد اجتماعات دورية منتظمة مع مسؤولي الحكومة لتبادل المعلومات والآراء عن مدى امكانية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، حسب المسؤوليات والمهام الملقاة لكل من الحكومة والبنك.

157- الجمهورية العراقية، دستور جمهورية العراق، المادة (103)، الفقرتين (أولاً وثانياً).

158- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، مصدر سابق، ص 9.

159- المصدر نفسه، ص 21 - 22.

ب- القيام باعمال بالنيابة عن الحكومة: يؤتمن البنك بالقيام بالاعمال المحاسبية والمصرفية لصالح الحكومة، وتأدية العمليات المالية بسعر السوق فيما يتعلق بالودائع أو عمليات النقد الأجنبي أو أي عملية أخرى محلية ودولية، فضلاً عن هذه الاعمال فإن البنك بصفته بنك الحكومة ووكيلها المالي يشترك مع الحكومة في المشاورات مع المؤسسات والمنظمات الدولية في مسألة الاقتراض، أو تسديد القروض وفوائدها المترتبة على الحكومة، أو تسديد الالتزامات لهذه المؤسسات نتيجة انتماء العراق لعضويتها.

يشار إلى أن الميزانية العمومية السنوية للبنك المركزي العراقي ترتبط بالهيئات التنفيذية والتشريعية، فإذا واجهت الميزانية عجزاً فإنه يتم تغطيته عن طريق رفع طلب من وزارة المالية للمساهمة في رأس المال نيابة عن الدولة، من ثم يقوم وزير المالية برفع الطلب إلى الهيئة التشريعية للحصول على موافقتها على المساهمة بالمبلغ المطلوب وتقديمه للبنك المركزي خلال الفترة اللازمة لتغطية العجز¹⁶⁰.

لغرض اجراء اصلاحات الجوانب الاقتصادية والنقدية فقد تبنت الجهات الحكومية عدد من التشريعات التي تعزز مكانة البنك المركزي العراقي، من خلال منحه الآليات والتقنيات القانونية اللازمة ليمارس البنك دوره في معالجة المشكلات الاقتصادية والنقدية، وتعزيزاً لمبدأ الاستقلالية للبنك المركزي من خلال توكيله مهام التنظيم والاشراف على القطاع المصرفي والمالي، كذلك ليأخذ البنك دوره في معالجة الوضع الأمني الذي يمر به البلد في الوقت الحاضر. لذا تم تشريع قانون المصارف ذي الرقم (94) لعام (2004)، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ذي الرقم (39) لعام (2015)، فضلاً عن قوانين أخرى سيتم توظيفها حسب الحاجة في بعض فقرات هذا الفصل. فقانون المصارف يعزز التحول من فلسفة التخطيط الاقتصادي إلى اعتماد مبدأ آلية السوق، فلا يجوز لأي سلطة حكومية أن تنظم النشاطات الاقراضية والائتمانية للبنوك العاملة في العراق، كما أن هذا القانون يشجع القطاع المصرفي الخاص المحلي والأجنبي عبر وجود مؤسسة نقدية ذات موثوقية عالية تتمثل بالبنك المركزي العراقي، لأن هذه المؤسسة تم تعزيزها بالتشريع اللازم عبر قانونها الجديد الذي تم الإشارة إليه سابقاً. فمن مسؤوليات البنك المركزي منح البنوك الترخيص اللازم لممارسة اعماله المصرفية في العراق، وعلى هذه البنوك أن تقدم الاشعارات والتقارير الدورية للبنك المركزي العراقي بشأن انشطتها المصرفية والائتمانية. كما أن من حق البنك المركزي الغاء الترخيص الخاص بالبنك الخاص إذا مارس أو تورط في اعمال احتيالية أو غسلًا للأموال أو تمويلًا للارهاب¹⁶¹، قد تم تعزيز

160- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، مصدر سابق، ص 12.

161- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الجمهورية العراقية، قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3980، 2004، ص 42.

هذا الدور بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في عام (2015)، حيث إن هذا القانون أعطى الإطار القانوني ليساهم البنك المركزي في معالجة مشكلة الفساد الإداري والمالي المستشري في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية عبر الحد من تسريب الأموال المتأتية من الأنشطة المشبوهة للقطاع المصرفي لاعطاء الشرعية لهذه الأموال، كما أن هذا القانون وضح دور البنك المركزي في الحد من عملية تمويل الارهاب من خلال تعاون البنك مع لجنة تجميد أموال واصول الارهابيين المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فيتم تجميد أموال الارهابيين الذين تم تصنيفهم دولياً عبر لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، أو بناءً على طلب إحدى الدول، أو حسب التصنيف الوطني عبر الجهات التشريعية والتنفيذية ذات العلاقة. لتنسيق هذا الدور بين البنك والحكومة فقد نص القانون على تشكيل مجلس لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي العراقي، يتألف من محافظ البنك المركزي رئيساً للجنة، ونائباً للرئيس، ومدير عام مكتب مكافحة غسل الأموال، وممثل عن الوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة، إضافة لقاضي يتم ترشيحه من قبل مجلس القضاء الأعلى. يعمل هذا المجلس على عدد من المهام منها:

رسم سياسات وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وتطويرها ومتابعة تنفيذها. تطوير الوسائل والمعايير لكشف اساليب غسل الأموال والتمويل. إصدار الضوابط التي تتضمن حدود المبالغ النقدية والصكوك القابلة للتداول لغرض شمولها المراقبة لتنقل الأموال. وغيرها من المهام الأخرى¹⁶².

162- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الجمهورية العراقية، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (39) لعام (2015)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4387، 2004، ص 7 - 16.

ثالثاً: المؤشرات التي تحدد درجة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة:

يمكن تحديد درجة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة من خلال أهم المؤشرات الآتية:

1- **المؤشر التنظيمي والإداري بين الحكومة والبنك المركزي:** فهذا المؤشر يحدد صلاحيات الحكومة ودرجة تأثيرها في قرارات مجلس إدارة البنك المركزي. يتألف مجلس إدارة البنك المركزي العراقي من: محافظ البنك ونائبيه، وثلاثة من كبار المدراء في البنك، وثلاثة أعضاء آخرين ممن لديهم الخبرة المالية والمصرفية والقانونية المناسبة. ويشترط على أعضاء هذا المجلس أن يمتنعوا من تولي أي منصب حكومي أو خاص اثناء اشغالهم للمناصب الإدارية والوظيفية في البنك المركزي¹⁶³. من هنا فإنه لا يوجد أي نسبة للتمثيل الحكومي في البنك بالتالي ضعف التأثير الحكومي على مهام وأهداف البنك المركزي العراقي، لكن في أواخر عام (2012) قامت الحكومة باقالة محافظ البنك المركزي الاسبق، وإناطة مهام المحافظ لرئيس ديوان الرقابة المالية، مما قد اربك عمل البنك وانعكس ذلك على الاقتصاد العراقي بالأخص في محاولاته للسيطرة على ارتفاع الأسعار عبر التحكم بأسعار الصرف الأجنبي، التي تبناها البنك المركزي العراقي كسياسة لتحقيق هدفه في تحقيق الاستقرار السعري لينعكس على استقرار الاقتصاد في النهاية.

2- **مؤشر انسجام السياسة النقدية للبنك مع السياسة الاقتصادية:** رسخ قانون عام (2004) لحرية البنك المركزي العراقي في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها، فتتخذ هذه السياسة بعيداً عن أي تعليمات أو توجيهات من قبل أي جهة حكومية أو خاصة. كما بين القانون أن البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة والمسؤولة عن السياسة النقدية في البلد، والمسؤول أيضاً عن سياسة الصرف الأجنبي، وإصدار العملة العراقية وإدارتها، وله الحرية في منح التراخيص للبنوك المحلية والأجنبية للعمل في البلد¹⁶⁴. إنّ منح البنك المركزي الحرية في سيطرته على السياسة النقدية لها آثار ايجابية على الاقتصاد من خلال رسمه للسياسة النقدية التي تتماشى مع السياسة الاقتصادية للحكومة. حيث أشار قانون البنك إلى لزوم اجتماع ممثلي كلا من البنك المركزي ووزارة المالية بغرض تنسيق السياستين النقدية والمالية، وضرورة تقديم النصح والمشورة للحكومة بشرط أن تكون ضمن اختصاصات البنك المركزي العراقي¹⁶⁵. كما تم الإشارة له سابقاً إلى أن سياسة البنك المركزي العراقي بعد التغيير السياسي قد حددت هدف تحقيق الاستقرار في معدل التضخم، بالمقابل فإن الاجراءات الحكومية قد توجهت بشكل عام باتجاه تبني سياسات لمعالجة ظاهرة البطالة بين الشباب،

163- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، مصدر سابق، ص 13.

164- المصدر نفسه، ص 9 - 10.

165- المصدر نفسه، ص 21.

فضلاً عن اجراءات في مجال رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية والمشتقات النفطية بحيث أثرت في رفع معدل التضخم، بما يتعارض مع سياسة البنك وتضعف من فعالية اجراءاته.

3- مؤشر ارتباط الميزانية العمومية للبنك المركزي بالموازنة المالية للحكومة: بسبب الآثار السلبية للتمويل الحكومي عن طريق البنك المركزي فقد نصت المادة (26) من قانون البنك المركزي لعام (2004) على حظر اقراض الحكومة، فلا تمنح الحكومة أو مؤسساتها العامة أي اعتمادات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة، عدا البنوك الحكومية حسب مبدأ الملجا الاخير للاقراض¹⁶⁶. بذلك فقد اعتمدت الحكومة العراقية على مواردها الذاتية، لكون العراق بلد ريعي فال مورد الأساسي لتمويل الانفاقات العامة هو من بيع النفط، لذا اصبحت العلاقة بين البنك المركزي والحكومة تتم من خلال مبادلة الدولار الأمريكي (المتحصل عليه من بيع النفط) بالدينار العراقي، لتمثل هذه المبادلة هي مبادلة بين الميزانية العمومية للبنك المركزي والموازنة الحكومية. وتمثل نسبة اعتماد الحكومة على هذه العملية التبادلية في تمويل انفاقها العام ما بين (60%) إلى (70%)، أما المتبقي من هذه النسبة فتعتمد الحكومة على مصادرها المحلية والخارجية (كالديون العامة التي تدار من قبل البنك المركزي العراقي)¹⁶⁷. بذلك فإن القانون الجديد قد فصل بين البنك المركزي العراقي والموازنة الحكومية من جهة تمويل الموازنة، وربطها من جهة الدور الصيرفي والنقدي للبنك المركزي.

166- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، مصدر سابق، ص 22.
167- صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 91، 2012، ص 11.

رابعاً: المهام المالية والمصرفية التي يقدمها البنك المركزي العراقي للحكومة:

يعدّ البنك المركزي العراقي بنك الحكومة العراقية ومستشارها ووكيلها المالي الذي يوافر مجموعة من الخدمات على المستوى العملي مثل الايداع الحكومي وإدارة ديونها. لذا سيتم حصر أهم المهام التي يقوم بها البنك المركزي في الفقرات الآتية:

1- إدارة الحسابات الخاصة بصندوق تنمية العراق (DFI): تأسس الصندوق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1483) لعام (2003)، ويكون في عهدة البنك المركزي العراقي. يتم ايداع (95%) من عائدات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق، أما نسبة (5%) المتبقية فتودع في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات¹⁶⁸.

يعدّ البنك المركزي العراقي هو المسؤول عن إدارة حساب الصندوق بالنيابة عن وزارة المالية، من خلال تسجيل مقبوضات ومدفوعات الصندوق في سجلات البنك حسب ما تقرره الحكومة العراقية¹⁶⁹. يتكون حساب صندوق تنمية العراق من حسابات مصرفية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وبعد قرار الرئيس الأمريكي ايقاف الحماية الأمريكية لصندوق تنمية العراق تم فتح حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق) المرقم بـ (300600) ذلك بتاريخ (27 / 5 / 2014)، حيث قامت الحكومة العراقية بوضع آلية جديدة يتم بموجبها نقل الايرادات النفطية بشكل يومي من حساب تحصيل النفط إلى حساب البنك المركزي العراقي الموجود لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، من ثم تحويل الأموال بالدولار الأمريكي إلى الحساب اللاحق¹⁷⁰.

لتوضيح دور البنك المركزي العراقي في إدارة حسابات صندوق تنمية العراق فقد تم اعداد الجدولين (11 و 12)، والشكل (7). فمن الجدول (11) يتضح إنّه خلال المدة التي كان المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يمارس مهامه في إدارة حسابات الصندوق مع البنك المركزي العراقي التي هي من (2003) إلى (2010)، فقد بلغت المقبوضات النقدية* الإجمالية (270721) مليون دولار

168- مجلس الأمن الدولي، القرار الخاص بالحالة بين العراق والكويت: المرقم (1483) لعام (2003)، ص 5 - 8. القرار منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SCRes03.htm>

169- مكتب المفتش العام لسلطة الانتلاف المؤقتة، المراقب المالي لسلطة الانتلاف المؤقتة: أنظمة الرقابة على إدارة الأموال النقدية في صندوق تنمية العراق، 2004، ص 1. متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.cofe-iq.net>

170- وزارة المالية العراقية، صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق: القوائم المالية لعام (2015)، ص 4. القوائم منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.mof.gov.iq>

* المقبوضات النقدية تتكون من: ايرادات بيع النفط ومنتجات النفط المصدر، مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق، الفوائد المقبوضة، القروض المستلمة، مقبوضات أخرى.

أمريكي، أما المدفوعات النقدية* الإجمالية فقد بلغت (263169) مليون دولار أمريكي، بالتالي سجل صندوق تنمية العراق خلال هذه المدة فائضاً مقداره (7552) مليون دولار أمريكي، حيث خلال هذه المدة شهد العراق تذبذباً نسبياً في الانتاج النفطي، بسبب عدم الاستقرار السياسي والعمليات الارهابية التي كانت تشن على بعض الانابيب النفطية. بعد استلام الحكومة العراقية ممثلة بلجنة الخبراء الماليين فقد سجلت المقبوضات النقدية انخفاضاً نسبياً في عام (2014) حيث بلغت (79977) مليون دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض بلغت (6.7- %). أما بالنسبة للمدفوعات النقدية المسجلة لدى البنك المركزي العراقي في نفس العام فقد بلغت (85675) مليون دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض (12.1- %)، ليسجل الصندوق عجزاً بلغ (5698-) مليون دولار أمريكي. يلاحظ أيضاً أن عام (2015) قد سجل اقل قيمة للمقبوضات والمدفوعات النقدية فقد بلغت على التوالي (48692 و 47018) مليون دولار أمريكي، وبنسب انخفاض سنوية (39.1- % و 45.1- %) على التوالي، بفائض في الصندوق بلغ (1674) مليون دولار أمريكي. يعود سبب ذلك إلى أن مبالغ بيع النفط المصدر ومنتجات النفط لعام (2015) لم يتم ايداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط ضمن القوائم المالية للصندوق، حيث تم ايداع تلك المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو) ثم سجلت كإيراد للخزينة العامة¹⁷¹.

الجدول (11)

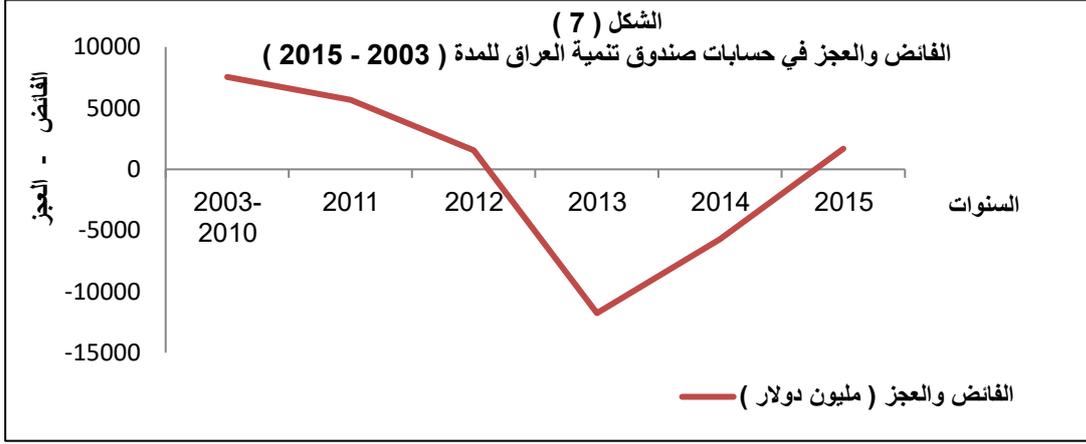
الفائض والعجز حسب حسابات صندوق تنمية العراق المسجلة لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2015) (مليون دولار أمريكي)

السنوات البنود	2015	2014	2013	2012	2011	2003 - 2010*
المقبوضات النقدية	48692	79977	85682	89623	78694	270721
نسبة التغير السنوية	39.1-	6.7-	4.4-	13.9	—	—
المدفوعات النقدية	47018	85675	97446	88073	73024	263169
نسبة التغير السنوية	45.1-	-12.1	10.6	20.6	—	—
الفائض والعجز**	1674	5698-	11764-	1550	5670	7552

المصدر:

- * الجمهورية العراقية، تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة لعام (2011)، ص 19 - 20. التقرير منشور على موقع لجنة الخبراء الماليين الآتي:
<http://www.cofe-ig.net>
 - وزارة المالية العراقية، صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق: القوائم المالية للمدة (2011 - 2015). القوائم منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.mof.gov.iq>
 - نسب التغير السنوية من عمل الباحث، وهي نسب مئوية (%).
 ** الفائض أو العجز = المقبوضات النقدية - المدفوعات النقدية.

* المدفوعات النقدية تتكون من: التحويلات إلى وزارة المالية، خطابات الاعتماد للوزارات الحكومية، مدفوعات أخرى.
 171- وزارة المالية العراقية، صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق: القوائم المالية لعام (2015)، مصدر سابق، ص 6.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (11).

كما مبين بالجدول (12) فقد انخفضت الارصدة المحولة للبنك المركزي العراقي عبر الحساب اللاحق من ثم إلى الحكومة العراقية بتحويل تلك الارصدة إلى وزارة المالية في نهاية عام (2015) رصيماً مقداره (2369) مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض بلغت (-88.4 %)، عن عام (2014) الذي سجلت مبالغ التحويل للحساب ما مقداره (20471) مليون دولار أمريكي، يعود هذا الانخفاض كما أوضحنا سابقاً إن الحكومة قررت تحويل مبالغ بيع النفط العراقي إلى حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو).

الجدول (12)
التحويلات إلى الحساب اللاحق الخاص بوزارة المالية العراقية للعامين (2015 و 2014)

السنوات	البند
2015	2014
2369	20471
-88.4	—
	الرصيد (مليون دولار أمريكي)
	نسبة التغير السنوية (%)

المصدر: وزارة المالية العراقية، صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق: القوائم المالية لعام (2015). القوائم منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.mof.gov.iq>

- نسبة التغير السنوية من عمل الباحث.

2- خدمة الايداع للحكومة: من المهام التقليدية للبنك المركزي العراقي الحق في إدارة حسابات الدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات التابعة لها، عبر حفظ هذه الحسابات في سجلات البنك باعتباره بنك الحكومة. تعمل حركة الايداعات الحكومية في حسابات البنك المركزي العراقي كمؤشر لتقدير وتحديد المركز المالي للحكومة، بالتالي تقدير التوجه الانفاقي للحكومة وتأثيراته الاقتصادية، أو الفجوة التي قد تنجم من قلة الانفاقات الحكومية، إضافة إلى تقدير التوجه التمويلي الحكومي وتأثيراته، أو التأثير الناجم من الاعتماد على الاقتصاد الوطني لتمويل موازنة الحكومة. هذا سيساعد البنك المركزي في وضع الاجراءات التي ينبغي من خلالها معالجة أي خلل قد ينجم من توجهات الحكومة

في سياستها المالية، مما قد يساعد البنك المركزي في زيادة فاعلية سياسته النقدية، هذا الأمر يتطلب زيادة التنسيق والتناغم بين سياسة البنك وسياسة الحكومة في الجانب المالي.

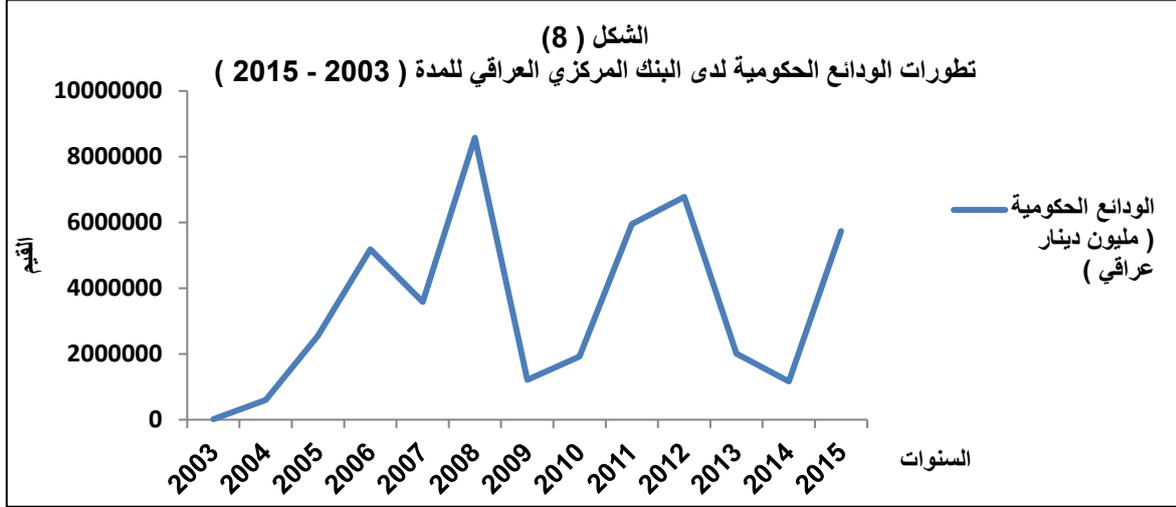
لدراسة وتحليل حركة الايداعات الحكومية في البنك المركزي العراقي تم اعداد الجدول (13) والشكل (8) حيث يلاحظ التذبذب النسبي للايداعات، فقد زادت الودائع الحكومية في البداية بنسبة مرتفعة نسبياً التي بلغت (3815.5%)، من خلال زيادة الودائع الحكومية من (15238) مليون دينار عراقي في عام (2003) إلى (596643) مليون دينار عراقي في العام التالي. من ثم تصاعدها النسبي حتى عام (2009) حيث بلغت الودائع (1215112) مليون دينار عراقي، بنسبة انخفاض بلغت (85.8%)، مؤشرة إلى تدني المركز المالي الحكومي، جاء ذلك نتيجة تأثير الإيرادات الحكومية بالأزمة المالية العالمية وانعكاسها على أسعار النفط العالمية. بعد ذلك العام تصاعدت مبالغ الودائع الحكومي، عدا عامي (2013 و 2014) حيث بلغت على التوالي (2004309 و 1163876) مليون دينار عراقي، وبنسب انخفاض (70.4% و 41.9%) على التوالي، يعود ذلك إلى انخفاض الواردات المالية لبيع النفط العراقي، حيث شهدت أسعار النفط في تلك العامين انخفاضات كبيرة انعكست على اقتصاديات الدول النفطية ومنها العراق. أما في عام (2015) فقد شهدت الودائع الحكومية تحسناً كبيراً حيث بلغت (5739976) مليون دينار عراقي، وبنسبة زيادة بلغت (393.2%)، ممكن ربط ذلك مع التحسن الذي شهده الوضع المالي للحكومة.

الجدول (13)
الودائع الحكومية في البنك المركزي العراقي للمدة (2003 – 2015)، وأهميتها النسبية

السنوات البنود	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الودائع (مليون دينار عراقي)	5739976	1163876	2004309	6777269	5947820	1924143	1215112	8576728	3583021	5181604	2550695	596643	15238
نسبة التغير السوية	393.2	-41.9	-70.4	13.9	209.1	58.4	-85.8	139.4	-30.9	103.1	327.5	3815.5	—
الأهمية النسبية*	7.9	1.4	2.1	7.7	7.6	2.7	1.9	12.7	7.3	11.5	6.9	2.1	0.3

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- نسب التغير السنوية من اعداد الباحث، وهي نسب مئوية (%) .
- * تم احتساب الأهمية النسبية للايداع الحكومي من قبل الباحث، بالاعتماد على البيانات المنشورة في النشرات السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وهي نسب مئوية (%) .



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (13).

أما بالنسبة للأهمية النسبية للودائع الحكومية بالنسبة لمجموع المطلوبات في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي فتشير إلى درجة الارتباط بين ميزانية البنك والموازنة الحكومية، وتأثير الإيرادات النفطية في فقرات الميزانية العمومية للبنك. من خلال دراسة الجدول (13) يلاحظ التذبذب النسبي لهذه الأهمية مع تذبذب الودائع الحكومية المرتبطة بالإيرادات النفطية، فقد بلغت أعلى نسبة مساهمة (12.7%) ذلك في عام (2008)، يقابلها في العام نفسه نسبة زيادة في الودائع الحكومية حيث بلغت (139.4%). بعد ذلك تذبذبت إلى أدنى مستوى لإسهام الودائع ذلك في عام (1.4%)، مقابل نسبة انخفاض في الودائع حيث بلغت (41.9%).

3- المشاركة والتنسيق في إدارة الدين الحكومي: يشترك البنك المركزي العراقي مع الحكومة في إدارة عمليات الاقتراض (الدين) المحلية والأجنبية التي تقوم بها الحكومة، كما مبين بالآتي:

أ- الدين الحكومي الداخلي: حسب الملحق (1) فإن هيكل الدين الحكومي الداخلي للمدة (2003 - 2006) يتكون من: الأموال التي سحبت على المكشوف Overdraft من الحساب الجاري للحكومة العراقية لدى البنك المركزي، وحوالات الخزينة الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية والبنك المركزي العراقي. أما النشرات الإحصائية للمدة (2007 - 2015) فقد قسمت الدين الحكومي الداخلي إلى: الحوالات الموجودة لدى القطاع المصرفي، والديون على وزارة المالية العراقية. تشكل نسبة الديون الحكومية الداخلية من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة ما بين (18.7%) إلى (1.6%). حيث الاتجاه العام لنسبة هذه الديون من إجمالي الناتج هو بالانخفاض النسبي، عدا تصاعده في عامي (2014 و2015)، فقد تصاعدت إلى (3.7% و11.3%) على التوالي، بسبب الحاجة للأموال من قبل الحكومة التي عانت من نقصها نتيجة انخفاض أسعار النفط والحرب على الارهاب (داعش).

أدى نمط الحكومة السابقة في تمويل موازنتها إلى تراكم الديون عليها بالأخص البنك المركزي العراقي، فقد بلغت الأموال المسحوبة على المكشوف من قبل الحكومة لغاية عام (2006) ما مقدارها (1820871) مليون دينار عراقي، بنسبة إسهام نسبية في مجموع الدين الحكومي (34.3 %)، أما نسبة إسهام حوالات الخزينة في الدين الحكومي فبلغت (65.7 %)، حيث بلغت قيمتها (3486137) مليون دينار عراقي، ليكون بذلك مجموع الديون الحكومية في ذلك العام ما مقدارها (5307008) مليون دينار عراقي، بنسبة انخفاض بلغت (15.2 %). يرجع ذلك لجدولة هذه الديون، فقد تم في عام (2005) توقيع اتفاقية بين البنك المركزي ووزارة المالية بغرض إعادة جدولة ديون الوزارة البالغة (5055508) مليون دينار عراقي كما هي في نفس العام، حيث يتم سداد الدين على (30) قسط ربع سنوي متساوي بقيمة (179796) مليون دينار عراقي لكل قسط وبفائدة سنوية (5 %)، استحق أول قسط بتاريخ (31 / 3 / 2006). يتم تمويل هذه الاقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار حوالات الخزينة المضمونة من قبل الحكومة، وتحمل فائدة سنوية بنسبة (5 %)، يتم بيع الحوالات من خلال مزادات حوالات الخزينة¹⁷².

فقام البنك المركزي العراقي باجراء ما يقارب (186) مزاداً وبإصداريات مختلفة خلال المدة (2004 - 2015)¹⁷³.

يشار إلى أن وزارة المالية توقفت عن دفع اقساط دينها لعام (2008) التي كان يجب دفعها في عام (2009) نتيجة الأزمة المالية والأوضاع الأمنية التي كانت تمر بالبلد آنذاك. فنلاحظ من خلال الملحق (1) إن الديون الحكومية في عام (2009) قد سجلت ارتفاعاً يصل إلى قيمة (8434049) مليون دينار عراقي، بنسبة ارتفاع بلغت (89.3 %). أما في عامي (2014 و 2015) فقد بلغ إجمالي الدين الحكومي على التوالي (9520019 و 21667223 *) مليون دينار عراقي، بنسبة زيادة بلغت (123.7 % و 127.6 %). يرجع سبب ذلك لانخفاض السيولة النقدية لدى الحكومة مقابل تزايد نفقاتها، حيث تزايدت النفقات الحكومية بعد احتلال التنظيم الارهابي (داعش) لمدن عراقية التي أدت إلى تزايد النفقات العسكرية والاعانات المقدمة للنازحين. الملاحظ أيضاً من الملحق (1) والشكل (9) إن نسبة إسهام البنوك التجارية خلال المدة (2003 - 2015) في الدين الحكومي الداخلي بدأت بالارتفاع من اقل نسبة لها (4.5 %) إلى أعلى نسبة (89.1 %).

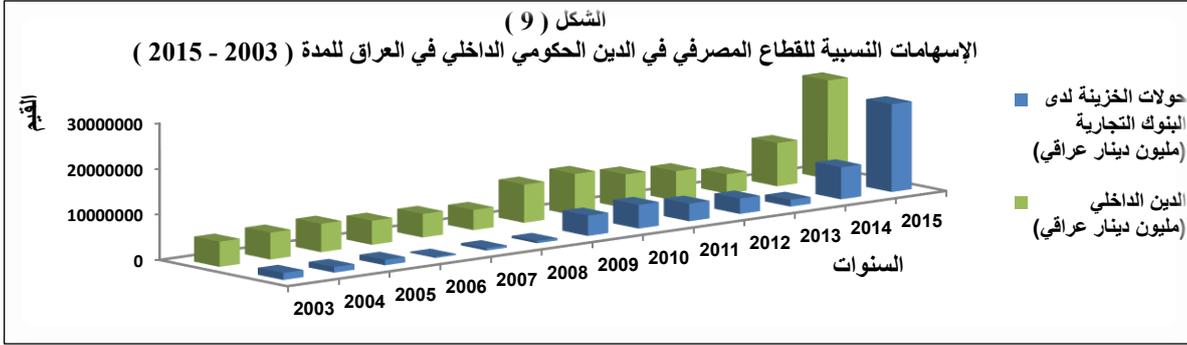
172- وزارة المالية العراقية، وزارة المالية الواقع والطموح: انجازات الوزارة للفترة من (21 / 5 / 2005) إلى (

1 / 12 / 2009)، ج 2، إصدارات الدائرة الاعلامية لوزارة المالية، بدون سنة نشر، ص 96.

173- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004 - 2015)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، صفحات متفرقة.

* يضاف لمجموع الدين الحكومي الداخلي لعام (2015) قروض المؤسسات المالية المحلية لشهر كانون الأول البالغة (10461057) مليون دينار عراقي، ومبالغ سندات التسليم والسندات الوطنية للأشهر الأربعة الأخيرة من العام ذاته البالغة (14525) مليون دينار عراقي، ليصبح إجمالي الدين (32142805) مليون دينار عراقي.

ليشير ذلك إلى تزايد اعتماد الحكومة على القطاع المصرفي في تمويل احتياجاتها من الأموال، كما يشير ذلك إلى اتساع تأثير البنك المركزي على السيولة لدى القطاع المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة، لكن العادات المصرفية المتخلفة للأفراد وانعدام استثماراتهم في حوالات الخزينة، فإن ذلك يخفض من مقدرة البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي فتقل فاعلية سياسته النقدية.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

ب- **الدين الحكومي الخارجي:** إن مشكلة الديون الخارجية تعد من المشاكل الاقتصادية التي ورثتها الحكومة العراقية بعد سقوط النظام السياسي السابق، فهي تتدرج ضمن الديون البغيضة*. لذا عملت الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي لتحرير الاقتصاد من هذه الديون ومن أعباء خدمتها واقساط تسديدها والفوائد المترتبة عليها. قدرت الديون الخارجية بعد عام (2003) ما بين (130000 - 140000) مليون دولار أمريكي، وشكلت ما نسبته (500% - 600%) من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت، كما قدرت الكلفة السنوية لهذه الديون بما يقارب (10000 - 15000) مليون دولار أمريكي سنويا.¹⁷⁴

عملت الحكومة على تكليف وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بالتعاون مع مؤسسات مالية وقانونية من أجل اجراء مفاوضات مع الدول الدائنة والمؤسسات العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي اسفرت عن توقيع عدد من اتفاقيات المساندة الائتمانية الطارئة (SBA) ذلك في الأعوام (2005 و 2007)، التي بموجبها يتم تقديم حزمة من المساعدات التنموية بهيئة منح وقروض ميسرة، بقيمة إجمالية بلغت (3700) مليون دولار أمريكي، صرف صندوق النقد الدولي

* الديون البغيضة **Odious Debt** هي الديون التي تمتلك العناصر الآتية: 1- لم يوافق الشعب على الاقتراض. 2- حصيلته الدين لم تعود بالنفع على عموم الشعب والدولة. 3- علم الجانب الدائن بكل هذه الحقائق في وقت الاقتراض. المصدر:

- Weiss, Martin A., Iraq's Debt Relief: Procedure & Potential Implications for International Debt Relief, Congressional Research Service, U.S.A., 2011, P 11. Web Site: www.crs.gov

174- وزارة المالية العراقية، وزارة المالية الواقع والطموح، مصدر سابق، ص 315.

على شكل ثلاث دفعات نحو (1700) مليون دولار أمريكي لغاية عام (2009)، لمساندة الحكومة العراقية في أزمته المالية والأمنية¹⁷⁵.

كذلك خلال مؤتمر مدريد في (21 / 11 / 2004) تم توقيع اتفاق مع الدول الدائنة المنضوية في نادي باريس، حيث نص الاتفاق على تخفيض الديون الخارجية بنسبة (80%)، التي قدرت قبل التخفيض بـ (51645890) مليون دولار أمريكي. كما تضمن الاتفاق أن يسدد أصل الدين والفوائد على (34) قسط نصف سنوية تبدأ اعتباراً من (2011). كذلك منح العراق فترة سماح لـ (6) سنوات، لا يدفع فائدة خلال الثلاث سنوات الأولى إنما تضاف على أصل الدين، والثلاث سنوات التالية يسدد العراق جزء من الفوائد والباقي يضاف على أصل الدين. لذا قام البنك المركزي بإيداع مبلغ (200) مليون دولار أمريكي لدى بنك انكلترا لتغطية فوائد عام (2009).¹⁷⁶

فيما يخص ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس فقد اطفأت ما نسبته (80% - 100%) من ديونها. كما قام البنك المركزي العراقي باعتباره بنك الحكومة بتسديد المبالغ التالية:¹⁷⁷

- سدد لهذه الدول حوالي (153) مليون دولار أمريكي، وما يقارب (1.8) مليون دولار أمريكي، كفوائد لعام (2009).
- تم شراء دين صربيا (يوغسلافيا سابقاً) البالغ حوالي (2480) مليون دولار أمريكي، بمبلغ (254) مليون دولار أمريكي، سدد قيمة الدين في (20 / 1 / 2008).
- تم شراء دين بلغاريا البالغ حوالي (3500) مليون دولار أمريكي، بمبلغ (360) مليون دولار أمريكي، سدد قيمة الدين في (1 / 7 / 2008).

أما ديون الدائنين التجاريين (بنوك وشركات وغيرهم من القطاع الخاص) فقد قدرت بحوالي (20000) مليون دولار أمريكي، تم الاتفاق على اطفاء ما نسبته (80%) منها، وإصدار بالمتبقي سندات قرض بما يقارب (2800) مليون دولار أمريكي، وبفائدة سنوية (5.8%) تسدد بدفعات نصف سنوية. في عام (2006) تم تحويل البنك المركزي العراقي لتحويل فوائد السندات إلى البنك الأمريكي JPMorgan.

ما سبق يتضح الدور التنسيقي للبنك المركزي العراقي مع وزارة المالية العراقية بعد عام (2003) لغاية عام (2009) في مشكلة الديون الخارجية، أما ما يخص الديون الخارجية بعد ذلك فقد تم

175- The World Bank, Supporting Iraq's Economic Reform Program, 30 / 4 / 2013. Web Site: <http://www.worldbank.org/en/results/2013/04/30/supporting-iraq-economic-reform-program>

176- وزارة المالية العراقية، وزارة المالية الواقع والطموح، مصدر سابق، ص 318 - 319.

177- وزارة المالية العراقية، وزارة المالية الواقع والطموح، مصدر سابق، ص 322 - 323.

اعداد الجدول (14) الذي يوضح اتجاه حجم الديون الحكومية للعالم الخارجي ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010 - 2015). فيلاحظ من الجدول (14) انخفاض نسبي في حجم هذه الديون بشكل عام، فبلغ معدل النمو المركب لهذه الديون نسبة سالبة (0.1- %)، كما أشارت نسب التغير السنوية إلى نسب سالبة عدا عامي (2011 و 2013)، اللذان أشارا إلى ازدياد الديون فبلغ حجمها على التوالي (58477 و 55929) مليون دولار أمريكي، وبنسب سنوية موجبة (8.6% و 1.8%) على التوالي. إن هذه الزيادة في حجم الديون لهذين العامين يرجع إلى لجوء الحكومة للاقتراض من صندوق النقد الدولي لمجابهة الانخفاض في السيولة نتيجة انخفاض الواردات النفطية، فقد بلغت الديون الجديدة بشكل متوالي حوالي (2173 و 3449) مليون دولار أمريكي، وبنسب تغير سنوية بلغت (33.6% و 207.4%) على التوالي. مع عدم وجود تغير نسبي في ديون الدائنين التجاريين على طول المدة المشار لها سابقاً، حيث كانت بلغت (2789) مليون دولار أمريكي. كما عملت الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي على إعادة جدولة الديون الخارجية، فقد تباينت مبالغ الديون المجدولة ما بين (9086 - 14592) مليون دولار أمريكي، وبنسب سنوية متناقصة نسبياً بلغت ما بين (7.3% - 10.4%).

يشار إلى أن الديون الخارجية التي لم يتم معالجتها أو التوصل إلى صيغة لإعادة جدولتها التي أغلبها ديون دول الخليج العربي، فقد تذبذبت على طول المدة لتستقر نسبياً في النهاية بحوالي (40902) مليون دولار أمريكي. إن عدم معالجة أو جدولة هذه الديون لها أعباء سلبية على الاقتصاد العراقي، بالأخص على الاجيال اللاحقة التي ستتحمل عبء تسديدها مع خدماتها التي ستتراكم بمرور الزمن.

الجدول (14)

اتجاه حجم الديون العراقية للعالم الخارجي ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010 - 2015)

السنوات	فروض إعادة الجدولة (مليون دولار أمريكي)	نسبة الدين غير المعالج* (مليون دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي من الناتج الجارية (مليون دولار أمريكي)	النسبة (%)								
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)
2010	12875	39360	1626	37.7	53861	2789	142815	—	10	11	37.7	142815
2011	14592	41712	2173	31.5	58477	2789	185750	8.6	10	11	31.5	185750
2012	12485	41310	1122	25.2	54917	2789	218032	-6.1	10	11	25.2	218032
2013	11578	40902	3449	23.8	55929	2789	234638	1.8	10	11	23.8	234638
**2014	10137	40902	3519	24.6	54558	2789	222042	-2.5	10	11	24.6	222042
**2015	9086	40902	3575	32.6	53563	2789	164422	-1.8	10	11	32.6	164422

المصدر:

- الإعمدة (1، 3، 5، 7، 8) من: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2010 - 2015)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- العمود (10) من: البنك المركزي العراقي، التشرارات الاحصائية السنوية للمدة (2010 - 2015)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- الإعمدة (2، 4، 6، 9، 11) من عمل الباحث.

* الدين غير المعالج يضم ديون دول مجلس التعاون الخليجي.

** الديون والناتج في هاتين السنتين هي تقديرات أولية.

*** لا يتضمن فرض صندوق النقد الدولي.

كما يلاحظ من الجدول (14) إن نسب الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي قد أخذت بالتناقص النسبي، عدا عام (2015) ارتفعت النسبة فبلغت (32.6%). يرجع المسار المتناقص إلى محاولة الحكومة تخفيض حجم الديون الخارجية كما تؤشره نسب التغير السنوية السالبة، ففي الأعوام (2012 و 2014 و 2015) بلغت النسب (6.1%- و 2.5%- و 1.8%-) على التوالي.

المبحث الثاني

دراسة تحليلية للمنهاج الاقتصادي الحكومي والنقدي للبنك المركزي العراقي

أدى التغيير السياسي إلى اعتماد منهاج اقتصادي ونقدي جديد، فقد طرحت الحكومة العراقية برامج تتناغم مع البرامج التكميلية لصندوق النقد والبنك الدوليين، ترجم ذلك على شكل استراتيجيات لمعالجة الواقع الاقتصادي العراقي، حيث عانى من مشكلات وتراكمات اقتصادية نتيجة الإدارة السابقة للاقتصاد. أما ما يخص البنك المركزي العراقي فقد تبني توجهات جديدة لتحقيق أهدافها في الجانب النقدي، بالأخص هدفها في استقرار معدلات التضخم عبر أدواتها النقدية. بذلك سيتم في هذا المبحث دراسة أولاً مشكلات الواقع الاقتصادي للعراق بعد التغيير السياسي، ثانياً دراسة لمنهاج الحكومة العراقية التي تبنت كمحاولة لاصلاح المشكلات الاقتصادية، ثالثاً دراسة اجراءات البنك المركزي العراقي بين استقلاليته حسب قانون (2004)، ومحاولات الحكومة في تقويض هذه الاستقلالية. أخيراً تحليل اتجاهات الأدوات التأثيرية للحكومة والبنك المركزي العراقي.

أولاً: مشكلات الواقع الاقتصادي للعراق:

كان للحكومة توجه فلسفي خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي باتجاه التخطيط المركزي، بالتالي كانت ذي تأثير في توجيه الاقتصاد. لكن خلال العقوبات الاقتصادية حاولت الحكومة الانسحاب من بعض الأنشطة الاقتصادية، حيث اعطت حرية أكبر للقطاعين الخاص والمصرفي، هذا ما أثر على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية في تلك الفترة. كما أن دخول النظام السابق بحروب طويلة مع الجانب الإيراني والتحالف الدولي، التي انتهت بالاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، وما رافقها من عمليات سلب ونهب للاملاك العامة وأوضاع أمنية غير مستقرة، سبب ذلك مشكلات وتشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية، من أهم هذه المشكلات:

1- الوضع السياسي والأمني غير المستقر: شهد العراق تغييراً سياسياً متمثلاً بطبيعة وشكل النظام الحاكم، فأدى ذلك إلى وجود اختلاف بين الفئات السياسية والاجتماعية في تقبل هذا التغيير، بين من يرفضه جزئياً أو كلياً، وبين من يقبله أو يحاول تحسين توجهاته، ساهم ذلك بصراع ونزاع ذو طبيعة سياسية بين هذه الفئات، يضاف أن العمليات الارهابية للتنظيمات المسلحة ساهمت في تردي الأوضاع الأمنية، ليكون هذا بيئة غير جيدة للعمل الاقتصادي خاصة بالجانب الاستثماري.

2- التكاليف الاقتصادية للحرب الاخيرة: قدرت دراسة سكوت والستن وكاترين كوزك Scott Wallsten & Katrina Kosec إلى أن الاقتصاد العراقي سيتحمل تكاليف كلية نتيجة حرب الخليج الاخيرة بحوالي (134) بليون دولار أمريكي، لغاية عام (2005). كما قدرت القيمة المتوقعة الصافية الناتجة من الحرب والنزاعات الأمنية للمدة (2003 - 2015) بحوالي (306) بليون دولار أمريكي.¹⁷⁸

3- ضعف التراكم الرأسمالي للقطاعات الانتاجية: الجدول (15) يبيّن الإسهام النسبي للقطاعين الصناعي والزراعي في صافي التراكم الرأسمالي الثابت للمدة (2003 - 2014)، حيث تتخفّف نسب الإسهام لكلا القطاعين. ففي القطاع الصناعي يلاحظ تراوح نسب الإسهام ما بين (6.2% - 10.1%) على طول المدة المشار لها سابقاً، يعود ذلك للتدمير وعمليات السلب والنهب الذي شهده هذا القطاع، ضعف التزود بالطاقة الكهربائية نتيجة الأزمة التي يشهدها قطاع انتاج الكهرباء، فضلاً عن تقادم الأدوات الانتاجية، وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الصناعي الحكومي، كل ذلك أدى إلى انخفاض الانتاج الصناعي لينعكس على انخفاض الموارد المالية الداخلة للقطاع، بالتالي انخفاض الاستثمارات الصناعية. أما في القطاع الزراعي فقد اتسمت نسب الإسهام في التراكم

178- Wallsten, Scott, & Kosec, Katrina, The Economic Costs of the War in Iraq, The AEI - Brookings Joint Center's, 2005, P 2 – 19. Web Site: www.aei-brookings.org

الرأسمالي بالانخفاض المتسلسل نسبياً حيث انخفض من نسبة (9.9%) في عام (2003) إلى (2%) في عام (2014)، يرجع ذلك إلى تضرر الانتاج الزراعي نتيجة الحروب والتغير المناخي، كما خفض الدعم الحكومي لهذا القطاع زاد من كلف الاستثمار، بالتالي عدم جدوى الاستثمارات في الزراعة.

الجدول (15)

الإسهام النسبي للقطاعات الصناعي والزراعي في صافي التراكم الرأسمالي الثابت في العراق للمدة (2003 - 2014)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع الصناعي (%)	6.4	6.5	5.8	10.1	8.4	8	8	7.3	6.5	6.2	6.2	6.7
القطاع الزراعي (%)	9.9	9	7.8	6.9	4.4	3.9	3.4	3.1	2.8	2.6	2.3	2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للمدة (2003 - 2014)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

4- الاختلال الهيكلي لبنية الناتج المحلي: الملاحظ من الملحق (2) أن نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للمدة (2003 - 2015) قد سجلت نمواً متصاعداً نسبياً، بمعدل نمو مركب للناتج مع النفط بلغ (7.2%)، وبدون النفط فبلغ النمو (8.6%). بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فقد هيمن القطاع النفطي على الناتج المحلي على الرغم من التذبذب النسبي لإسهام هذا القطاع، فقد تراوحت نسب إسهام القطاع النفطي بالناتج المحلي ما بين (32% - 68.9%) خلال المدة المشار لها سابقاً، وبمتوسط بلغ (51%). أما بالنسبة للقطاعات الحقيقية فإن ضعف الاستثمارات فيها والأوضاع العامة التي يمر بها البلد فقد سجلت نسب إسهامها في الناتج المحلي نسباً متدنية، فالملاحظ انخفاض نسب إسهام القطاعين الصناعي والزراعي خلال المدة المشار لها سابقاً. حيث تراوحت نسبة إسهام الصناعة في الناتج اقل النسب بالنسبة للقطاعات محل الدراسة، فبلغت ما بين (1% - 2.8%)، وبمتوسط بلغ (2%). أما نسب إسهام القطاع الزراعي في الناتج فقد أشارت إلى اتجاه نسب إسهامها ناحية التناقص النسبي، فتراوحت ما بين (3.8% - 8.4%)، وبمتوسط بلغ (5.4%). هذا يشير إلى الخلل الكبير الذي يعانيه الاقتصاد العراقي ومدى ارتباطه بقطاع واحد يعرضه إلى أزمات كبيرة من الصعوبة تداركها أو إيجاد حلول لها في المدى القصير.

5- اختلال هيكل الموازنة الحكومية: ظهر واضحاً أن التوجه الإنفاقي للحكومة ما بعد التغيير السياسي قد اتجه ناحية زيادة انفاقها باتجاهات غير منتجة، مما كان لذلك من انعكاسات في تشوية البنية الهيكلية للاقتصاد العراقي، من خلال اعتماد القطاعات الاقتصادية على ما يتم انفاقه من قبل الحكومة. كما إن تمويل تلك الإنفاقات قد اعتمدت على مورد واحد هو النفط، دون وجود سعي حقيقي للحكومة لتنويع مواردها المالية، إضافة لانخفاض إسهام الإيراد الضريبي للوحدات الانتاجية العاملة في الاقتصاد العراقي، نتيجة انخفاض الانتاج الحقيقي في البلد.

6- الفساد الإداري والمالي: فقد أشار مؤشر حوكمة الموارد الصادر عن مؤسسة حوكمة الموارد الطبيعية لعام (2013) إلى إن العراق قد حصل على نسبة ضعيفة بلغت (47%)، ليحتل المرتبة

(29) من أصل (58) بلداً في الاستغلال الأمثل لإدارة موارده الطبيعية¹⁷⁹. قد يرجع ذلك إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية، فحسب مؤشر مدركات الفساد لعام (2013) فقد احتل العراق المرتبة (171) عالمياً، و (17) عربياً. على الرغم من انخفاض مستويات الفساد في العراق حسب مؤشرات منظمة الشفافية، فقد احتل العراق في عام (2016) المرتبة (166) عالمياً، و (12) عربياً¹⁸⁰. إلا إن ذلك لازال مرتفعاً مما عرقل عمل الحكومة ومؤسساتها، بالتالي أضعف من أداء الحكومة فلا تستغل موارد البلد بالشكل الكفوء.

7- **اختلال الميزان التجاري:** عملت الحكومات المتعاقبة على العراق على تشجيع التصدير النفطي، مقابل إهمال باقي أنواع الصادرات غير النفطية. أما من جانب الاستيرادات فإن انخفاض الإسهام الاستثماري والانتاجي للقطاعات الحقيقية أدى إلى وجود خلل في تلبية الطلب المحلي على منتجات هذه القطاعات، كما أن اتباع سياسة التحرير التجاري سبب في زيادة الاستيرادات، لينعكس كل ذلك على اختلال الميزان التجاري حيث بلغ متوسط عجز الميزان بعد استبعاد النفط منه للمدة (2003 - 2015) ما مقداره (-35195) * مليون دولار أمريكي.

179- The Natural Resource Governance Institute, Revenue Watch Index (2013).
Web Site:

<http://www.resourcegovernance.org/our-work/country/iraq>

180- The Transparency International, Corruption Perceptions Index (2013 & 2016).
Web Site:

<https://www.transparency.org/>

* تم استخراج متوسط عجز الميزان التجاري بالاعتماد على ما موجود في الملحق (7)، العمود (7).

ثانياً: المنهاج الاقتصادي للحكومة العراقية بعد التغيير السياسي:

المشاكل الاقتصادية التي واجهت العراق بعد التغيير السياسي في عام (2003) قد أدت إلى تشويه الواقع الاقتصادي الذي يعاني من اختلال، مما تطلب وجود قرارات واجراءات للحكومة العراقية تصب في اتجاه تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد عام (2003). فقامت السلطة الائتلافية المؤقتة بعد تشكيلها من قبل المحلل الأمريكي على اقرار مجموعة من القرارات ذات التوجه التصحيحي، التي ركزت على الآتي:¹⁸¹

1- للمستثمر الأجنبي حقوق المستثمر العراقي في تملك الموجودات العراقية بنسبة (100%)، بإستثناء انتاج النفط وتسويقه.

2- خصصة القطاع الانتاجي الحكومي بإستثناء القطاع النفطي.

3- خفض الرسوم والتعريفات الكمركية إلى (5 %)، وتحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الافراد والشركات بـ (15%)¹⁸².

إنّ قرارات السلطة الائتلافية لم تعالج مشكلات الاقتصاد العراقي بل احياناً عمقتها، نتيجة اتخاذ قرارات متسارعة، ولا تتناسب مع الواقع الجديد والاضرار الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد نتيجة التغيير السياسي. كما أن هذه القرارات جاءت لنقل الاقتصاد العراقي من المركزية الشديدة إلى اتباع آلية السوق، على شكل مستعجل وبدون وجود دراسات أو اجراءات تدريجية لهذا التغيير الفلسفي في إدارة الاقتصاد، لذا ظل الاقتصاد يعاني إلى الآن من هذه القرارات.

شخص صندوق النقد والبنك الدوليين في عام (2005) حاجة العراق إلى ثلاث مراحل انتقالية: مرحلة الانتقال من الصراع إلى ما بعد الصراع وإعادة التاهيل للبنى التحتية، مرحلة الانتقال من الاقتصاد المغلق المهيمن عليه الحكومة إلى اقتصاد السوق الذي يحركها ويوجهها نحو النمو الاقتصادي، مرحلة الانتقال من الاعتمادية الشديدة على قطاع النفط إلى تنويع الاقتصاد¹⁸³.

لذلك أطلقت الحكومة المؤقتة بدعم من الصندوق والبنك الدوليين ستراتيجية التنمية الوطنية لإعادة البناء والاصلاح للمدة (2005 - 2007)، التي كانت رؤية الحكومة فيها " تحويل العراق نحو دولة اتحادية مزدهرة، موجه نحو آلية السوق، لتحقيق قوة اقتصادية متكاملة مع الاقتصاد العالمي ".

181- المعموري، عبد علي كاظم، و النداوي، خضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد 286، العدد 5، 2011، ص 10.

182- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الجمهورية العراقية، مذكرة توضيحية للأمر الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (49) الاستراتيجية الضريبية لعام (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3981، 2004، ص 21.

183- The World Bank, Rebuilding Iraq: Economic Reform & Transition (Executive Summary), 2005, P3. Web Site: <http://www.worldbank.org>

لانجاز ذلك قدمت الحكومة تعهدات بإعادة الاعمار للبنى التحتية وتحسين الواقع الاقتصادي، من خلال تخلي الحكومة عن النظام المركزي للإدارة الاقتصادية، واستخدام الحكومات المحلية لصياغة وتحديد أولويات المشاريع الإنمائية وتنفيذها، توزيع صناديق الاستثمار بالمشاركة مع الجهات المانحة بشكل متناسب مع حصة كل منطقة في موازنة الاستثمار العامة، تعبئة الأموال محلياً ودولياً بغرض تنمية العراق¹⁸⁴. بالرغم من تعهدات الحكومة بتحسين الواقع الاقتصادي وإعادة بناء ما دمرته الحرب، فقد ظل هذا الواقع يعاني من مشكلات في البنى التحتية، وضعفاً في أداء القطاعات الاقتصادية الانتاجية، فمؤشرات إسهام هذه القطاعات في الناتج والاستثمار ظلت تشير إلى نسب متدنية. يرجع ذلك بسبب ضعف الأداء الحكومي وعدم جدية الاجهزة التنفيذية في تنفيذ قراراتها واجراءاتها التصحيحية، فضلاً عن ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية في توفير البيئة المناسبة لزيادة انتاجيتهما، يعود كل ذلك لسببين رئيسيين هما: الفساد الإداري والمالي المستشري في الدوائر الحكومية، والأوضاع الأمنية التي يمر بها العراق.

بعد تشكيل الحكومات المنتخبة وضعت برامج حكومية انصبت في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، والنهوض بالواقع الاقتصادي والسياسي، كان آخرها البرنامج الاصلاحى للحكومة للاعوام (2014 - 2018)، الذي سيتم الإشارة له في فقرة لاحقة.

184- The Republic of Iraq, National Development Strategy (2005 - 2007), 2005, P 5 - 10. Web Site:

<http://www.worldbank.org>

ثالثاً: اجراءات البنك المركزي العراقي بين الاستقلالية والهيمنة الحكومية:

كون البنك المركزي العراقي له دور في معالجة المشكلات الاقتصادية والنقدية، فقد عمل البنك المركزي على مجموعة من القرارات والاجراءات التي تهدف إلى استثمار الموارد المالية بشكل كفوء وفعال وتطوير القطاع المصرفي والمالي بما يسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية كافة¹⁸⁵.
من بين هذه الاجراءات:

1- إعادة هيكلة العملة العراقية: الأوضاع التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية أدى إلى توجيه الحكومة للبنك المركزي العراقي إلى تبني سياسة النقد الرخيص من أجل تمويل الموازنة العامة، كل هذا قد انعكس على قيمة الدينار العراقي فقد انخفضت بشكل كبير هذه القيمة، وظهور عملتين عراقيتين يتم تداولها في البلد فقد كان الدينار السويسري* يتم التعامل به في المناطق الشمالية من العراق، والدينار المطبوع من قبل الحكومة في تلك الفترة يتم تداولها في باقي العراق، هذا أدى إلى ظهور سعر صرف بين العملتين. من أجل معالجة هذا التشوة النقدي فقد قام البنك المركزي العراقي بطبع عملة عراقية جديدة ففي (15 / 1 / 2004)، تم الاستناد على عملية الطبع والاستبدال على أمر سلطة الائتلاف المؤقتة ذي الرقم (43) لعام (2003)، الذي أعطى البنك المركزي العراقي السلطة لإصدار هذه العملة الجديدة. الغاية من هذه العملية تعزيز ثقة الجمهور بالدينار وتسهيل المعاملات التقليدية، واصلاح الانظمة النقدية والمالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن توفير الظروف النقدية المناسبة لنمو اقتصادي¹⁸⁶.

2- التحرير المالي: قام البنك المركزي في عام (2004) بتحرير معدلات الفائدة في القطاع المصرفي لتحقيق التحرر المالي في الاسواق، فمخ البنك حرية تحديد هذه المعدلات تجاه وحدات العجز والفائض. واعتماد سعر فائدة السياسة كمعدل تأشيري، بغرض التأثير في مستويات السيولة المصرفية¹⁸⁷.

185- عبد النبي، وليد عيدي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، بحث مقدم للبنك المركزي العراقي، ص 5 - 6. منشور على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي: <http://www.cbi.iq>
* الدينار السويسري: هي الأوراق النقدية وقطع النقد المعدنية التي أصدرها البنك المركزي العراقي في الفترة ما بين عام (1959) وحتى نهاية عام (1989)، يتم تحويل هذا الدينار بالدينار الجديد بسعر التحويل الرسمي، وهو كل دينار سويسري واحد مقابل (150) دينار عراقي جديد. راجع: المصدر نفسه، ص 151 - 152.
186- الجمهورية العراقية، أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (43) لعام (2004) : أوراق نقد الدينار العراقي الجديد، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3980، 2003، ص 149 - 150.
187- داغر، محمود محمد، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 65، 2014، ص 36.

3- اعتماد مثبت اسمي: يتمثل بالإشارة إلى سعر الصرف الأجنبي كمتبث، حيث استفاد البنك المركزي العراقي من التزايد في احتياطياته الأجنبية كوسيلة لدعم الدينار العراقي، وتثبيت التوقعات بخصوص سعر الصرف¹⁸⁸.

4- الإصلاح المصرفي: تم تبني اجراءات لغرض النهوض بواقع البنوك وتعزيز دورها، أبرزها:

189

أ- زيادة منح التراخيص لبنوك وفروع جديدة، فضلاً عن ترخيص شركات التحويل المالي للعمل في الاقتصاد العراقي، بما يسمح في زيادة النشاط المصرفي والمالي في مختلف المحافظات العراقية.

ب- إعادة هيكلة البنوك والارتقاء بعملها وتطوير خدماتها، حيث جرى التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية وديوان الرقابة المالية بالتعاون مع الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي على اعداد ثلاثة خطط جرى تنفيذها منذ عام (2007) لإعادة الهيكلة للبنوك، هي الخطة التشغيلية والمالية والاستراتيجية. كما خصص البنك الدولي منحه مقدارها عشرة ملايين دولار لغرض تمويل عملية إعادة الهيكلة. ومن أجل للنهوض بنشاط البنوك الحكومية (الرشيد والرافدين) جرى توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية لإعادة هيكلة هذه البنوك، التي تضمنت خطتين لإعادة هيكلتهما هما الهيكلة التشغيلية والهيكلية المالية.

الاجراءات والقرارات السابقة جاءت في إطار تحرير الاقتصاد العراقي من الهيمنة الحكومية عليه، وفي إطار القانون الجديد للبنك المركزي العراقي الذي منحه الاستقلالية بعيداً عن تأثير الحكومة وسلطتها المالية في إدارته للسياسة النقدية. لكن تبعها بعد ذلك محاولات من قبل الحكومة للهيمنة على البنك المركزي العراقي، من خلال اقرار مجلس النواب العراقي المادة (50) في قانون الموازنة الاتحادية لعام (2015)، الخاصة بتحديد مبيعات البنك المركزي من الدولار الأمريكي في تعاملاته اليومية من خلال نافذة العملة الأجنبية، حيث حددت سقف هذه المبيعات للدولار بما لا تتجاوز عن (75) مليون دولار يومياً¹⁹⁰، هو أحد مؤشرات الهيمنة الحكومية على سياسة البنك المركزي. إن من أهم الأسباب التي اتاحت للحكومة الحصول على مثل هذه القرارات هي:

188- الخزرجي، ثريا، السياسة النقدية في العراق: بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010، ص 6.

189- المصدر:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنتين (2008 و 2009)، مصدر سابق، صفحات متفرقة.

- الشبيبي، سنان، ملاحم السياسة النقدية في العراق، مصدر سابق، ص 23 - 24.

190- الجمهورية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2015)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4352، 2015، ص 31.

✘ **التدخلات الحكومية باستخدام فقرات دستورية:** عمل بعض العاملين في المؤسسات الحكومية على تفسير بعض فقرات الدستور بما يتلائم مع توجهاتهم في محاولة التدخل في عمل البنك المركزي العراقي. حيث إن الدستور العراقي بيّن في مادته (47) إن السلطات الاتحادية تتكون من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحسب المادة (110) الفقرة الثالثة إن من الاختصاصات الحصرية التي بيد السلطة الاتحادية: رسم السياسة الاقتصادية والتجارية والمالية، وإصدار العملة، ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي وإدارته. هذا قد يتعارض مع المادة الدستورية (103) الفقرة أولاً وثانياً التي تؤكد على كون البنك المركزي العراقي هو هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، ويكون مسؤولاً أمام مجلس النواب¹⁹¹. حيث التداخل يكون على جهة المسؤولية، والوظائف والمهام الملقاة على كل طرف، الأمر الذي اتاح للحكومة لمحاولة الهيمنة على البنك المركزي.

✘ **الفهم الخاطئ لدور الاحتياطي الأجنبي:** يرى بعض المؤثرين في القرار الحكومي أن الاحتياطي هو مورد من موارد الخزينة العامة، بينما يستخدمه البنك المركزي كأداة لتغطية العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار في قيمتها.¹⁹²

✘ **اختلاف الرؤى حول الهدف من نافذة العملة الأجنبية:** فالحكومة تراها وسيلة للرقابة على الاستيرادات الداخلة للعراق، لكن البنك المركزي يستخدم النافذة كأداة للسيطرة على المعروض النقدي وتوفير العملة الأجنبية للسوق التجاري، من ثم تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي، لينعكس على استقرار معدلات التضخم. أي نافذة العملة هي إحدى أدوات السياسة النقدية وليست أداة للسياسة التجارية.¹⁹³

191- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الجمهورية العراقية، دستور جمهورية العراق، مصدر سابق.

192- آل طعمة، حيدر حسين، البنك المركزي العراقي: إرصاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 179، العدد 10، 2014، ص 137.

193- المصدر نفسه، ص 139.

رابعاً: تحليل الأدوات المالية والنقدية المؤثرة في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003):

إنّ الحكومة والبنك المركزي العراقي يسعيان للتأثير في الوضع الاقتصادي، لذا فإنهما يحتاجان إلى أدوات لتحقيق ذلك، فأهم أدوات الحكومة هي الأدوات المالية المتمثلة بعنصري الإيرادات والنفقات العامة. أما بالنسبة إلى الأدوات النقدية للبنك المركزي العراقي فقد تبني أدوات جديدة تتناسب مع أهداف البنك، بما تتناسق مع مبدأ الاستقلالية الذي تبناه قانون البنك لعام (2004).

يمكن تناول اتجاه هاتين الأدوات كما يأتي:

1- اتجاه الأدوات المالية: عندما ترغب حكومة ما بزيادة تأثيرها أو حجمها فإنها توجه الخزينة العامة أو وزارة المالية بتبني الاتجاه التوسعي عبر استخدام أدواتها المالية، أو بالعكس في عملية تقليص حجم الدور الحكومي. يمكن توضيح اتجاه الحكومة العراقية في الجانب المالي كالآتي:

أ- الإيرادات العامة: الملاحظ من الملحق (3) إن الإيرادات العامة تسير بنفس اتجاه الإيرادات النفطية بالزيادة أو الانخفاض، حيث نسب التغير السنوية للإيرادات العامة تسير نسبياً بموازاة الإيرادات النفطية، ممكن ملاحظة ذلك من التقارب النسبي بين معدل النمو المركب للإيرادات العامة والنفطية منها، فقد بلغ معدل النمو المركب لكلاهما ما نسبته (112.7% و 113.5%) على التوالي. الملاحظ أيضاً أن السنوات (2005 و 2007 و 2015) شهدت انخفاضاً نسبياً في الإيرادات فبلغت على التوالي (28858608 و 42064531 و 85265066) مليون دينار عراقي، بنسبة انخفاض بلغت (12.5% و 7.3% و 28.5%) على التوالي، يعود ذلك للانخفاض في الإيرادات النفطية نتيجة ما تعرض العراق من هجمات ارهابية أثرت بالانتاج النفطي، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط. يؤثر ذلك إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فالملاحظ من الملحق (4) إنّ إسهام القطاع النفطي في إجمالي الإيرادات العامة متصاعد نسبياً، وبنسب مرتفعه فقد بلغ إسهامه كمتوسط ما نسبته (94.9%)، أما الإيرادات الضريبية فإن نسبة إسهامها متذبذبة لكن بنسب منخفضة نسبياً، عدا عام (2008) الذي بلغت النسبة (10.9%) نتيجة محاولة الحكومة زيادة الدخل الخاضعة للضريبة لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات نتيجة الأزمة المالية التي كان تمر بها الدول آنذاك، وبلغت نسبة إسهام الضرائب كمتوسط (3.7%)، في حين بلغت متوسط إسهام الإيرادات الأخرى حوالي (1%). ليشير كل ما سبق إلى الاختلال الكبير في جانب الإيرادات والاعتمادية الكبيرة للحكومة على قطاع يتأثر بالمتغيرات الخارجية بشكل كبير، مما يعرض الاقتصاد العراقي إلى اهتزازات عنيفة تضر بواقعه الهش أصلاً.

ب- **النفقات العامة:** يتم تقسيم هذه النفقات في الموازنة الاتحادية للعراق لتشغيلية واستثمارية، فيتبين من الملحق (3) تواصل الزيادة النسبية في الانفاق العام للحكومة، فقد بلغ معدل النمو المركب ما نسبته (107.2%)، جاء هذه الزيادة في نمو النفقات بسبب الاستقرار النسبي لقيمة الدينار العراقي بفضل اجراءات البنك المركزي العراقي المستقلة نسبياً عن القرارات المالية للحكومة، ولاستئناف التصدير النفطى بعد رفع العقوبات الاقتصادية الذي حسن من المركز المالي للحكومة، والتوسع في سياسات الحكومة في مسالة التوظيف والتشغيل في القطاع الحكومي، والزيادات التي تبنتها الحكومة لرواتب وأجور الموظفين والعاملين الحكوميين لتحسين المستوى المعاشي، مما أدى إلى زيادة الانفاق الحكومي بالاتجاه غير الانتاجي (الاستهلاكي) مقابل ضعف الانفاقات الاستثمارية للحكومة. فيلاحظ من الملحق (4) أن الموازنة الحكومية تعاني اختلالاً هيكلياً في نفقاتها فهي توجه تركيزها على النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، حيث بلغت النفقات التشغيلية نسب متفاوتة تراوحت ما بين (60.2% - 84.8%)، بمتوسط (74%)، مقابل نسب متصاعدة نسبياً للنفقات الاستثمارية التي بلغت ما بين (15.2% - 39.8%)، بمتوسط (26%)، ليشير ذلك إلى تزايد اعتماد الاقتصاد على النفقات التشغيلية للحكومة بسبب تزايد الاتجاه الاستهلاكي، بالتالي أي انخفاض في هذا الجانب سيؤثر على الاقتصاد العراقي، من الممكن تأشير ذلك من خلال نسبة النفقات العامة (التي يطغى عليها الانفاق التشغيلي) من الناتج المحلي، حيث تم توضيح هذه النسبة في الملحق (4) فبلغ متوسط نسبة النفقات من الناتج (42.9%)، بشكل عام أشارت هذه النسبة إلى تذبذب نسبي، ففي عام (2004) كانت النسبة (63.2%)، لتتخف وتترفع نسبياً بعد ذلك لتصل إلى نسبة متدنية في عام (2008) بلغت (38.1%)، نتيجة تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية. أما بعد ذلك ارتفعت في نهاية مدة الدراسة إلى نسبة بلغت (62.1%) ذلك في عام (2015)، يعود ذلك بسبب الركود الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

لاجراء تقييم لمدى تقيد الحكومة بالاصلاحات الاقتصادية والمالية التي تتبناها، فإننا من الممكن تحليل ذلك من خلال توجهات الحكومة عبر الأهداف المعلنة عند اقرارها لموازنتها المالية، كمثال على ذلك فقد اعلنت الحكومة عدد من الاجراءات الاصلاحية الخاصة بالجانب المالي، أبرزها: ¹⁹⁴

✓ الحد من العجز المالي بوضع سقف عليا للنفقات الكلية.

✓ زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال دعم الموازنة لآليات الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال توسيع قاعدة الضرائب.

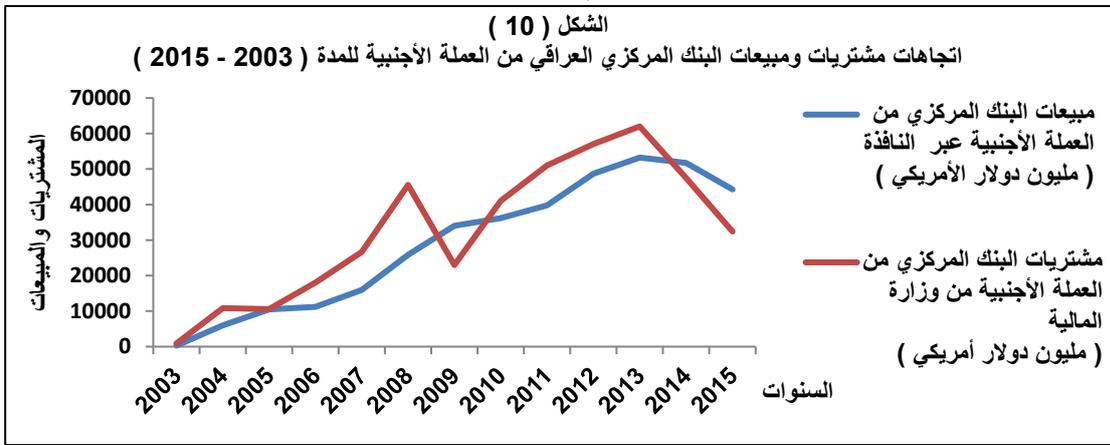
✓ رفع نسبة النفقات الاستثمارية وصولاً إلى (50%) من إجمالي الانفاق العام. لكن من ملاحظة بيانات الملحق (3) فإن الحكومة لم تلتزم بما وضعت من اجراءات اصلاحية، فقد ارتفع عجز الموازنة الحكومية لعام (2010) إلى (-23598639) مليون دينار عراقي، بنسبة ارتفاع (25.6%)، في حين انخفض العجز في عام (2011) إلى (-18093045) مليون دينار عراقي، بنسبة انخفاض (23.3%). فيما يخص الإيرادات غير النفطية فالملاحظ من الملحق (4) إنها سجلت نسبة إسهام للموازنتين (2.1% و 3%) على التوالي، مما يشير إلى استمرار الموازنتين على نهج الموازنتين السابقة في الاعتماد على النفط. أما رفع الانفاقات الاستثمارية فقد بلغت نسبة إسهام هذه النفقات في الانفاق العام للموازنتين ما نسبته (28% و 31.1%) على التوالي، هذا يشير إلى استمرار النهج الاستهلاكي للحكومة.

2- اتجاه الأدوات النقدية: توجه البنك المركزي العراقي إلى تبني الأدوات الكمية (غير المباشرة) من أجل الوصول إلى أهدافه، من أهم هذه الأدوات المستخدمة في التأثير الاقتصادي والنقدي بعد عام (2003):

أ- نافذة العملة الأجنبية*: بدأ تطبيق هذه الأداة بتاريخ (4 / 10 / 2003) وما زال استخدام هذه الأداة مستمراً، الغرض من هذه الأداة وسيلة لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف الأجنبي، وللسيطرة على المعروض النقدي، كذلك لاحتواء قوة الانفاق الحكومي التي تولد قوة طلب محلية على السلع والخدمات الخارجية. يتم ذلك من خلال تراكم العملة الأجنبية لدى البنك المركزي جراء قيامه بشراء العملة الأجنبية من وزارة المالية المتأتية من بيع النفط الخام، من ثم بيعها عبر نافذة العملة للجهاز المصرفي الذي يقوم ببيعها للقطاع الخاص لتمويل استيراداته من السلع والخدمات، فتؤثر هذه العملية في المعروض النقدي وأسعار الصرف الأجنبي لتتصب في النهاية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. تم توضيح مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي في الملحق (5) والشكل (10)، حيث أشارت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية إلى تذبذب نسبي ارتبط بالإيرادات النفطية عبر الحساب اللاحق (صندوق تنمية العراق)، خلال المدة (2003 - 2008) سجلت المشتريات تصاعد نسبي من (900) مليون دولار أمريكي إلى (45500) مليون دولار أمريكي، وبنسب متفاوتة. ثم سجلت في عام (2009) انخفاضاً فقد بلغت المشتريات (23000) مليون دولار

* في بداية اعتماد هذه الأداة كانت تسمى بمزاد العملة الأجنبية (البيع والشراء للعملة)، لكن تم تغيير التسمية إلى نافذة العملة لاتخاذها اتجاه واحد هو بيع البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي).

أمريكي، بنسبة انخفاض (49.5%). لتتصاعد المشتريات بعدها بنسب تغير متناقصة نسبياً، ووصلت المشتريات خلال المدة (2010 - 2015) إلى أعلى مقدار لها، ذلك في عام (2013) فبلغت المشتريات (62000) مليون دولار أمريكي، بنسبة زيادة بلغت (8.8%). بعد هذا العام سجلت المشتريات انخفاض نسبي، فبلغت في عامي (2014 و 2015) على التوالي (47515 و 32450) مليون دولار أمريكي، وبنسب انخفاض (23.4% و 31.7%) على التوالي. أما بالنسبة لمبيعات البنك المركزي عبر نافذة العملة فقد اتجهت بنفس اتجاه المشتريات حيث تذبذبت ناحية التصاعد النسبي لتتخفف في نهاية المدة، فخلال المدة (2003 - 2015) بلغت المبيعات ما بين (293 - 53231) مليون دولار أمريكي، وبنسب متفاوتة.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (5).

كما بيّنا أن من التأثيرات الايجابية لنافذة العملة هو بناء احتياطي أجنبي، فكانت الاحتياطات الأجنبية متزايدة نسبياً خلال المدة (2003 - 2015) ذلك حسب ما موضح في الملحق (5)، فكان أعلى احتياطي هو في عام (2013) فبلغ (90648557) مليون دولار أمريكي، بنسبة زيادة (10.5%)، ليسجل بعدها استنزافاً في الاحتياطي. ساهم الاحتياطي في رفع قدرة البنك المركزي في تغطية العملة المصدرة من (0.7%) في عام (2003)، ليصل إلى نسب تصاعدية نسبياً بلغت خلال المدة (2004 - 2015) ما بين (164.6% - 275.6%).

إن استخدام نافذة العملة الأجنبية كأداة لسياسة البنك المركزي قد يواجهه عقبات، أهمها: ¹⁹⁵

✓ **الدولة:** هي من المعوقات التي يواجهها البنك في إدارة السيولة العامة باتجاه تحقيق الاستقرار النقدي المنشود، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر خفض التضخم.

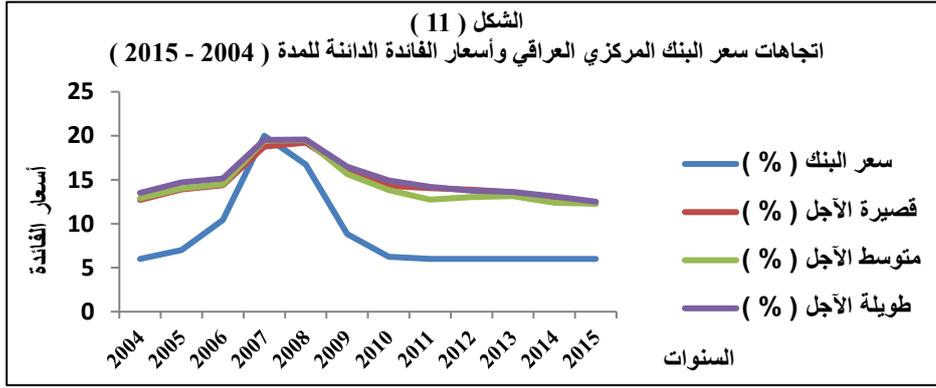
195- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- العبيدي، نهاد عبد الكريم احمد، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقيد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، المجلد 4، العدد 18، 2011، ص 26 - 27.

✓ **اشكالية الثالث المستحيل:** هي اشكالية عدم تمكن أي سياسة اقتصادية من الجمع بين عنصرين من العناصر الثلاثة المتمثلة بالتحريك التام للحساب الرأسمالي، وسعر صرف ثابت، واستقلالية البنك. في المستقبل ستواجه سياسة البنك المركزي هذه الاشكالية، حيث استقرارية الأوضاع العامة في العراق ستؤدي إلى حرية في حركة الأموال من وإلى العراق، فيكون البنك أمام خيارين أما الحفاظ على استقلاليته، أو الدفاع عن سعر الصرف الأجنبي.

ب- سعر الفائدة: لتوضيح اتجاه أسعار الفائدة مع سعر البنك فقد تم اعداد الملحق (5) والشكل (11)، يتبين من خلالهما أن اتجاه أسعار الفائدة الدائنة ذات الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة تتحرك مع اتجاه سعر البنك، فقد تحرك سعر البنك بالتصاعد النسبي منذ عام (2004) إلى عام (2007)، حيث بدأ بسعر (6%) ليتصاعد إلى (20%) كأعلى سعر للبنك على طول مدة الدراسة. ليقابل ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة للآجال المختلفة، عدا عام (2007) التي انخفضت نسبياً هذه الأسعار، لتبلغ للآجل القصير (18.78%)، وللمتوسط (19.47%)، وللطويل (19.53%). إن سبب رفع سعر البنك جاء كوسيلة لتقليل السيولة في البنوك، فيؤثر ذلك على المعروض النقدي ثم يتجه التضخم للانخفاض، كما أن رفع أسعار الفائدة الدائنة يؤدي إلى ارتفاع كلف الاقتراض فتقل الاستثمارات. لكن خلال المدة (2008 - 2015) فإن سعر البنك اتجه للانخفاض النسبي، ليستقر عند (6%) على التوالي منذ (2011) إلى (2015)، يشير ذلك إلى اعتماد البنك المركزي العراقي سياسة توسعية، لمعالجة حالة الركود الذي بدأت بوادره منذ عام (2009)، حيث سجل نسب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نسب تغير سنوية سالبة في الأعوام (2009 و 2014 و 2015) حيث بلغت (16.8%- و 5.4%- و 25.7%-)* على التوالي. إن الاتجاه التخفيضي لسعر البنك أدى إلى انخفاضاً نسبياً في أسعار الفائدة، فانخفضت هذه الأسعار من (19.22% و 19.5% و 19.57%) للآجال الثلاثة، كما هي واضحة في العام (2008)، إلى (12.29% و 12.28% و 12.51%)، مما يزيد نسبياً من الاستثمارات بسبب انخفاض كلف الحصول على القروض من البنوك.

* راجع الملحق (1).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (5).

حاول البنك المركزي العراقي زيادة تأثيره في الوضع الاقتصادي من خلال اعتماد سعر الفائدة كمثبت اسمي بدلاً من عرض النقود، لكن بسبب قصور وضعف قطاع البنوك وضعف وساطته المالية، وهيمنة القطاع الحكومي على الاقتصاد، وضعف أداء القطاع الخاص وتركز انشطته الاقتصادية في الجانب الخدمي، اضعف من تأثير سعر الفائدة في النشاط الاقتصادي الكلي¹⁹⁶. فمن خلال دراسة اتجاه التغير السنوي للنتائج المحلي بالأسعار الثابتة بدون الإسهام النفطي فيه، كما هو مبين في الملحق (2)، ومقارنتها مع اتجاه التغير السنوي لسعر البنك المركزي العراقي المتوفرة في الملحق (5)، يلاحظ انفصال العلاقة بينهما بسبب الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الحقيقي. فالملاحظ من الملحقين السابق ذكرهما أن الاتجاه الأولي بين تغيرات سعر البنك والنتائج كانت باتجاه مشوة غير متناسق، فقد نما الناتج بنسب متناقصة للأعوام (2005 و 2006 و 2007) بلغت (15.1% و 13.6% و -2.8%) على التوالي، مقابل نمو سعر البنك لعام (2005) بنسبة مقارنة لنمو الناتج (16.7%)، أما العامين التاليين فكان نمو سعر البنك بنسبة أكبر بلغت (48.9% و 91.9%) على التوالي. أما الأعوام اللاحقة لمدة الدراسة (2008 - 2015) فقد انفصلت تماماً تغيرات سعر البنك عن تغيرات الناتج المحلي، مما يشير إلى إن البنك المركزي العراقي لم يأخذ في حسابه تغيرات الناتج الحقيقي عند اجراءه لأي تغير في سعر فائدته التأشير.

إن ما سبق من تحديد للمنهاج الاقتصادي للحكومة وأدواتها المالية، فضلاً عن الإجراءات النقدية للبنك المركزي وأدواته، قد يشير إلى وجود حالة من عدم التناغم فيما بينهما، يمكن تحديد ذلك كالاتي:

1- عدم تناسق أهداف البنك المركزي مع أهداف المالية الحكومية: قد حدد للبنك هدف رئيسي وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، في البدء حقق البنك المركزي نجاحات في تحقيق استقرار نسبي للأسعار، هذا الأمر ساند البرنامج الحكومي آنذاك في حماية الاقتصاد من الصدمات

196- داغر، محمود محمد، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مصدر سابق، ص

الخارجية، واستقرار الاسواق السلعية المحلية. عبر توفير السياسة النقدية المرونة اللازمة للتحويل الخارجي، وتنشيط التبادل الخارجي، وتخفيف الأعباء على السياستين المالية والتجارية. على الرغم من ذلك لكن نفوذ المالية الحكومية، أدى إلى وجود عدم تنسيق بين ما يهدف إليه البنك المركزي والتوجه الحكومي، فمن شبه المستحيل اخضاع الانفاق الحكومي لمشيئة البنك في تحقيق الاستقرار السعري.

2- عدم اتساق الأداة النقدية للبنك المركزي مع الأداة المالية للحكومة: بين قانون البنك المركزي العراقي إلى استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة في محاولته للتأثير في مستويات الأسعار، حيث استخدم البنك المركزي نافذة العملة للتأثير في سعر الصرف الأجنبي، من ثم التأثير في المستوى العام للأسعار. لكن في ظل اقتصاد معتمد على عائدات النفط فإن التوجه الانفاقي للحكومة ارتبط بتوفر النقد الأجنبي المتأتي من بيع النفط، لذا فإن الأدوات المالية للحكومة تأثرت بالعائدات النفطية. هذا الأمر سبب في بروز ظاهرة عدم الاتساق بين البنك المركزي والحكومة، مما أدى إلى اختلالات في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث

تأثيرات الحكومة والبنك المركزي العراقي على المسار النقدي والاقتصادي، والتوجهات التنموية المستقبلية

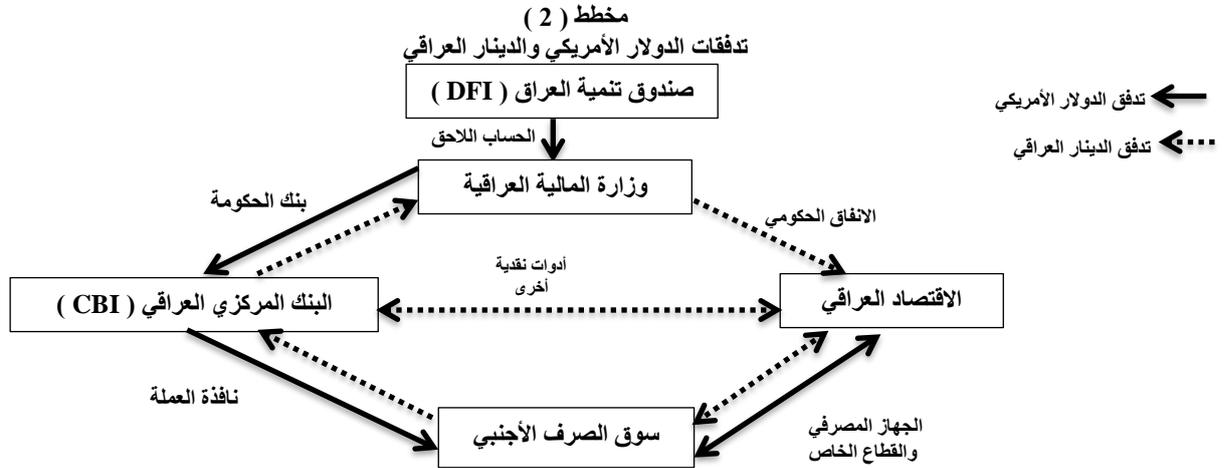
إنّ المنهاج الاقتصادي الحكومي والاجراءات النقدية للبنك المركزي العراقي بعد عام (2003) ترك بعض التأثيرات على الاقتصاد العراقي، من حيث تقاطع تأثيراتهما بالأخص في الوضع النقدي، كما إن لهما تأثيرات على الوضع الاقتصادي من خلال محاولات توجيه ناحية الأهداف الاقتصادية التي يرونها هي الأولى. في ظل الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي، ومحاولات الحكومة الهيمنة على البنك المركزي ليكون تابعاً لسياساتها، من هنا فقد تكون الحكومة نجحت بشكل مباشر أو غير مباشر في ذلك، من خلال ارتباط أغلب المتغيرات النقدية والاقتصادية بالمركز المالي الحكومي وتوجهاتها المالية، مما كان له تأثيرات على المسار النقدي والاقتصادي في العراق، والتوجهات المستقبلية للخطط والستراتيجيات بالنسبة للحكومة والبنك المركزي العراقي.

لدراسة هذه التأثيرات فقد تم تقسيم هذا المبحث على أربع فقرات: الأولى ستدرس التأثيرات التقاطعية بين الحكومة والبنك المركزي العراقي على الوضع النقدي، لتوضيح تأثير اجراءات وأدوات السلطة المالية للحكومة والنقدية للبنك المركزي العراقي على أهم المتغيرات النقدية. الفقرة الثانية ستدرس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاجراءات الحكومية والنقدية في العراق، لتوضيح مدى تمكن الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي في استقطاب الاستثمار الأجنبي، بما يزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي. ثم سندرس بعدها انعكاس الاجراءات الحكومية والنقدية على تصحيح الاختلالات والعجزات في الميزان التجاري العراقي. أخيراً سندرس التوجهات التنموية للحكومة والبنك المركزي العراقي في ظل خططهما المستقبلية، حيث يتضح من خلال ذلك أهداف كل طرف ومدى تناغمهما في تحقيق الهدف التنموي للاقتصاد العراقي.

أولاً: التأثيرات التقاطعية من قبل الحكومة والبنك المركزي العراقي على الوضع النقدي:

يمكن تشخيص العلاقة التأثيرية بين الحكومة والبنك المركزي العراقي بعد عام (2003) من خلال آلية التعقيم Sterilling Mechanism، حيث يقوم البنك المركزي باستلام الايرادات النفطية بالدولار الأمريكي من وزارة المالية العراقية، ليقوم البنك بعملية تحويل تلك الدولارات إلى الدينار العراقي عن طريق تصريفها في سوق الصرف الأجنبي باستخدام نافذة العملة. فتضخ التدفقات الدولارية والدينارية في الاقتصاد العراقي عبر اتجاهين: نافذة العملة الأجنبية التي تهدف إلى تصريف الدولار الأمريكي لتلبية الطلب على العملة الأجنبية التي تستخدم في عملية الاستيرادات السلعية والخدمية من الخارج، الاتجاه الآخر هو ضخ العملة العراقية عبر النفقات الحكومية لتسديد الالتزامات والمشتريات الحكومية.

بذلك فإن البنك المركزي العراقي يعمل في التأثير في سعر الصرف الأجنبي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، أما اتجاه النفقات الحكومية فتؤثر في الأساس النقدي، بالتالي في المعروض النقدي. لذا يحصل تضارب وتقاطع في اتجاه تأثير كلا من البنك المركزي العراقي والمالية الحكومية من حيث استخدامهما لأدواتهما، حسب توجهات كل من الجهتين المؤثرتين في الاقتصاد العراقي. من الممكن توضيح ما سبق من خلال مخطط تدفقات الدولار الأمريكي والدينار العراقي، المبيّن أدناه:

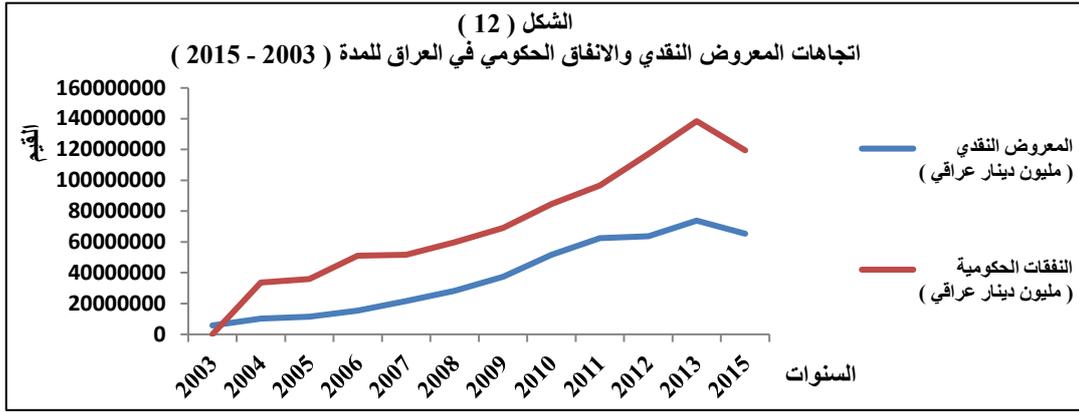


تم تعديل المخطط من قبل الباحث ليتلائم مع حركة التدفقات من الدولار والدينار داخل الاقتصاد العراقي، المصدر:
- Gunter, Frank R., *ISIS & Oil: Iraq's Perfect Storm*, 2015, P 3. Web Site:
https://www.fpri.org/docs/gunter_iraqs_perfect_storm.pdf

سيتم توضيح حجم التقاطعات التأثيرية في الوضع النقدي في العراق من خلال المتغيرات الآتية:
1- المعروض النقدي M1: بعد عام (2003) انتهج البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية، بمحاولته سحب الكتلة النقدية الزائدة عن طريق نافذة العملة الأجنبية، من أجل معالجة

الارتفاع في مستويات الأسعار نتيجة السياسات الاقتصادية السابقة، وبسبب تبعية السياسة النقدية لتلك السياسات، كما إن الاقتصاد العراقي قد عانى من تدني مستويات الانتاج والانتاجية في القطاعات الحقيقية، نتيجة العقوبات التي كانت مفروضة على العراق، أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمارات وتزايد معدلات البطالة. لذا سعت سياسة البنك المركزي إلى تحقيق نوع من التناغم أو التوازن بين التدفقات الحقيقية المتأتية من الانتاج المحلي أو الاستيرادات، مع التدفقات النقدية المتأتية من الطلب الكلي (الانفاقات الخاصة والحكومية). لكن بسبب تزايد اعتماد الاقتصاد العراقي على الانفاق الحكومي لتزايد حجمه، بسبب اتباع الحكومة سياسات توظيفية توسعية، ومحاولاتها لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والأمنية المتأزمة بسبب الارهاب، جعل من الانفاق الحكومي مؤثراً كبيراً في المعروض النقدي.

لتحليل تأثير الاتجاه المالي للحكومة والنقدي للبنك المركزي في المعروض النقدي فقد تم اعداد الملحق (6)، الذي يبيّن أن المعروض النقدي قد اتخذ في البدء الاتجاه التصاعدي نسبياً، فقد تزايد من اقل عرض نقدي في عام (2003) الذي بلغ (5773601) مليون دينار عراقي، إلى أعلى عرض في عام (2013) حيث بلغ (73830964) مليون دينار عراقي، بنسبة تزايد سنوية بلغت (15.8 %). لكن العامين الاخيرين من المدة فقد سجلا انخفاضاً متتالياً، ففي عامي (2014 و 2015) انخفض المعروض النقدي على التوالي حيث بلغ (72692448 و 65435425) مليون دينار عراقي، بنسبة انخفاض بلغت (1.5% و -10%) على التوالي. السبب الأهم في تقلبات المعروض النقدي هو عدم قدرة البنك المركزي العراقي بالتحكم بالمتغيرات الخارجية المؤثرة في الاحتياطات الأجنبية، التي تعتمد في تكوينها الرئيس على الواردات الحكومية من العملة الأجنبية المتأتية من بيع النفط الخام. التي يتم تحويلها إلى الدينار العراقي لصالح الحكومة، لتنتهي في الاقتصاد العراقي كنفقات حكومية مما يؤثر في حجم المعروض النقدي. كما هو واضح من الشكل (12)، حيث إن اتجاه المعروض النقدي قد ساير اتجاه الانفاق الحكومي، الذي اتخذ الاتجاه ذاته مما يشير إلى التأثير الكبير للحكومة على المعروض النقدي، عبر تأثير انفاقاتها في الأساس النقدي. مما يضعف من فاعلية اجراءات البنك المركزي العراقي في السيطرة على مناسب السيولة.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحقين (3 و 6).

أما بالنسبة لتوجه البنك المركزي العراقي لتخفيض تداول العملة خارج الجهاز المصرفي، فيلاحظ من الملحق أن نسبة العملة المتداولة من المعروض النقدي اتجهت إلى الانخفاض النسبي، ليؤشر ذلك في نجاح اجراءات البنك في الحد من العملة خارج الجهاز المصرفي، فقد انخفضت من أعلى نسبة لها في عام (2003) التي كانت (80.2 %)، إلى اقل نسبة لها في عام (2011) حيث بلغت (45.3 %). لكن بعد هذا العام تصاعدت النسبة لتصل في عام (2015) إلى (53.3 %)، يعود ذلك إلى تخوف العراقيين من الوضع الاقتصادي نتيجة التوجه الحكومي إلى تقليل الرواتب في السنوات الاخيرة، نتيجة تأثير أسعار النفط في المركز المالي للحكومة، مما يجعل من الافراد يميلون إلى الاحتفاظ بالنقود خارج الجهاز المصرفي لمواجهة أي طارئ.

2- سعر الصرف الأجنبي: كما أشرنا سابقاً فإن البنك المركزي العراقي هو المسؤول عن صياغة سياسة الصرف الأجنبي، حيث تبنى في البدء سياسة التعويم المدار عبر ما كان يسمى بمزاد العملة الأجنبية، حيث عمل على تقليل التقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، والحصول على تقارب بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي، بعد أن كان الاقتصاد العراقي يعاني قبل عام (2003) من تعددية أسعار الصرف التي تجاوزت (13) سعر صرف متنوع للدينار العراقي¹⁹⁷. إن سياسة التعويم لسوق العملة والمراقب من قبل البنك المركزي العراقي، اتجهت فيما بعد ناحية سياسة تثبيت سعر الصرف، من خلال إدارة البنك المركزي للمعروض من الدولار الأمريكي، فالاقتصاد العراقي يعاني من قصور في كميات العملات الأجنبية الداخلة، على الرغم من تبني سياسة حرية دخول وخروج للأموال من أجل زيادة الاستثمارات. فالقطاع الحقيقي غير النفطي يعاني من تدهور في انتاجه مما أدى إلى انخفاض نسبة إسهامه في الصادرات، بالتالي قلة الأموال الأجنبية الداخلة للاقتصاد، بل واتجاهها للخروج ناحية الاقتصادات الاقليمية والعالمية من أجل الاستثمار أو تسديد اقيام الاستيرادات، مما سيؤدي إلى تدهور في قيمة الدينار العراقي في حال قيام البنك المركزي

197- الخزرجي، ثريا، السياسة النقدية في العراق: بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق، ص 7.

برفع رقابته الصارمة على سعر الصرف الأجنبي. إن دراسات وبحوث صندوق النقد الدولي بيّنت أن هناك اختلافاً بين واقع نظام الصرف والنظام المعلن الشرعي عبر وثائق البنوك المركزية التي تتبنى سعر الصرف المثبت، والتي تعمل في الاقتصادات الريعية، بذلك فإن نظام الصرف الواقعي في العراق هو نظام الصرف المحفز للاستقرار¹⁹⁸.

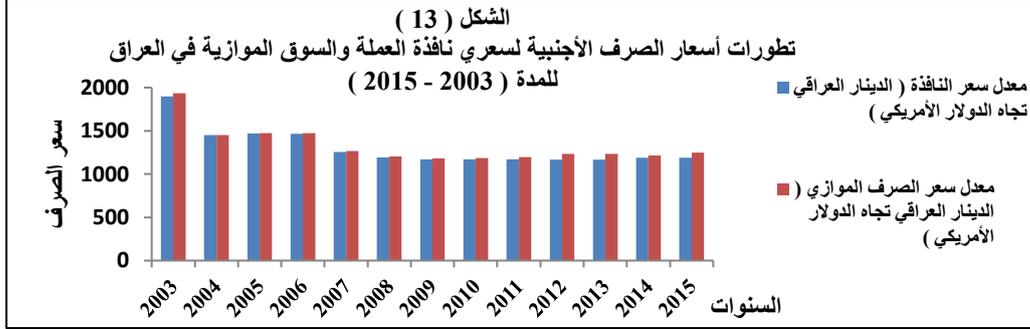
بشكل عام تمكن البنك المركزي العراقي من السيطرة النسبية على سعر الصرف الأجنبي، كما هو ملاحظ من الملحق (6) والشكل (13)، من خلال استخدام البنك المركزي للدولارات المشتراة من وزارة المالية من ثم بيعها في سوق الصرف عبر نافذة العملة، فاسهمت التعاملات اليومية للنافذة في تحقيق التوازن بين عرض الدينار العراقي وعرض الدولار الأمريكي، من ثم تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار تجاه الدولار، فخلال المدة الأولى (2003 - 2008) اتجه سعر الصرف النافذة للتقارب النسبي مع السعر الموازي، إذ انخفض سعر الصرف النافذة من (1896) دينار مقابل الدولار في عام (2003)، إلى (1453) دينار مقابل الدولار في عام (2004)، كذلك انخفض السعر الموازي للعامين نفسهما من (1936) دينار مقابل الدولار، إلى (1453) دينار مقابل الدولار، بذلك انخفضت نسبة الفرق بين السعرين من (2.1%) إلى تساوي السعرين. لتتصاعد نسبة الفرق بين السعرين بعد ذلك لحد عام (2007)، ثم انخفضت النسبة في العام التالي إلى (0.8%)، نتيجة ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة في ذلك العام، فمن مراجعة الملحق (5) بلغت هذه المبيعات (25869) مليون دولار أمريكي، بنسبة زيادة عالية نسبياً (61.9%)، لتؤدي إلى تخفيض سعر صرف النافذة والسعر الموازي على التوالي إلى (1193 و 1203) دينار مقابل الدولار، بعد أن كانا في عام (2007) على التوالي (1255 و 1267) دينار مقابل الدولار. أما بالمدة الثانية (2009 - 2015) فالملاحظ إن السعر الموازي اصبح يبتعد نسبياً عن سعر نافذة العملة، فقد ارتفع هذا السعر من (1170) دينار مقابل الدولار في بداية المدة الثانية، إلى (1190) دينار مقابل الدولار في نهاية، لكن السعر الموازي خلال المدة نفسها ارتفع من (1182) دينار مقابل الدولار، إلى أعلى سعر صرف في المدة الثانية فبلغ (1247) دينار مقابل الدولار، جاء ذلك نتيجة عوامل عديدة من أهمها:

- أ- الانخفاض النسبي للواردات النفطية التي أثرت في مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية، بالتالي تأثرت مبيعاته من العملة عبر النافذة.
- ب- التدخل الحكومي من خلال تغيير محافظ البنك المركزي العراقي، وقرار المادة (50) ضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام (2015).

198- داغر، محمود محمد، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مصدر سابق، ص 40.

ت- الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي.

ث- المضاربات في السوق الموازية من أجل تحقيق المكاسب، والاستفادة من أي قصور في أداء البنك المركزي، أو أي تدخل في عمله.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (6).

3- التضخم: يمكن رصد التضخم من ثلاث زوايا: الأولى: علاقة كمية النقود والتضخم، فانكماش عرض النقود المحلي مما يسبب في تراجع المستوى العام للأسعار، فترتفع قيمة العملة المحلية. الزاوية الثانية: تحسن صرف العملة المحلية أزاء العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) يعمل على خفض قيمة الاستيرادات، من ثم مستوى الأسعار المحلية. الزاوية الثالثة: ارتفاع صرف العملة المحلية في السوق له أثر مهم على توقعات الأفراد بالنسبة لمستويات الأسعار في الاقتصاد¹⁹⁹. لذا استخدم البنك المركزي العراقي أدواته غير المباشرة (نافذة العملة الأجنبية، وسعر الفائدة) للتأثير في المعروض النقدي وسعر الصرف كهدف وسيط للوصول إلى الهدف النهائي تخفيض معدل التضخم.

الملاحظ من الملحق (6) أن معامل الاستقرار النقدي ابتعد عن الواحد الصحيح، عدا الأعوام (2012 و 2014 و 2015) حيث بلغ المعامل (0.2 و 0.7 و 0.8). هذا الأمر يشير إلى أن أغلب مدة الدراسة تعاني من ضغوط تضخمية نتيجة هيمنة الحكومة على النشاط الاقتصادي، فالحكومة تبنت الطابع الإنفاقي من خلال تزايد نسب الإنفاقات التشغيلية، التي تعزز الاتجاه الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي مما يولد ضغوط تضخمية. باعتبار أن العراق يعاني من تصلب القدرة الانتاجية، وتراجع إسهامات القطاعات الحقيقية، فإن ذلك سينعكس على الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلد. فتشير معدلات التضخم المبينة في الملحق (6) والشكل (14) إنها تصاعدت بعد عام (2003) من (32.5%) إلى (53.2%) في عام (2006)، وفي نفس العام أصبح معدل التضخم الأساس الذي يستبعد أثر أسعار الوقود والنقل (31.7%). نتيجة زيادة الإنفاقات الحكومية التشغيلية التي اوجدت زيادات في المعروض النقدي M1، حيث ازداد المعروض

1- اسماعيل، عوض فاضل، تقويم سياسة رفع الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، العدد 34، 2012، ص 14.

إلى (15460060) مليون دينار عراقي، بنسبة زيادة سنوية (35.6%)*. إضافة لاجراءات الحكومة في رفع الدعم عن بعض السلع المقدمة عن طريق البطاقة التموينية الذي اسهم في رفع مستويات الأسعار، واجراءاتها الإدارية المربكة لتوزيع الوقود عبر منافذ التوزيع والمحطات الرسمية ليسهم ذلك في وجود تقلبات سعرية كبيرة ولدت اسواق سوداء مثلت أعباء إضافية على الفرد العراقي²⁰⁰.

إزاء ما سبق فقد اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من القرارات منها رفعه لسعر الفائدة في عام (2007) إلى (20%)**، كمحاولة لسحب السيولة المصرفية، وتخفيض سعر صرف النافذة في نفس العام إلى (1255)*** الدينار مقابل الدولار، ليسهم ذلك في تخفيض المعدلات التضخمية التي انخفضت في نفس العام إلى (30.8%)، كذلك التضخم الأساس انخفض إلى (19.3%). كما عمل البنك المركزي العراقي من خلال مهمته في إدارة الدين الحكومي الداخلي، عمل على إصدار حوالات وسندات بضمان الحكومة، الغرض من ذلك سحب جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد. لكن البنك المركزي لم ينجح في خفض المعروض النقدي الذي واصل نموه في عام (2008) إلى (28189934) مليون دينار عراقي، بنسبة زيادة سنوية (29.8%)****، بسبب استمرار الحكومة لسياستها الانفاقية التشغيلية التي ازدادت في نفس العام إلى (44190746) مليون دينار عراقي، بنسبة زيادة سنوية (13.1%)*.

الملاحظ أيضاً من الملحق (6) والشكل (14) أن معدل التضخم العام والأساس في المدة (2009 - 2015) قد اتجه ناحية الانخفاض النسبي، فقد انخفض معدل التضخم في عام (2009) إلى نسبة سالبة هي (-2.8%)، والتضخم الأساس إلى (7.1%). ليستمر الانخفاض النسبي في معدل التضخم ليصل في عام (2015) لـ (1.4%)، والأساس لـ (1.7%)، على الرغم من ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية، فيشير ذلك إلى انفصام العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، بسبب التأثير الحكومي على الاقتصاد، من خلال عدم تناسق اجراءات الحكومة في الجانب المالي مع اجراءات البنك المركزي العراقي بالجانب النقدي.

* راجع الملحق (6).

200- صالح، مظهر محمد، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، بحث مقدم إلى الندوة المقامة في المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي والموسومة بـ " التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية "، بتاريخ 30 / 9 / 2006،

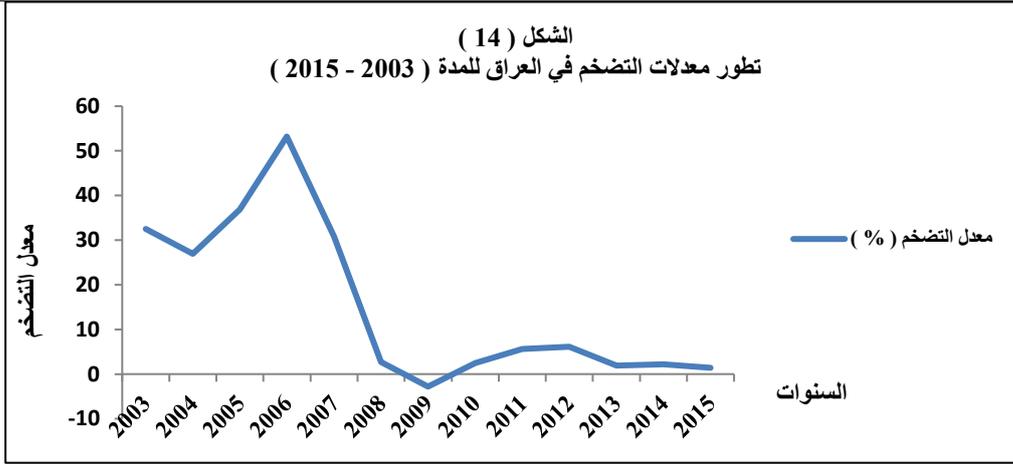
بغداد، العراق، ص 11.

** راجع الملحق (5).

*** راجع الملحق (6).

**** راجع الملحق (6).

* راجع الملحق (3).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (6).

ثانياً: تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاجراءات الحكومية والنقدية في العراق:

بوجود المؤشرات الاقتصادية للواقع العراقي بعد عام (2003) التي تبين حاجة العراق إلى ضرورة إعادة بناء بنائه التحتية وقطاعاته الحقيقية، بما يتطلب وجود جهود ضخمة وامكانيات مالية كبيرة، الأمر الذي لا تستطيع الحكومة ومؤسساتها توفيره في الوقت الحالي، مما يستلزم فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لسد الفجوة التمويلية لإعادة اعمار العراق. لذا قامت الحكومة العراقية بتشريع عدد من القوانين الخاصة بتوفير العوامل الجاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي، من أهم هذه القوانين: قانون الاستثمار ذي الرقم (13) لعام (2006) وتعديلاته في عامي (2010 و 2015) ، الاستراتيجية الضريبية ذي الرقم (49) لعام (2004)، الأمر (39) لعام (2003) الخاص بالاستثمار الأجنبي. تهدف هذه القوانين إلى تسهيل وازالة العقبات أمام دخول المستثمرين الاجانب للاقتصاد العراقي، والتوجه الحكومي ناحية الخصخصة للمشاريع الحكومية، الغرض من كل ذلك في تطوير البنية التحتية وتنمية النشاط التجاري، وتوفير فرص العمل الجديدة لتحسين الظروف المعاشية، وادخال رؤوس الأموال والتقنيات التكنولوجية الحديثة وتعزيز نقل المعرفة والمهارات إلى العراقيين²⁰¹. فقامت الحكومة العراقية بتشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) وهيئات الاستثمار في المحافظات (PICs)، لانجاز معاملات المستثمرين من خلال النافذة الواحدة One Stop Shop، بهدف تسهيل إصدار التراخيص وتوفير الخدمات الاستثمارية بصورة مبسطة وخالية من العوائق²⁰².

فضلاً عن ما سبق فإنّ منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية، يعطي للمستثمرين مؤشرات لاستقرار واستقلالية القطاع المصرفي دون وجود المؤثر الحكومي في عمله. لتعزيز هذا الانطباع قام البنك المركزي العراقي باتخاذ مجموعة من القرارات والاجراءات الخاصة بعمله كإعادة هيكلة العملة العراقية، ومحاولته لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم، مما يعطي للمستثمر الأجنبي مؤشرات جيدة لنجاحات السياسة النقدية. لكن بقاء المؤثر الحكومي على بعض المتغيرات النقدية قد تخفض من فاعلية السياسة النقدية، كما إن هذه السياسة تعد انكماشية بما تؤثر في استقطاب الاستثمارات، وحرمت القطاع الخاص من الحصول على التسهيلات والاقتراض من البنوك العاملة في الاقتصاد العراقي.

201- الجمهورية العراقية، أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (39) لعام (2003) - الاستثمار الأجنبي، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3980، 2003، ص 32.

202- الجمهورية العراقية، النافذة الواحدة، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص 2. المنشور على الموقع الإلكتروني للهيئة:

<http://investpromo.gov.iq>

لتبيان مسار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بما سبق فقد تم اعداد الجدول (16)، والشكل (15) ، فيبينان أن الاستثمار المباشر قد اتخذ مسار تذبذبي، كما تركز أغلب هذا الاستثمار في القطاع النفطي وابتعد نسبياً عن الاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية بسبب الوضع العام وعدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار الواجب توافرها. فالملاحظ إن تدفقات الاستثمار الأجنبي في عام (2003) قد بلغت (1000) مليون دولار أمريكي، لتتخف في العام التالي إلى (300) مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض (70%)، بعد ذلك استمرت التدفقات بالتصاعد والانخفاض حتى عام (2007) التي ارتفعت إلى (972) مليون دولار أمريكي ، بنسبة ارتفاع بلغت (153.7%)، يعود ذلك إلى الاستقرار النسبي في الحالة الأمنية والسياسية، ولقرار الحكومة لقانون الاستثمار الذي أعطى مؤشر للمستثمرين بوجود مناخ قانوني تحميه الحكومة وتعززه. كما تمكن البنك المركزي العراقي في ذلك العام من التخفيض النسبي لمعدل التضخم، الذي بلغ في ذلك العام ما معدله (30.8%)، ومعدل التضخم الأساس انخفض إلى (19.3%)*، الذي يشير إلى العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي والتضخم، فكلما انخفض التضخم ارتفع الاستثمار. بعد هذا العام واصلت التدفقات الاستثمارية بالارتفاع النسبي إلى أن انخفضت في عام (2009) فوصلت هذه التدفقات لـ (1598) مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض بلغت (13.9%)، نتيجة تأثر الاستثمارات بالأزمة المالية العالمية. ثم واصلت التدفقات بالانخفاض إلى حد عام (2011) لترتفع إلى (1882) مليون دولار أمريكي، بنسبة ارتفاع بلغت (34.8%)، نتيجة توجه هذه التدفقات إلى القطاع النفطي في المناطق الآمنة من العراق. ثم انخفضت الاستثمارات بشكل متوالي في العامين (2014 و 2015) لتصل التدفقات الاستثمارية بشكل متوالي للعامين (4782 و 3469) مليون دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض بلغت (6.8% و 27.5%) على التوالي، بسبب عدم استقرار الوضع الأمني في العراق.

الجدول (16)

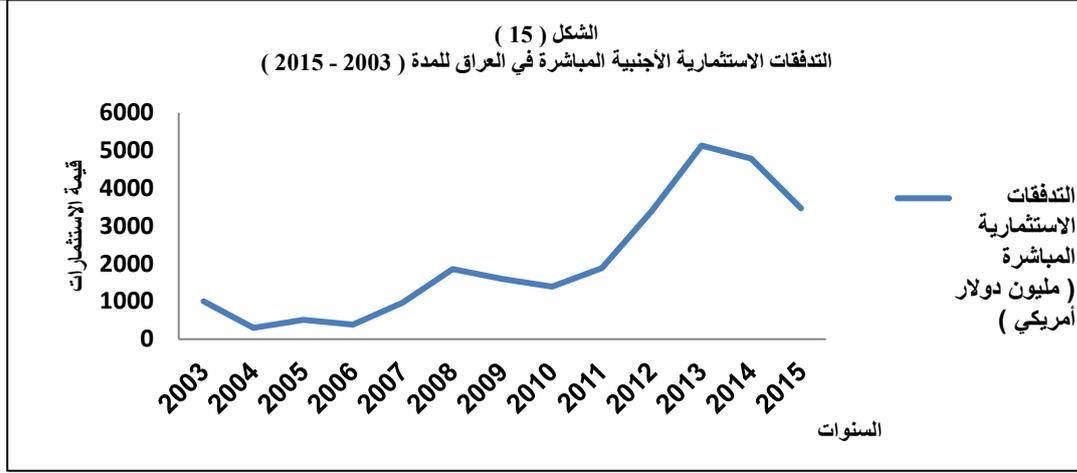
قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ونسب تغيرها السنوية في العراق للمدة (2003 - 2015)

السنوات البنود	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
قيمة الاستثمارات (مليون دولار أمريكي)	*3469	4782	5131	3400	1882	1396	1598	1856	972	383	515	300	1000
نسبة التغير السنوية (%)	27.5-	6.8-	50.9	80.7	34.8	12.6-	13.9-	91	153.7	25.7-	71.8	70-	-

المصدر:

- United Nations Conference on Trade & Development, World Investment Report (2003 - 2015), United Nations, New York, U.S.A.- نسب التغير السنوية تم استخراجها من قبل الباحث.
* تشير إلى قيمة تقديرية.

* راجع الملحق (6).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (16).

يشار إلى أن هناك عدد من العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي في العراق، يمكن إجمالها بالآتي:²⁰³

- 1- عدم وضوح السياسات الاقتصادية للحكومة العراقية، فضلاً عن التداخل والتعارض بين الأدوات والأهداف للسياستين المالية والنقدية، الذي انعكس سلباً على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد العراقي.
- 2- ضعف الأداء الحكومي في تحسين البنية التحتية في العراق، مثل تدهور انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، مما يشكل عبئاً على المستثمر الأجنبي، فترتفع تكاليفه وتنخفض ارباحه.
- 3- افتقار البلد للاسواق المالية المتطورة أو ضعفها، الأمر الذي يشكل عامل طارد للمستثمرين الاجانب، ذلك لأن السوق المالية هي الممول الرئيسي لشركات الاعمال.
- 4- فشل القطاع المصرفي في تنشيط حركة الاستثمار في العراق، بسبب عدم مواكبته للتطورات المالية والمصرفية، وافتقار النظام للاستخدام التكنولوجي في التعاملات المصرفية.
- 5- عدم نجاح الحكومة في الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، التي تعطي للأجنبي مؤشرات سلبية منها إنَّ البيئة الاستثمارية في العراق طارئة للاستثمار.

203- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- ابراهيم، ابراهيم حربي، سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003: مشاكل وحلول، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 106، 2016، ص 42 - 43.
- خلف، بلاسم جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2013، ص 44.

ثالثاً: انعكاس الإجراءات الحكومية والنقدية على وضع الميزان التجاري العراقي:

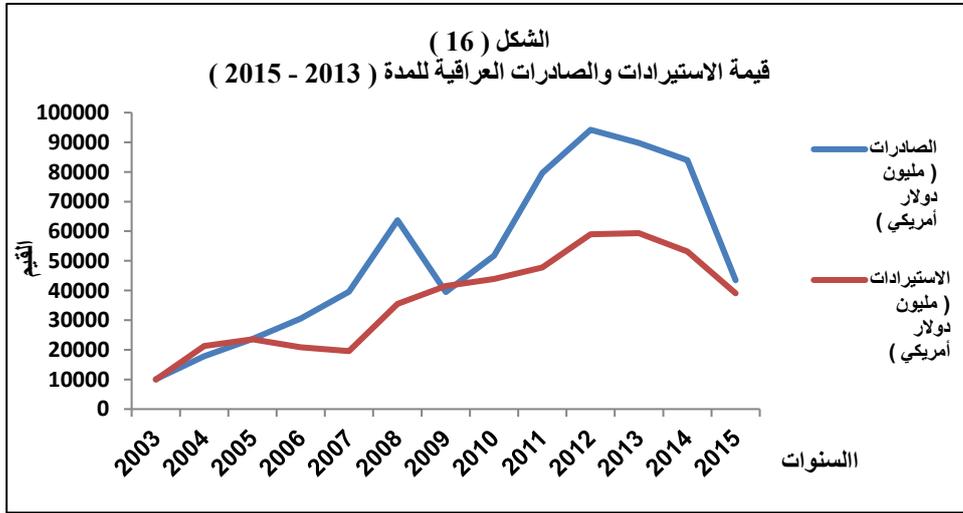
إن الميزان التجاري يعكس الوضع الانتاجي في البلد، ومدى قدرة الاقتصاد المحلي على منافسة منتجات العالم الخارجي، لذا لا بد من أن يكون هناك عدد من الاجراءات المؤثرة في هذا الميزان بما يؤدي إلى التأثير المباشر وغير المباشر في الحركة الانتاجية لصالح الاقتصاد العراقي، حيث حاولت الحكومة استخدام سياساتها المالية للتأثير في تعزيز الصادرات وتخفيض الاستيرادات عبر الدعم الحكومي أو فرض ضرائب على التصدير، كما في قانون التعرفة الكمركية رقم (22) لعام (2010) الذي جاء لاحداث اصلاح في الاحوال الاقتصادية، أيضاً لتنشيط القطاع الخاص وتدعيمه عبر تقديم القروض للمشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة، بما يؤدي إلى تحسين الواقع الانتاجي والتجاري في البلد. أما بالنسبة للبنك المركزي العراقي فقد استخدم عدد من الاجراءات والقرارات النقدية والمصرفية (التي تم الإشارة لها سابقاً)، الهدف منها تهيئة البيئة اللازمة لعمل المشاريع الانتاجية.

لتوضيح وضع الميزان التجاري بعد الاجراءات الحكومية والنقدية فقد تم اعداد الملحق (7) والشكل (16)، حيث يتبين إن الميزان التجاري خلال المدة (2003 - 2015) قد شهد فائضاً عدا الأعوام (2004 و 2009) التي شهدت عجزاً بمقدار (-3492 و -2082) مليون دولار أمريكي (على التوالي)، بنسبة انخفاض بلغت (-2389.8 % و -107.4 %) على التوالي، نتيجة تأثير الصادرات النفطية في الميزان. فقد بلغ إجمالي الصادرات في عام (2004) زيادة بقيمة (17810) مليون دولار أمريكي، بنسبة ارتفاع بلغت (76.6 %)، إن هذه الزيادة جاءت نتيجة اتجاه الحكومة لزيادة الصادرات النفطية، لكن يلاحظ أن الاستيرادات في ذلك العام قد اتجهت ناحية الارتفاع بنسبة أكبر فقد بلغت قيمتها (21302) مليون دولار أمريكي، بنسبة ارتفاع بلغت (114.4 %)، نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة التي كانت أغلبها محظوره نتيجة العقوبات الاقتصادية في فترة التسعينات، والانفتاح التجاري المتبنى من قبل الحكومة المؤقتة آنذاك. أما بالنسبة لعام (2009) فقد تأثر بأسعار النفط فقد بلغت الصادرات (39430) مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض بلغت (-38.1 %). كما يلاحظ إن بعد عام (2009) قد شهد الميزان التجاري فائضاً ذو اتجاه متذبذب نسبياً، فقد استمر الميزان بالتصاعد في فائضه إلى عام (2013) الذي انخفض إلى (30419) مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض بلغت (-13.6 %)، ليرتفع بعدها بنسبة طفيفة ثم ينخفض حيث بلغ الفائض في العامين (2014 و 2015) على التوالي ما مقداره (30804 و 4397) مليون دولار أمريكي، بنسبة تغير سنوية بلغت (1.3 % و -85.7 %) على التوالي، قد يعود ذلك إلى تأثير الاستيرادات بقانون التعرفة الكمركية الذي تم تفعيله مؤخراً، والانخفاض النسبي في

الانفاق الحكومي الذي يتجه جزء كبير منه ناحية الطلب على السلع المستوردة. فبلغت الاستيرادات على التوالي في العامين المذكورين (53177 و 39045) مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض بلغت (10.4% و 26.6%) على التوالي. مقابل انخفاض في الصادرات حيث بلغت على التوالي (83981 و 43442) مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض بلغت (6.4% و 48.3%) على التوالي.

بعد استبعاد تأثير الصادرات النفطية على الميزان التجاري يتبين الوضع الانتاجي الضعيف في العراق ، وعدم قدرة الوحدات الانتاجية على تلبية الطلب المحلي على المنتجات، لذا يزداد الطلب على المنتجات الأجنبية. فقد سجّل الميزان التجاري عجوزات على طول مدة الدراسة كما هو واضح من الملحق (7)، فتراوح العجز ما بين (8197 -) مليون دولار أمريكي، إلى (58931 -) مليون دولار أمريكي، وينسب تغير متصاعدة نسبياً، عدا الأعوام (2006 و 2014 و 2015)، التي انخفضت فيها العجوزات عن الأعوام التي تسبقها، فقد انخفضت العجوزات بنسبة (41.1% و 10.5% و 26.7%)، لأسباب تم ذكرها سابقاً.

أما عند ربط الاجراءات النقدية للبنك المركزي العراقي مع الميزان التجاري فالملاحظ عدم تأثر الميزان بمحاولة تثبيت أسعار الصرف، نتيجة الهيمنة النفطية على الميزان والضعف الذي يعاني منه القطاع الانتاجي، لذا لم تتأثر الصادرات السلعية المنتجة محلياً. كما يؤثر الضعف الانتاجي على ارتفاع توجه الطلب الكلي للاستيرادات لتعويض النقص في الانتاج المحلي.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (7).

رابعاً: التوجهات التنموية للحكومة والبنك المركزي العراقي في ظل خططها المستقبلية:

توجهت انظار الحكومات بعد عام (2003) إلى تبني عدد من الخطط والاستراتيجيات التنموية، وأخر هذه الخطط هي خطة التنمية الوطنية الخمسية للمدة (2013 - 2017)، التي جاءت لترجمة الرؤى التنموية بعيدة المدى للقطاع أو النشاط الاقتصادي من خلال تشخيص واقع الحصاد التنموي للخطة الوطنية للمدة (2010 - 2014) ومشاكلها ومعوقاتها، ومدى توفر الامكانيات والفرص التنموية²⁰⁴. حيث تم تشخيص عدد من المعوقات للخطة التنموية (2010 - 2014)، التي تسببت بتخفيض نسب تنفيذ الخطة ضمن الإطار المحدد لها، من هذه المعوقات البيئة المحيطة بالواقع الاقتصادي العراقي المتمثلة بالوضع الأمني والسياسي، والامكانيات التنفيذية للوزارات والمؤسسات الحكومية، والمشاكل التي تعرقل عمليات اقرار وتنفيذ الاصلاحات وضعف الالتزام بالخطط، وضعف الربط بين الموازنات الاستثمارية السنوية وأهداف ووسائل تحقيقها²⁰⁵.

لذا قامت الحكومة المنتخبة في عام (2014) بتبني برنامج حكومي للمدة (2014 - 2018) كخطة شاملة لاصلاح الجوانب الاقتصادية والسياسية، تم بناء هذا البرنامج على أساس ما تضمنته الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الوطنية فضلاً عن الاستراتيجيات القطاعية والمكانية. حيث تضمن البرنامج الحكومي أهدافاً اصلاحية عديدة، من أهم الأهداف الاقتصادية ذات البعد التنموي:²⁰⁶

- 1- الارتقاء بالمستوى المعاشي من خلال تحسين مستويات الدخل، والارتقاء بمستوى التنمية البشرية بأبعاده الرئيسية في الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة.
- 2- تشجيع التحول نحو القطاع الخاص من خلال تبني مجموعة من السياسات والاجراءات باتجاه تاهيل الصناعات الحكومية وتحويلها تدريجياً للقطاع الخاص، كذلك تنمية القطاع السياحي والزراعي والتجاري والاعمال المصرفية، وتوفير البنى التحتية. فضلاً عن تفعيل دور البنوك الحكومية والمتخصصة والاهلية لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص، وايجاد حلول لمشاكل الضرائب والمتراكمة على مشاريع الخاصة²⁰⁷.

204- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2013 - 2017)، مصدر سابق، ص ii.

205- المصدر نفسه، ص i.

206- الجمهورية العراقية، ملف برنامج حكومة جمهورية العراق للاعوام (2014 - 2018)، مقدم من قبل دولة رئيس الوزراء الدكتور حيدر جواد العبادي إلى مجلس النواب بتاريخ (8 / 9 / 2014)، ص 6 - 8. المنشور على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء:

<http://www.cabinet.iq>

207- الجمهورية العراقية، الأولويات الاستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة (2014 - 2018)، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2014، ص 12. منشور على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء:

<http://www.cabinet.iq>

- 3- تعظيم الموارد المالية والاستخدام الأمثل لها، وتقييم السياسات النفطية والمالية والضريبية والنقدية على أسس تنموية منصفة.
 - 4- زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية، وتطوير الطاقة التصديرية للنفط وتعزيز اسطول ناقلات النفط.
 - 5- تفعيل الاجراءات الكفيلة بمعالجة مشكلة البطالة، لا سيما بين الشباب الخريجين، وضمان حقوق المشتغلين بالقطاع الخاص.
- كما تضمن البرنامج الاصلاحى للحكومة وضع سياسة مالية قصيرة ومتوسطة الأجل، وضرورة تنسيق هذه السياسة مع السياسة النقدية، وتطبيق النظام الإلكتروني لإدارة المالية العامة، واعتماد موازنة البرامج والأداء، وتنفيذ برامج اصلاح النظام الضريبي والمالي، فضلاً عن ضرورة تحديث الاجراءات الإدارية والفنية المعتمدة في البنك المركزي العراقي وفق المعايير الدولية²⁰⁸.
- كنوع من مواكبة البرنامج الحكومي والخطط والستراتيجيات التنموية اطلق البنك المركزي العراقي خطته الاستراتيجية للمدة (2016 - 2020)، التي استمدت من السياسة الاقتصادية العامة في بناء اقتصاد حر يقوم على عوامل السوق والمنافسة، وتمكين القطاع الخاص ليكون له دوراً في التنمية الاقتصادية، كما بنيت الخطة في ضوء أهداف البنك الواردة في قانونه²⁰⁹، التي توجه سياسة البنك ناحية تحقيق الركائز القوية للاستقرار السعري والاقتصادي، وسعيها إلى الوصول للمناخ الاستثماري المطلوب، وتعميق السوق المالية الوطنية وتقوية سبل الوساطة فيها لتحقيق الاندماج المطلوب مع النظام المالي الدولي، كل ذلك من أجل رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية²¹⁰.
- يمكن صياغة ملامح الرؤية المستقبلية للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي بالآتي:²¹¹
- أ- تعزيز مبدأى المساءلة والشفافية، وإرساء نظم الحوكمة بالقطاع المصرفي العراقي.
 - ب- تحسين وصول الخدمات المصرفية لجميع شرائح المجتمع العراقي، ونشر الثقافة المالية و المصرفية.
 - ت- ضبط الكتلة النقدية (المعروض النقدي) من خلال تفعيل هيكله أسعار الفائدة، وتقليل دور سعر الصرف في عمليات التعقيم للسيولة النقدية.
 - ث- تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي عبر تطوير واستحداث نظم رقابية ونظم المدفوعات.

208- الجمهورية العراقية، الأولويات الاستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة (2014 - 2018)، مصدر سابق، ص 12 - 15.

209- البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية للمدة (2016 - 2020)، 2016، ص 3.

210- صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، مصدر سابق، ص 2.

211- البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية للمدة (2016 - 2020)، مصدر سابق، ص 3.

- ج- تطوير البنية التنظيمية للبنك المركزي العراقي، واستحداث اقسام جديدة ولجان تخصصية داعمة.
- ح- دعم التمويل الاصغر والمتوسط بما يعزز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتكون قوة محركة للاقتصاد العراقي، وتساهم بخلق فرص العمل.
- خ- تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية للنهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص.

على الرغم من النجاحات التي حققتها البنك المركزي العراقي في تحسين قيمة الدينار العراقي بما يؤدي إلى تهيئة البيئة الاقتصادية بشكلها الاكثر استقرارية مما يساعد على نمو الاقتصاد بالاتجاه الصحيح، فإن ذلك التدخل في سوق الصرف الأجنبي في ظل ترسيخ تبعية الاقتصاد للايرادات النفطية تعدان من العوامل الرئيسية التي ترسخ لروح التراخي لدى الحكومة واغوائها لتأجيل أو تجاهل التعديلات الضرورية للسياسات الاقتصادية، بما يسهم في عدم التناغم بين سياسات الحكومة وسياسة البنك المركزي العراقي، بالأخص في عدم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية التي كان لها أبعاد تأثيرية على الاقتصاد، واضعاف الخطط والستراتيجيات التنموية. من هنا لا بد من تحقيق التناغم بين مالية الحكومة وسياسة البنك المركزي العراقي، بما يؤدي في النهاية إلى الوصول إلى مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية في العراق، من خلال حث الطرفين على الاستفادة من التجارب الدولية في تناغم العلاقة بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، بما يؤدي إلى تحقيق التكامل بين أهداف وأدوات السياسات بشكل متزامن بالتالي يقود إلى زيادة فاعلية الخطط والستراتيجيات الداعمة لتنمية وتطوير الاقتصاد العراقي.

كما لا بد من أن تتظافر الجهود من قبل جميع المؤسسات التابعة والمستقلة عن الحكومة أن تبني الاقتصاد العراقي، لمعالجة الاضرار التي تركتها ايادي الارهاب على المحافظات التي كانت تحت الاحتلال الداعشي وإعادة البناء لهذه المحافظات، التي تتطلب اجراءات طارئة من قبل المؤسسات العراقية بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية، مما سيؤدي ذلك إلى ترك آثاره على الانفاق الحكومي، وفي ظل ضعف القطاعات الانتاجية والاستثمارات سيؤثر على الارتفاعات المستقبلية لمعدلات التضخم.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته لجوانب هذا الفصل يتبين أن العلاقة بين الحكومة بالبنك المركزي العراقي قد كانت في البدء (قبل عام 2003) تقوم على الغاء دور البنك أو اضعافه وجعله تابعاً للحكومة واجراءاتها الاقتصادية، لكن بعد التغيير السياسي في عام (2003) اتجهت العلاقة إلى منح نوع من الاستقلالية للبنك المركزي العراقي من خلال القوانين والتشريعات، التي بيّنت طبيعة هذه العلاقة ودرجة ارتباط البنك بالحكومة، فساهم ذلك على جعل اجراءات وقرارات البنك المركزي العراقي أكثر فاعلية بالتأثير، على الرغم من وجود عدد من المشكلات التي ظهرت بعد عام (2003) كتدني الطاقة الانتاجية نتيجة نقص الاستثمارات المحلية والأجنبية، لضعف وعدم نجاح الاجراءات الحكومية في جذب هذه الاستثمارات، وغلبة الانفاق الاستهلاكي للحكومة غير المنتج. كما يلاحظ هيمنة القطاع النفطي المدار من قبل الحكومة، بما أدى إلى تبعية أغلب المؤشرات النقدية والاقتصادية لهذا القطاع، اسهم ذلك في ظهور اختلالات في الاقتصاد العراقي كضمور إسهام القطاعات الحقيقية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بما ترك على الاقتصاد آثار سلبية في عدم التنسيق بين القطاع الحقيقي والنقدي مما اضعف من اجراءات البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار لمعدلات التضخم، واوجد اقتصاد هش تلازمه الركود في القطاع الحقيقي مقابل ارتفاع في معدلات التضخم، نتيجة تبعية الاقتصاد لجانب انتاجي واحد هو النفط الذي يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الدولية التي تقع خارج سيطرة الحكومة والمؤسسات الاقتصادية المحلية، إضافة لتأثره بالمتغيرات الموضوعية كالوضع الأمني والسياسي، كل ذلك انعكس على التوجه التنموي للخطط الحكومية ومؤسسة البنك المركزي العراقي، اللذان يعملان من خلال خططهما المستقبلية معالجة وتصحيح الأوضاع للوصول بالاقتصاد إلى مستويات مرتفعة من التنمية والتقدم، حيث يتطلب ذلك تناسقهما وتناغمهما لتحقيق ذلك الهدف.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: من خلال دراسة التأثيرات الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، وفرضية الدراسة التي تنص على ايجابية التأثيرات على النشاط الاقتصادي لتلك العلاقة، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات ايجابية على بعض المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المختارة، وسلبية على متغيرات اخرى، يضاف إلى إن هناك متغيرات لم تتأثر بشكل كبير بهذه العلاقة بسبب الاوضاع العامة التي مرت بالتجارب المختارة بضمنها العراق، يمكن تبين ذلك من خلال الاستنتاجات الأتية:

1- وجود علاقة خاصة بين الحكومة والبنوك المركزية تتجه ناحية تبني استقلالية هذه البنوك، بالتالي ابعاد التأثير الحكومي في اجراءات وقرارات سياسة تلك البنوك، لزيادة الدور التأثيري للسياسة النقدية في الانشطة الاقتصادية. لكن استقلالية هذه البنوك لا يمنع من أن تعمل مع الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية ونقدية، كون السياسة النقدية هي جزء لا يتجزء من السياسة الاقتصادية العامة حسب مهام ووسائل كل طرف في التأثير الاقتصادي.

2- الأفكار والرؤى النظرية للاقتصاديين في الوقت الحاضر تميل إلى توحيد الدور الاقتصادي للحكومة وجهود البنك المركزي، لزيادة التأثير في جميع الانشطة الاقتصادية والمالية والنقدية، من خلال تبني سياسات تقوم على مبدأ توزيع الادوار بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الاهداف والغايات ذو الطبيعة الاقتصادية.

3- ارتبطت توجهات البنك المركزي الجزائري والنيجيري مع الجهات الحكومية لكل بلد من ناحية تبني عدد من الاصلاحات الاقتصادية والنقدية للتأثير في الانشطة الاقتصادية لكل بلد، حسب ظروفها واحتياجات اقتصادياتها.

4- إن وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الثلاثة المختارة كتجارب للدراسة ارتبطت بالاسباب الموضوعية (الداخلية والخارجية الخاصة بكل بلد) لعملية استقطاب هذه الاستثمارات، لتوظيف الأموال الأجنبية بالقطاعات الاقتصادية في كل بلد، فلم يكن للاجراءات الحكومية والنقدية التأثير الملحوظ في عملية استقطاب هذه الاستثمارات.

5- حاول بنك الجزائر مع الحكومة استهداف التضخم، من خلال التنسيق بين أداة البنك (المعروف النقدي) والأداة المالية المتمثلة بالانفاق الحكومي، لينتج نوع من الاستقرار في معدلات التضخم. أما في نيجيريا فقد انفصلت الأداة النقدية (أسعار الصرف الأجنبي) عن الهدف النهائي (استهداف التضخم)، نتيجة تبعية الاقتصاد النيجيري للواردات النفطية، التي تنعكس على استخدام الأداة النقدية والتوجهات الحكومية، هذا الوضع مشابه لما مر ويمر به الاقتصاد العراقي.

6- هدفت الاجراءات التصحيحية للحكومة الجزائرية وبنكها المركزي في الجانب الاقتصادي والنقدي تحسين واقع الميزان التجاري الجزائرية، لكنه ظل متأثراً بالطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري.

7- إن تكليف البنك المركزي النيجيري لإدارة الدين المحلي كان بالاتجاه الصحيح، حيث تمكن هذا البنك من إدارة هذا الدين بشكل يقلل الضرر بالاقتصاد النيجيري.

8- هدفت جهود الحكومة والبنك المركزي النيجيري لتحقيق نسب مرتفعة لمستويات التنمية الاقتصادية، عبر الخطط والسياسات التنموية للطرفين، فكان لهما تأثير في احداث تغييرات في واقع الوحدات الانتاجية الزراعية والصناعية، وتعزيز الوضع التمويلي والاقراضي لتلك الوحدات، خاصة في الدعم للوحدات الانتاجية الصغيرة.

9- من خلال القوانين والتشريعات التي صدرت بعد عام (2003) فإن العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي العراقي قد اتخذت منحى جديد باتجاه استقلاليته بعيداً عن التأثير الحكومي في سياسته، مما ساعد البنك المركزي على أداء مهامه بالشكل المطلوب، خاصة بالنسبة لإدارته للموارد النفطية عبر صندوق تنمية العراق، وإدارة الدين الحكومي الداخلي والخارجي. كما ساعدت استقلالية البنك المركزي على اتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة لتحقيق هدفه الرئيس في التحكم بمعدلات التضخم عبر سعر الصرف الاجنبي، على الرغم من التدخلات الحكومية التي قد اضعفت من فاعلية هذه الاجراءات في بعض السنوات من مدة الدراسة.

10- بعد عام (2003) ترسخت الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي، مما كان له تأثيراً كبيراً على جعل الاجراءات الحكومية والنقدية تابعة للمؤثرات الداخلية والخارجية المؤثرة بالقطاع النفطي، لينعكس ذلك على استخدامات الادوات النقدية والمالية، كما أثر ذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق.

11- الاتجاه التصاعدي للانفاق الحكومي كان له انعكاسات تقاطعية على سياسة البنك المركزي العراقي في المجال النقدي، خاصة بالنسبة للمعروض النقدي حيث اتخذ بشكل عام الاتجاه التصاعدي خلال مدة الدراسة.

12- لم تنجح الاجراءات الحكومية والنقدية في تحسين وضع الميزان التجاري العراقي (بعد استبعاد الصادرات النفطية)، حيث استمر هذا الميزان في تسجيل العجزات فيه بسبب تردي الوضع الانتاجي للوحدات الاقتصادية المحلية، وانخفاض قدراتها التنافسية للمنتجات الاجنبية.

13- على الرغم من توجهات الحكومة والبنك المركزي العراقي لاحداث تغييرات تنموية في الاقتصاد العراقي، الا أنها تحتاج إلى المزيد من التعاون والتنسيق في هذا المجال، واشراك البنك المركزي بشكل أكثر جدية في الخطط التنموية المستقبلية.

التوصيات: بناءً على الاستنتاجات السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1- تكييف اجراءات وقرارات البنك المركزي العراقي في صياغة أهدافه وادواته بشكل متلائم مع اجراءات وقرارات الحكومة، لأن اجراءات البنك المركزي المترجمة لسياسته النقدية هي جزء من اجراءات الحكومة المترجمة للسياسة الاقتصادية، بما يؤدي إلى ضبط المعروض النقدي ومعدلات التضخم، ويرفع من الناتج المحلي الإجمالي، والمواءمة بينها وبين الانفاق الحكومي والضرائب.

2- توجيه الاجراءات والقرارات الحكومية والنقدية في اتجاه تبني أما معالجة التضخم أو تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي، بشكل غير متعارض مع اجراءات الطرف الآخر (الحكومة). الاجراءات التي قد تعالج المشكلتين هي في ايجاد الحلول لمشاكلات القطاعات الانتاجية مما يرفع من معدلات الاستثمار ويعزز النمو الاقتصادي، فيخفف من البطالة ويمتص التيار النقدي المضاف للاقتصاد العراقي.

3- إن السيطرة على الاختلالات السعرية هو عامل مهم في رفع نسب الاستقرار الاقتصادي، لينعكس ذلك على توقعات المستثمرين المحليين والأجانب بوجود استقرارية في المناخ الاستثماري، يتم ذلك من خلال السماح لاجراءات البنك المركزي العراقي بتحقيق ذلك دون وجود تدخلات حكومية أو اجراءات تشبث من هذا الهدف.

4- يتوجب على البلدان الثلاثة السماح إتاحة فرصة أكثر أمام الاستثمار الأجنبي للعمل في الاقتصاد المحلي، دون وجود عراقيل كالاجراءات التي تحتاج إلى وقت من خلال الروتين الحكومي والفساد المزيد للكلف الاستثمارية، كما على هذه البلدان أن توسع من الاسواق المالية والنقدية من خلال تجانس قرارات واجراءات البنك المركزي مع الحكومة، بما يزيد من نسب السيطرة على مناسب السيولة في الاقتصاد.

5- إن عملية الشراكة بين القطاع الانتاجي الحكومي والقطاع الخاص المحلي والأجنبي يزيد من الكفاءة والمرونة الانتاجية، من خلال وجود خبرات وقدرات في القطاع الحكومي، وتوفير الأموال من

قبل القطاع الخاص المحلي، وقدرة القطاع الأجنبي على توفير التكنولوجيات الحديثة التي تزيد من الانتاجية في القطاعات الاقتصادية. لذا على كل من الحكومة والبنك المركزي في البلدان محل الدراسة خاصة العراق توجيه امكانياتها نحو تحقيق تلك الشراكة، فتوجه الجهود الحكومية لتحسين البنية التحتية الاساسية وتطوير الوحدات الانتاجية الاستخراجية، بما يؤدي إلى منح القطاعات الانتاجية البيئة الاقتصادية لعمل هذه القطاعات. يتم ذلك من خلال توجيه الأدوات المالية ناحية تحقيق التطوير اللازم للبيئة الاقتصادية، وتوجيه أدوات البنك المركزي ناحية تحفيز النشاط الاستثماري بالقطاع الحقيقي غير النفطي.

6- توجيه الموازنات الحكومية في العراق ناحية خفض الجانب المحفز للاستهلاك، وزيادة النفقات الاستثمارية بما يحفز الوحدات الانتاجية، ويخرج الاقتصاد العراقي من واقعه الركودي، من خلال رفع الطاقات الانتاجية للقطاعات الحقيقية، بما يحقق المعادلة مع التيار النقدي في الاقتصاد.

7- إعادة ترتيب الاجراءات الخاصة بنافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، كأن تزيد الرقابة على ما يتم استيراده من سلع من خلال التنسيق مع المؤسسات الحكومية ذات الاختصاص كهيئة الكمارك العراقية، بما يقلل من هروب أو خروج الأموال الأجنبية خارج الدورة الاقتصادية في العراق. السماح للقطاعات غير المصرفية بالمشاركة الفاعلة في نافذة العملة بما يدعم التوجهات ناحية التحكم بأسعار الصرف الأجنبي، ويقلل من اعتماد البنك المركزي على الواردات النفطية وعملية تنفيذها لصالح الحكومة العراقية. كما إن على العراق ضبط ومراقبة التحويل الخارجي بما يقلل من الأموال المحولة إلى خارج، التي عدها بعض الباحثين بالمجال الاقتصادي استنزاف للموارد المالية والاقتصادية لصالح العالم الخارجي على حساب البلد.

8- حث البنوك العاملة في الاقتصاد العراقي من خلال سياسة الإقناع الأدبي على زيادة منح القروض والإئتمانات للقطاعات الانتاجية، بما يزيد من النشاط الانتاجي ويخدم التوجه الحكومي لتحقيق التنمية المخطط لها. هذا يزيد من فعالية الشراكة التنموية بين البنك المركزي العراقي والمخطط الحكومية، حيث يتم تمويل التنمية من خلال تحفيز النشاط الائتماني بالتوجه نحو القطاع المصرفي الخاص بما يعزز من آلية السوق، فيدفع بعجلة التنمية ناحية الأمام ويحقق معدلات مرتفعة من النمو بالقطاعات الحقيقية، بدلاً من الاعتماد على التمويل المتأتي من انفاقات الموازنة الحكومية.

9- إن استخدام سياسة الصرف الأجنبي للتحكم بمعدلات التضخم عبر الاعتماد على عملة واحدة (الدولار الأمريكي) قد يعرض الاقتصاد في العراق إلى صدمات اقتصادية خارجية. لذا فإنه من الأولى اتباع سياسة صرف أكثر مرونة من خلال ربط الدينار العراقي بسلة عملات تمتص أي اختلال في إحدى العملات، بما يخفف من الاضرار الاقتصادية على تلك البلدان.

10- التعاون بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات الحكومية لتحقيق التنوع في الاحتياطات الأجنبية، وعدم اقتصارها على ما يتم الحصول عليه من عملات أجنبية جراء بيع النفط الخام، من ثم بيع الحكومة لهذه العملات للبنك المركزي. وعقد الصفقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي بعملات أجنبية رئيسية أخرى مضافاً لها الدولار الأمريكي.

11- إعادة هيكلة النظام الضريبي في العراق بما يحقق التنوع في الحصول على موارد من غير القطاع النفطي لتمويل الموازنة الحكومية، ويزيد من سحب السيولة النقدية من الاقتصاد في الأجل القصير على الأقل، مع ضرورة تزامنه في دعم القطاع الحقيقي، بما يحقق التوازن بين القطاعين النقدي والحقيقي.

12- لابد من السعي لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني والسياسي في العراق، بما يهيئ المناخ الملائم لعمل الاجراءات الحكومية والنقدية ويزيد من فاعليتهما، لينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي ناحية تحسنه ومعالجة مشكلاته.

ملحق (1)

اتجاهات الدين الحكومي الداخلي في العراق، ونسب ذات علاقة بالدين للمدة (2003 – 2015)

نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة التغير السنوية (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	مجموع الدين الداخلي (مليون دينار عراقي)	الإسهام النسبي (%)	الدين على وزارة المالية (مليون دينار عراقي)	الإسهام النسبي (%)	حوالات الخزينة لدى البنوك التجارية (مليون دينار عراقي)	الإسهام النسبي (%)	إجمالي حوالات الخزينة (مليون دينار عراقي)	الإسهام النسبي (%)	السحب على المكشوف Overdraft (مليون دينار عراقي)	البنود
$\times (11 \div 9)$ (13) = 100	(12)	(11)	(10)	(9 = 7 + 5)	$\times (9 \div 7)$ (8) = 100	(7)	$\times (9 \div 5)$ (6) = 100	(5)	$\times (9 \div 3)$ (4) = 100	(3)	$\times (9 \div 1)$ (2) = 100	(1)	السنوات
18.7	—	29585789	—	5543684	71.9	3988408	28.1	1555276	83.6	4634750	16.4	908934	2003
11.1	79.9	53235359	6.9	5925061	79	4683038	21.0	1242023	75.6	4476660	24.4	1448401	2004
8.5	38.1	73533599	5.6	6255578	76.7	5055508	18.2	1200070	70.9	4434707	29.1	1820871	2005
5.6	30.0	95587955	-15.2	5307008	89.6	5055508	4.5	251500	65.7	3486137	34.3	1820871	2006
4.7	16.6	111455813	-2.1	5193705	90	4674705	10.0	519000	—	—	—	—	2007
2.8	40.9	157026062	-14.2	4455569	88.8	3955519	11.2	500050	—	—	—	—	2008
6.5	-16.8	130642187	89.3	8434049	46.9	3955519	53.1	4478530	—	—	—	—	2009
5.7	24.1	162064566	8.9	9180806	43.1	3955519	56.9	5225287	—	—	—	—	2010
3.4	34.1	217327107	-18.9	7446859	47.7	3555519	52.3	3891340	—	—	—	—	2011
2.6	17.7	254225491	-12.1	6547519	48.2	3155519	51.8	3392000	—	—	—	—	2012
1.6	7.0	273587529	-35	4255549	64.8	2755519	35.2	1500030	—	—	—	—	2013
3.7	-5.4	**258900633	123.7	9520019	25.8	2455519	74.2	7064500	—	—	—	—	2014
11.3	-25.7	**192403828	127.6	*21667223	10.9	2355519	89.1	19311704	—	—	—	—	2015

المصدر:

- الاعدمة (1، 3، 5، 7، 9) من: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- العمود (11) من: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

- الاعدمة (2، 4، 6، 8، 10، 12، 13) من عمل الباحث.

* يضاف لمجموع الدين الحكومي الداخلي لعام (2015) قروض المؤسسات المالية المحلية لشهر كانون الأول البالغة (10461057) مليون دينار عراقي، ومبالغ سندات التسليم والسندات الوطنية للأشهر الأربعة الأخيرة من العام ذاته البالغة (14525) مليون دينار عراقي، ليصبح إجمالي الدين (32142805) مليون دينار عراقي.
** تقديرات أولية.

ملحق (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ونسب إسهامات القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2003 – 2015)
(%100 = 1988)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	الناتج المحلي الإجمالي بدون القطاع النفطي (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	إسهامات القطاع الزراعي بالناتج (%)	إسهامات القطاع الصناعي بالناتج (%)	إسهامات القطاع النفطي بالناتج (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2003	26690	—	12773	—	8.4	1	68.9
2004	41608	55.9	21819	70.8	6.9	1.8	58
2005	43439	4.4	25119	15.1	6.9	1.3	57.8
2006	47851	10.2	28523	13.6	5.8	1.5	55.5
2007	48511	1.4	27732	-2.8	4.9	1.6	53.2
2008	51717	6.6	28345	2.2	3.8	1.7	55.7
2009	54721	5.8	30843	8.8	5.2	2.6	43.3
2010	58496	6.9	34396	11.5	5.2	2.3	45
2011	63650	8.8	36527	6.2	4.6	2.8	53
2012	71681	12.6	41059	12.4	4.1	2.7	49.4
2013	76922	7.3	45320	10.4	4.8	2.3	45.9
2014	*75304	-2.1	42327	-6.6	4.9	1.9	45.2
2015	**66234	-12	37231	-12	4.7	2	32
متوسط النسب (%)	—	—	—	—	5.4	2	51

المصدر:

- الإعمدة (1، 3) من: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

- الإعمدة (2، 4، 5، 6، 7) من عمل الباحث، بالإضافة إلى متوسط النسب.

* تقديرات أولية.

** تم إستخراجها من التقديرات الأولية الفصلية.



ملحق (3)
هيكل الموازنة العامة المخططة في العراق للمدة (2003 – 2015)

البند السنوات	النفقات التشغيلية (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	النفقات الاستثمارية (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	مجموع النفقات العامة (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	الايرادات الضريبية (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	الايرادات النفطية (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	مجموع الايرادات العامة (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	ايرادات أخرى (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	مجموع الايرادات العامة (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)
2003	7362	—	1870	—	9232	—	4097	—	4097	—	4684	—	424	—	4684	—
2004	28547301	387665.6	5114321	273393.1	33661622	364519	32593011	364519	32593011	364519	32988850	704188	186019	43772.4	32988850	704188
2005	28431128	-0.4	7550000	47.6	35981128	6.9	27873710	-14.5	27873710	6.9	28858608	-12.5	420661	126.1	28858608	-12.5
2006	41691161	46.6	9272000	22.8	50963161	41.6	42287900	51.7	42287900	41.6	45392304	57.3	376068	-10.6	45392304	57.3
2007	39062163	-6.3	12665305	36.6	51727468	1.5	41103692	-2.8	41103692	1.5	42064531	-7.3	15212	-96	42064531	-7.3
*2008	44190746	13.1	15671227	23.7	59861973	15.7	45218084	10	45218084	15.7	50775081	20.7	4127	-72.9	50775081	20.7
2009	54148081	22.5	15017442	-4.2	69165523	15.5	47528262	5.1	47528262	15.5	50369773	-0.8	4272	3.5	50369773	-0.8
2010	60980694	12.6	23676772	57.7	84657466	22.4	59742794	25.7	59742794	22.4	61058827	21.2	6314	47.8	61058827	21.2
2011	66596473	9.2	30066292	27.0	96662765	14.2	76184137	27.5	76184137	14.2	78569720	28.7	13429	112.7	78569720	28.7
2012	79954033	20.1	37177897	23.7	117131930	21.2	99657658	30.8	99657658	21.2	102326821	30.2	85909	539.7	102326821	30.2
2013	83316006	4.2	55108602	48.2	138424608	18.2	116363805	16.8	116363805	18.2	119248963	16.5	141352	64.5	119248963	16.5
**2015	78248392	-6.1	41214037	-25.2	119462429	-13.7	78649032	-32.4	78649032	-13.7	85265066	-28.5	375584	165.7	85265066	-28.5
معدل النمو المركب (%)	104	—	115.8	—	107.2	—	113.5	—	113.5	—	112.7	—	68.5	—	112.7	—

المصدر:

- الجمهورية العراقية، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (2004 – 2015)، اعداد مختلفة لجريدة الوقائع العراقية.
- موازنة عام (2003) تغطي الفترة من تموز لغاية كانون الاول: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية لعام (2003)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
- نسب التغير السنوية ومعدل النمو المركب من عمل الباحث.
- * موازنة عام (2008) لا تتضمن الموازنة التكميلية.
- ** تم احتساب نسبة التغير السنوية لعام (2015) مقارنة مع عام (2013)، لعدم اقرار البرلمان العراقي لموازنة عام (2014)، بسبب وجود خلافات على فقراتها، والارباك الأمني الذي حدث آنذاك نتيجة احتلال تنظيم داعش أراضي عراقية.

ملحق (4)

نسب مالية واقتصادية مختلفة خاصة بالعراق للمدة (2003 – 2015)

نسبة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإسهام النسبي للنفقات الاستثمارية في النفقات العامة (%)	الإسهام النسبي للنفقات التشغيلية في النفقات العامة (%)	نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى الإيرادات العامة (%)	الإسهام النسبي للإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة (%)	الإسهام النسبي للإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة (%)	الإسهام النسبي للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة (%)	البنود
(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	السنوات
0.03	20.3	79.7	118353.6	9.1	3.5	87.5	2003
63.2	15.2	84.8	18	0.6	0.6	98.8	2004
48.9	21	79	21.7	1.5	2	96.6	2005
53.3	18.2	81.8	11.7	0.8	6	93.2	2006
46.4	24.5	75.5	12.3	0.04	2.2	97.7	2007
38.1	26.2	73.8	8.8	0.01	10.9	89.1	2008
52.9	21.7	78.3	16.7	0.01	5.6	94.4	2009
52.2	28	72	15	0.01	2.1	97.8	2010
44.5	31.1	68.9	9.5	0.02	3	97	2011
45.8	31.7	68.3	6.4	0.1	2.5	97.4	2012
50.6	39.8	60.2	3.6	0.1	2.3	97.6	2013
62.1	34.5	65.5	25.4	0.4	7.3	92.2	2015
42.9	26	74	*11.5	1	3.7	94.9	متوسط النسب (%)

المصدر:

- الإعمدة (1، 2، 3، 5، 6) من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (3).
- العمودين (4، 7) من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (1 و 3).



* تم احتساب متوسط نسبة الدين الحكومي الداخلي الى الايرادات العامة باستبعاد نسبة عام (2003)، لأنها نسبة متأثرة بقيم إيرادات تلك السنة المنخفضة، نتيجة ظروف الحرب الاخيرة.

ملحق (5) مشتريات ومبيعات الدولار الأمريكي والاحتياطيات الأجنبية وأسعار الفائدة في العراق للمدة (2003 – 2015)

أسعار الفائدة الدائنة (%)			نسبة التغير السنوية (%)	سعر البنك (%)	نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة (%)	نسبة التغير السنوية (%)	الاحتياطيات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	العملة المصدرة (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية عبر نافذة العملة (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوية (%)	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية (مليون دولار أمريكي)	البنود
طويلة الأجل	متوسط الأجل	قصيرة الأجل											
(14)	(13)	(12)	(11)	(10)	6 = 9 ÷ (7)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(2)	(1)	السنوات
—	—	—	—	—	0.7	—	41612	5655458	—	293	—	900	2003
13.5	12.9	12.7	—	6	170.2	32708.3	13652193	8020524	1950.5	6008	1100.2	10802	2004
14.7	14	13.9	16.7	7	175.5	31.8	17996327	10256512	74.2	10463	-1.9	10600	2005
15.13	14.48	14.38	48.9	10.42	223	47.6	26568563	11916555	6.8	11175	69.8	18000	2006
19.53	19.47	18.78	91.9	20	244.5	43.8	38217704	15632225	43.0	15980	48.3	26700	2007
19.57	19.5	19.22	-16.3	16.75	275.6	53.6	58718278	21304418	61.9	25869	70.4	45500	2008
16.47	15.63	16.16	-47.3	8.83	214.6	-11.7	51872810	24169401	31.4	33992	-49.5	23000	2009
14.93	13.83	14.31	-29.2	6.25	215.3	14.2	59228871	27507328	6.4	36171	78.3	41000	2010
14.21	12.75	14.03	-4.0	6	222.1	20.6	71410911	32157444	10.0	39798	24.4	51000	2011
13.74	13.03	13.87	0	6	229.2	14.8	82001306	35784805	22.2	48649	11.8	57000	2012
13.61	13.13	13.57	0	6	223.1	10.5	90648557	40630036	9.4	53231	8.8	62000	2013
13.1	12.37	12.6	0	6	194	-14.7	77363120	39883686	-2.8	51728	-23.4	47515	2014
12.51	12.28	12.29	0	6	164.6	-17.9	63505542	38585119	-14.4	44304	-31.7	32450	2015

المصدر:

- الأعمدة (1 ، 3 ، 4 ، 6 ، 7 ، 10 ، 12 ، 13 ، 14) من: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- الأعمدة (2 ، 5 ، 8 ، 9 ، 11) من عمل الباحث.



ملحق (6)

تطورات المؤشرات النقدية في العراق للمدة (2003 – 2015)

التضخم الأساس (100 = 1993) (%)	معدل التضخم (100 = 1993) (%)	نسبة الفرق بين سعري الصراف*** (%)	معدل سعر الصراف الموازي (الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي)	معدل سعر صرف النافذة (الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي)	نسبة العملة في التداول من عرض النقود (%)	العملة في التداول (مليون دينار عراقي)	معامل الاستقرار النقدي*	نسبة التغير السبوية (%)	عرض النقود (M1) (مليون دينار عراقي)	البنوك السنوات
(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	$4 = 5) \div (1$	(4)	(3)	(2)	(1)	
—	32.5	2.1	**1936	**1896	80.2	4629794	—	—	5773601	2003
39.0	26.9	0	1453	1453	70.6	7162945	1.4	75.8	10148626	2004
30.8	37	0.2	1472	1469	79.9	9112837	2.8	12.3	11399125	2005
31.7	53.2	0.5	1475	1467	70.9	10968099	3.5	35.6	15460060	2006
19.3	30.8	0.9	1267	1255	65.5	14231700	29.4	40.5	21721167	2007
13	2.7	0.8	1203	1193	65.6	18492502	4.5	29.8	28189934	2008
7.1	-2.8	1	1182	1170	58.4	21775679	5.6	32.3	37300030	2009
2.9	2.5	1.3	1185	1170	47.0	24342192	5.6	38.7	51743489	2010
6.5	5.6	2.2	1196	1170	45.3	28287361	2.4	20.7	62475821	2011
5.6	6.1	5.4	1233	1166	48.0	30593647	0.2	2	63735871	2012
2.4	1.9	5.4	1232	1166	47.4	34995453	2.2	15.8	73830964	2013
1.6	2.2	2.1	1214	1188	49.6	36071593	0.7	-1.5	72692448	2014
1.7	1.4	4.6	1247	1190	53.3	34855256	0.8	-10	65435425	2015

المصدر:

- الاعمدة (1 ، 4 ، 6 ، 7) من: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- الاعمدة (9 ، 10) من: وزارة التخطيط، تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة (2003 – 2015)، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.
- الاعمدة (2 ، 3 ، 5 ، 8) من عمل الباحث.
- * معامل الاستقرار النقدي = التغير في عرض النقود / التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- ** سعر صرف عام (2003) هو المعدل للاشهر الأخيرة من العام.
- *** نسبة الفرق بين سعري الصراف الأجنبي = { (السعر الموازي لسنة ما – السعر الرسمي لنفس السنة) ÷ السعر الموازي لنفس السنة } × 100 .



ملحق (7)

الميزان التجاري العراقي للمدة (2015 – 2003)

نسبة التغير السنوية (%)	الميزان التجاري بعد استبعاد الصادرات النفطية (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوية (%)	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوية (%)	الصادرات (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوية (%)	الاستيرادات (مليون دولار أمريكي)	البنود
(8)	(7)	(6)	(3 – 1 = 5)	(4)	(3)	(2)	(1)	السنوات
—	-8197	—	153	—	10086	—	9934	2003
158.6	-21195	-2389.8	-3492	76.6	17810	114.4	21302	2004
8.7	-23034	104.7	165	33.1	23697	10.5	23532	2005
-41.1	-13562	5740.6	9637	28.8	30529	-11.2	20892	2006
31.3	-17813	107.9	20034	29.7	39590	-6.4	19556	2007
88.9	-33654	40.9	28230	61.0	63726	81.5	35496	2008
22.0	-41047	-107.4	-2082	-38.1	39430	16.9	41512	2009
6.2	-43604	-477.0	7849	31.3	51764	5.8	43915	2010
6.7	-46530	306.1	31878	53.9	79681	8.9	47803	2011
25.9	-58576	10.4	35203	18.2	94209	23.4	59006	2012
0.6	-58931	-13.6	30419	-4.7	89768	0.6	59349	2013
-10.5	-52735	1.3	30804	-6.4	83981	-10.4	53177	2014
-26.7	*-38662	-85.7	*4397	-48.3	*43442	-26.6	*39045	2015

المصدر:

- الاعمدة (1، 3، 5) من: البنك المركزي العراقي، المنشورات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- الاعمدة (2، 4، 6، 7، 8) تم اعدادها من قبل الباحث.
- * تقديرات أولية.



المصادر

المصادر العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- ابراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط 1، مطبعة الارشاد، بغداد، العراق، 1970.
- 2- احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، ط 1، دار الكتب ناشرون، بيروت، لبنان، 2015.
- 3- اسامة محمد الغولي، وزينب عوض الله، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 4- بدر غيلان وهم، السوق النقدية والمالية في العراق، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2009.
- 5- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط 1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998.
- 6- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
- 7- حسين العمر، واخرون، الاقتصاد الصناعي، ط 1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002.
- 8- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986.
- 9- خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013.
- 10- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية – دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية، ط 1، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، السعودية، بدون سنة نشر.
- 11- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- 12- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983.
- 13- رمزي زكي، انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي)، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق، سوريا، 2000.
- 14- زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 15- زينب حسين عوض، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 16- سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ط 1، مطبعة دار البصري، بغداد، العراق، 1969.
- 17- سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
- 18- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.
- 19- السيد عبد المولى، المالية (الأدوات المالية، النفقات العامة، مصادر الإيرادات العامة والميزانية العامة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975.

- 20- شاكرا القزويني، اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 21- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 1990.
- 22- صدقة يحيى فاضل، العلوم السياسية، ط 3، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 23- عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، ط 1، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2015.
- 24- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962 – 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 25- عبد المجيد قدرى، السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 2003.
- 26- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، ط 1، الاكاديمية للنشر، المفرق، الاردن، 1999.
- 27- عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- 28- عبد المنعم السيد علي، مدخل إلى علم الاقتصاد (دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي)، ج 2، مطابع جامعة الموصل، الموصل، العراق، 1984.
- 29- عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 1982.
- 30- علي المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية (من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية)، ط 1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2007.
- 31- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990.
- 32- غسان العياش، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1998.
- 33- فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الثالث بعد الميلاد، ط 1، مطبعة الرفاه، بغداد، العراق، 2010.
- 34- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010.
- 35- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية، مصر، 1994.
- 36- مجموعة من الباحثين عن دار الشروق، موسوعة الشروق، المجلد الأول، مطابع الشروق، القاهرة، مصر، 1994.
- 37- محفوظ لعشب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة، الجزائر، 2001.
- 38- محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، ط 1، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2012.
- 39- محمد باقر الصدر، اقتصادنا (دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والاسلام في اسسها الفكرية وتفاصيلها)، ط 14، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1981.
- 40- محمد حامد دويدار، وعادل احمد حشيش، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة الثقافة الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1984.
- 41- محمد عمر أبو عيدة، وعبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008.
- 42- محمد كامل، النظم السياسية للدولة والحكومة، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1997.

- 43- محمد نصر مهنا، الإدارة العامة الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 44- محمود حميدات، التحليل النقدي، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 45- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- 46- معتز بالله عبد الفتاح، الوظيفة الاقتصادية للدولة (دراسة في الاصول)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر، 1998.
- 47- ناديا كوفارو، التنمية الاقتصادية والزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.
- 48- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994.
- 49- هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، ط 1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2008.
- 50- وداد يونس يحيى، النظرية النقدية (النظريات، المؤسسات، السياسات)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2001.

ثانياً: الكتب المترجمة:

- 1- ألن بلايندر، استقلالية البنك المركزي، ترجمة: مظهر محمد صالح، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2008.
- 2- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور، وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1987.
- 3- بول ساملسون، ووليام نورد هاوس، الاقتصاد، ط 15، ترجمة: هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
- 4- جيمس جوارتيني، وريجارو استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1999.
- 5- فردريك انجلز، اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: احمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، مصر، 1958.
- 6- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة: محمد ابراهيم، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1989.
- 7- منصور اولسون، السلطة والرخاء نحو تجاوز الدكتاتوريتين (الشيوعية والرأسمالية)، ط 1، ترجمة: ماجدة بركة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2003.
- 8- هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ (العقل في التاريخ)، ج 1، ترجمة: امام عبد الفتاح امام، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

ثالثاً: البحوث والندوات والمؤتمرات والمجلات العلمية والمواقع الإلكترونية:

- 1- ابراهيم حربي ابراهيم، سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003: مشاكل وحلول، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 106، 2016.
- 2- بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2013.

- 3- ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق: بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010.
 - 4- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012. البحث منشور على الموقع الإلكتروني للمجلة:
<http://rcweb.luedld.net/>
 - 5- حاتم جورج حاتم، السياسة النقدية في العراق: اهدافها، معالمها الاساسية واليات اشتغالها، ودورها الفعلي في حركة الاقتصاد العراقي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين:
<http://iraqieconomists.net/ar>
 - 6- حيدر حسين آل طعمة، البنك المركزي العراقي: إرهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 179، العدد 10، 2014.
 - 7- خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت، المجلد 7، العدد 23، 2011.
 - 8- عباس جاسم، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية، العدد 13، 2007.
 - 9- عبد علي كاظم المعموري، وخضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد 286، العدد 5، 2011.
 - 10- عوض الدليمي، عجز الموازنة الحكومي وظاهرة التزاحم المالي، مجلة جامعة النهرين، المجلد 5، العدد 7، بغداد، العراق، 2001.
 - 11- عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، العدد 34، 2012.
 - 12- عوض فاضل اسماعيل، مهام البنوك المركزية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية في جامعة النهرين من 18 إلى 19 - 10 - 2000، بغداد، العراق، 2000.
 - 13- عياش قويدار، وابراهيم عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على اداء سياسة نقدية حقيقية (بين النظرية والتطبيق)، بحث مقدم إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات) المنعقد بيومي 14 و 15 / 12 / 2004، المنظم من قبل كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة الشلف، الجزائر، 2004. المنشور على الموقع الإلكتروني:
- <http://houssamking.volasite.com>
- 14- فريد جواد كاظم الدليمي، وباسم خميس عبيد، تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003 - 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد 75، 2014.
 - 15- فلاح حسن ثويني، استشراف لمحاولة رفع الاصفار عن العملة في العراق (في ضوء تجارب بلدان مختارة)، بحث مقدم إلى وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، 2011.
 - 16- ماجدة مدوخ، اداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول أداء المنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية / جامعة ورقلة، 2005.

17- محمد بن بوزيان، والطاهر زياني، الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول " اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات"، المنعقد في 18 - 20 / 4 / 2005، جامعة الاغوط، الجزائر، 2005. البحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://elbassair.net/>

18- محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 65، 2014.

19- محمود محي الدين، استقلالية البنوك المركزي، مجلة البنوك، الصادرة عن اتحاد بنوك مصر، العدد 33، 2002.

20- مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، بحث مقدم إلى الندوة المقامة في المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي والموسومة بـ " التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية"، بتاريخ 30 / 9 / 2006، بغداد، العراق.

21- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 91، 2012.

22- مليكة زغيب، وحياء نجارة، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية (تطور وتحديات)، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وافاق) المنعقد بيومي 5 و 6 / 2 / 2001، المنظم من قبل جامعة قلمة، الجزائر، 2001. البحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://9alam.com/community/threads/mltqiat-aqtsadi-mxtlf-gaxz-lltxhml.18593/>

23- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

<http://www.oecd.org/>

24- منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، بحث مقدم إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات) المنعقد بيومي 14 و 15 / 12 / 2004، المنظم من قبل كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة الشلف، الجزائر، 2004. البحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://houssamking.yolasite.com>

25- نهاد عبد الكريم احمد العبيدي، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقييد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، المجلد 4، العدد 18، 2011.

26- هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 46، 2010.

27- وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، بحث مقدم إلى المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلة جسر التنمية، العدد 112، السنة الحادية عشر، 2012.

28- وليد عيادي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، بحث مقدم للبنك المركزي العراقي. منشور على موقع البنك:

<http://www.cbi.iq>

رابعاً: القوانين والتقارير والاحصائيات والوثائق الرسمية:

- 1- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة (2013) – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014. منشور على الموقع الإلكتروني:
<http://www.bank-of-algeria.dz/>
- 2- البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي (1947 – 1972): ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي، مطابع ثنيان، بغداد، العراق، 1972.
- 3- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2003 - 2015)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
- 4- البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية للمدة (2016 - 2020)، 2016.
- 5- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم (03 – 11) مؤرخ في (26 / 8 / 2003) يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، السنة 40، 2003. المنشور على الموقع الإلكتروني للامانة العامة للحكومة :
<http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر ذي رقم (03 / 01) لسنة (2001) المتعلق بتطوير الاستثمار المواد (2 و 6 و 7)، منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (47)، 2001. المنشور على الموقع الإلكتروني للامانة العامة للحكومة :
<http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التشريعات القانونية المنشورة على الموقع الإلكتروني :
<http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/legislation-interne>
- 9- الجمهورية العراقية، أمر سلطة الائتلاف الموقته رقم (43) لعام (2004) : اوراق نقد الدينار العراقي الجديد، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3980، 2003.
- 10- الجمهورية العراقية، أمر سلطة الائتلاف الموقته رقم (39) لعام (2003) - الاستثمار الأجنبي، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3980، 2003.
- 11- الجمهورية العراقية، تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة لعام (2011). التقرير منشور على موقع لجنة الخبراء الماليين الآتي:
<http://www.cofe-iq.net>
- 12- الجمهورية العراقية، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (2004 – 2015)، اعداد مختلفة لجريدة الوقائع العراقية.
- 13- الجمهورية العراقية، النافذة الواحدة، الهيئة الوطنية للاستثمار. المنشور على الموقع الإلكتروني للهيئة:
<http://investpromo.gov.iq>

- 14- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة (1976)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 2533، 1976. القانون منشور على الموقع الإلكتروني للسلطة القضائية الاتحادية:
<http://www.iraqlid.iq/LoadLawBook.aspx?SC=120120066646396>
- 15- الجمهورية العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3982، 2004.
- 16- الجمهورية العراقية، قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3984، 2004.
- 17- الجمهورية العراقية، قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3980، 2004.
- 18- الجمهورية العراقية، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (39) لعام (2015) ، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4387، 2004.
- 19- الجمهورية العراقية، دستور جمهورية العراق.
- 20- الجمهورية العراقية، مذكرة توضيحية للأمر الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (49) الاستراتيجية الضريبية لعام (2004)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 3981، 2004.
- 21- الجمهورية العراقية، ملف برنامج حكومة جمهورية العراق للعوام (2014 – 2018)، مقدم من قبل دولة رئيس الوزراء الدكتور حيدر جواد العبادي إلى مجلس النواب بتاريخ (8 / 9 / 2014). المنشور على الموقع الإلكتروني للامانة العامة لمجلس الوزراء:
<http://www.cabinet.iq>
- 22- الجمهورية العراقية، الأولويات الاستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة (2014 – 2018)، الامانة العامة لمجلس الوزراء، 2014. منشور على الموقع الإلكتروني للامانة العامة لمجلس الوزراء:
<http://www.cabinet.iq>
- 23- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية للمدة (2003 – 2015). المنشورة على الموقع الإلكتروني :
<http://www.amf.org.ae/ar>
- 24- مجلس الأمن الدولي، القرار الخاص بالحالة بين العراق والكويت: المرقم (1483) لعام (2003). القرار منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SCRes03.htm>
- 25- مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، المراقب المالي لسلطة الائتلاف المؤقتة: انظمة الرقابة على إدارة الأموال النقدية في صندوق تنمية العراق، 2004. متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.cofe-iq.net>
- 26- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2015)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- 27- وزارة التخطيط، تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة (2003 – 2015)، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم الارقام القياسية.
- 28- وزارة التخطيط، سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للمدة (2003 – 2014)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- 29- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2013 – 2017)، بغداد، العراق، 2013.
- 30- وزارة المالية العراقية، صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق: القوائم المالية للمدة (2011 – 2015). القوائم منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي :
<http://www.mof.gov.iq>

31- وزارة المالية العراقية، وزارة المالية الواقع والطموح: انجازات الوزارة للفترة من (21 / 5 / 2005) إلى (1 / 12 / 2009)، ج 2، إصدارات الدائرة الاعلامية لوزارة المالية، بدون سنة نشر.

المصادر الأجنبية:

First: Books:

- 1- Faure, Central Banking & monetary Policy: An Introduction, 1st Edition, Quoin Institute Limited, U.S.A, 2013.
- 2- Ike E. Udogu, Nigeria in The Twenty – First Century: Strategies for Poitical Stability & Peaceful Coexistence, Africa World Press, Inc., Trenton, U.S.A., 2005.
- 3- John H. Dunning, & Rajneesh Narula, Foreign Direct Investment & Governments: Catalysts for Economic Restructuring, Published by: Routledge, New York, U.S.A, 2005.
- 4- K. Alec Chrystal, & Simon Prief, Controversies in Macroeconomics, Harvester Wheatshea, British, 1994.
- 5- Kent, Money & banking, Rinehart & Winston Inc, 4 th Edition, New York, U.S.A., 1991.
- 6- Levine Chars, & Rubin Jrene, Fiscal Stress & Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980.
- 7- Michael Curtis, Comparative Government & Politics, Harper & Row Publishers, New York, U.S.A. , 1978.
- 8- Milton Friedman, Capitalism & Freedom, The University of Chicago Press, Chicago, U.S.A., 1982.
- 9- Milton Friedman, & Rose Friedman, Free to Choose, Harcourt Brace Jovanovich, Inc., New York, U.S.A., 1980.
- 10- Milton Friedman, & Walter W. Heller, Monetary Vs Fiscal Policy, George J. McLeod Limited, New York, U.S.A. , 1969.
- 11- Mitra, Money & Banking Theory: Analysis & Policy, Ramadon House, U.S.A., 1990.
- 12- Paul A. Samuelson, & Willim D. Nordhaus, Economics, 19th Edition, The McGraw - Hill Companies , Inc., New York, U.S.A., 2010.
- 13- Paul S. K., Sustainable Retail Banking & Asset Management: Lessons from Challenges Faced by Entrepreneurs in African Economies,

Entrepreneurship - Gender, Geographies & Social Context, Published by: InTechOpen, Rijeka, Croatia, 2012.

- 14- R. N. Howtery, The Art of Central Banking, Frank Cass & Co Ltd., London, 1980.
- 15- W. J. M. Hejman, Applied Macroeconomics, Wageningen University, U.S.A., 2000.
- 16- William Robert Clark, Capitalism Not Globalism (Capital Mobility, Central Bank Independence & The Political Control of The Economy), The University of Michigan Press, U.S.A., 2003.

Second: Researches:

- 1- Allan Drazen, Central Bank Independence: Democracy & Dollarization , Journal of Applied Economics, Vol. 5, No. 1, 2002.
- 2- Anochie Uzoma, Appraising the Money Market in the Economic Development of Nigeria: Challenges & Prospects, International Journal of Financial Markets, Vol. 2, No. 2, 2015.
- 3- Aremu J. A., An Overview of Foreign Private Investment in Nigeria, Proceedings of the Twelfth annual Conference of the Regional Research Units Research Department, Kaduna, Nigeria, 2003.
- 4- Bowles Paul, & White Gordon, Central Bank Independence: A Political Economy Approach, The Journal of Development Studies, Vol. 31, N 2, 1994.
- 5- Charles N. O. Mordi, & Michael Adebayo Adebisi, The Effect of Monetary Policy on Prices in Nigeria: A Factor Augmented Vector Autoregressive (FAVAR) Modelling Approach, Research published in the conference hosted by the Centre for the Study of African Economies under the title (Economic Development in Africa) on 23rd – 25th / March / 20014.
- 6- Chris O. Udoka, & S. Ogege, Public Debt & The Crisis of Development in Nigeria: Econometric Investigation, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 4, No. 2, 2012.
- 7- David Oladimeji, & Esther Monisola, Islamic Banking: The Controversy Over Non - Interest Bank System in Nigeria, Arabian Journal of Business & Management Review, Vol. 1, No. 1, 2012.
- 8- Fapetu Oladapo, & J. A. Oloyede, Foreign Exchange Management & The Nigerian Economic Growth (1960 – 2012), European Journal of Business & Innovation Research, Vol. 2, No. 2, 2014.
- 9- Frank R. Gunter, ISIS & Oil: Iraq's Perfect Storm, 2015. Web Site: https://www.fpri.org/docs/gunter_iraqs_perfect_storm.pdf

- 10- Ignatius A. Atsu, & Cornelius M. Ojong, Cornelius M., The Role of Government in The Development of MSMEs in Nigeria between (1991) & (2012), International Journal of Business & Social Research, Vol. 4, Issue 12, 2014.
- 11- John B. Taylor, Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline in Budget Deficit & Debt: Issues & Options, Federal Reserve Bank of Kansas City, U.S.A, 1995.
- 12- Joseph C. Ebegbulem, Ethnic Politics & Conflicts in Nigeria: Theoretical Perspective, Khazar Journal of Humanities & Social Sciences, Vol. 11, No. 21, 2011.
- 13- Julius J. Bala, The Challenges & Opportunities of The Investment Environment in Nigeria, Paper presented at the International meeting for the Promotion of Investment to Africa Organised by The Ministry of Foreign Affairs of Japan, Tokyo, Japan, 2003. Web Site: <http://www.mofa.go.jp/region/africa/conf0302/nigeria.pdf>
- 14- Kaldor N., Conflicts in National Economic Objectives, Economic Journal, Vol. 81, No. 321, 1971.
- 15- Leye I. A. Esther, Bank Services in Nigeria Financial Industry: A Case Study of Customer's Preference for Banking Services in Lagos & Abuja, University of Nigeria / Department of Banking & Finance, Nsukka, Nigeria, 2009.
- 16- Mark Swinburne, & Marta Branco Cstello, Bank Independence & Central Bank Functions, University of Washington, IMF, 1991.
- 17- Martin A. Weiss, Iraq's Debt Relief: Procedure & Potential Implications for International Debt Relief, Congressional Research Service, U.S.A., 2011. Web Site: www.crs.gov
- 18- Nasir A. S., The Impact of Central Bank of Nigeria's Development Finance on Economic Growth & Development of Nigeria, Afro Asian Journal of Social Sciences, Vol. 7, No. 1, 2014.
- 19- Obademi O. Emmanul, How Domestic Debt Hurts Bank Performance: A Micro Analysis, Australian Journal of Business & Management Research, Vol. 2, No. 8, 2012.
- 20- Ogujiuba Kanayo, & Obiechina Emeka, Foreign Private Capital, Economic Growth & Macro - Economic Indicators in Nigeria: An Empirical Framework, International Journal of Economics & Finance, Vol. 4, No. 10, 2012.
- 21- Ozurumba, & Other, Domestic Debts & Economic Growth in Nigeria (1980 - 2011), Journal of Economics & Sustainable Development, Vol. 5, No. 1, 2014.
- 22- Peter V. Bias, A Chronological Survey of The Friedman – Meiselman / Andersen – Jordan Single Equation Debate, Business & Economics Journal, V. 10, October 2014.

- 23- Samuel O. Fadare, Banking Sector Liquidity & Financial Crisis in Nigeria, International Journal of Economics & Finance, Vol. 3, No. 5, 2011.
- 24- Sani Baba Sani, The Regulatory Environment for Foreign Investment in Nigeria, Dissertation presented for the degree of masters of law (LL.M) in the Department of Commercial Law, University of Cape Town, Western Cape Province, South Africa, 2014. Web Site: <https://open.uct.ac.za/handle/11427/12969>
- 25- Scott Wallsten, & Katrina Kosec, The Economic Costs of the War in Iraq, The AEI - Brookings Joint Center's, 2005. Web Site: www.aei-brookings.org
- 26- Solomon Thomas, & Marcin Brycz, Nigeria Vision (20): (2020) Can Dream Become Reality? (Evidence from National Accounts), Journal of International Studies, Vol. 7, No. 3, 2014.
- 27- Titilope O. Olalere, & Adesoji A. Adenugba, Human Capital Development in First Bank of Nigeria PLC, Mediterranean Journal of Social Sciences Published by: Sapienza University of Rome, Vol. 4, No. 2, 2013.
- 28- Tito Titus Mboweni, Governor of South of African Reserve Bank, At The Reuters Forum Lecture, Held in Johannesburg, South of African, 2000.
- 29- Vinals Jose, & Other, The Broader View: The Positive Effects of Negative Nominal Interest Rates, 2016. Web site: <https://blog-imfdirect.imf.org/2016/04/10/the-broader-view-the-positive-effects-of-negative-nominal-interest-rates/>
- 30- William Easterly, & Klaus Schmidt Hebbel, Fiscal Deficits & Macroeconomic Performance in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 8, No. 2, U.S.A, 1993.

Third: Official Reports & Statistics:

- 1- African Development Bank, African Economic Outlook (2003 – 2012). Web Site: www.africaneconomicoutlook.org
- 2- Group of Authors, African Economic Outlook (2009), African Development Bank in Cooperation With Development Center of The Organization for Economic Cooperation & Development, 2009. Web Site: <http://www.africaneconomicoutlook.org/>
- 3- International Monetary Fund, Access to Macroeconomic & Financial Data, 2016. Web Site: <http://data.imf.org/?sk=a0867067-d23c-4ebc-ad23-d3b015045405>
- 4- International Monetary Fund, World Economic Outlook, 2016. Web Site: <http://www.imf.org/en/data>

- 5- OPEC, Annual Statistical Balletin 2008. Web Site: <http://www.opec.org>
- 6- The Central Bank of Nigeria, Annual Report (2003 – 2015). Web Site: www.cbn.gov.ng
- 7- The Central Bank of Nigeria, A Factor – Augmented Vector Autoregression (FAVAR) Model for Monetary Policy Analysis in Nigeria, 2014. Web Site: www.cbn.gov.ng
- 8- The Central Bank of Nigeria, Guidelines for The Operation of The Foreign Exchange Market: Wholesale Dutch Auction System Forwards (WDAS – FWD), 2011. Web Site: www.cbn.gov.ng
- 9- The Central Bank of Nigeria, Micofinance Policy: Regulatory & Supervisory Framework for Nigeria, 2005. Web Site: www.cbn.gov.ng
- 10- The Central Bank of Nigeria, Report of Activities under the Aqricultural Credit Guarantee Scheme (2003 – 2015). Web Site: www.cbn.gov.ng
- 11- The Central Bank of Nigeria, Reviewed Micofinance Policy, 2011. Web Site: www.cbn.gov.ng
- 12- The Central Bank of Nigeria, United Nations Development Program (UNDP) Project on Sustainable Microfinance Development in Nigeria, 2007. Web Site: www.cbn.gov.ng
- 13- The Central Bank of Nigeria, Understanding Monetary Policy Series (No. 52): The Dutch Auction System (DAS) of Exchange Rate Management in Nigeria, 2015. Web Site: <https://www.cbn.gov.ng>
- 14- The Federal Republic of Nigeria, Central Bank of Nigeria: ACT (2007), Printed & Published by: The Federal Government Printer, Lagos, Nigeria, 2007. Web Site: <http://www.bu.edu/bucflp/files/2012/01/Central-Bank-of-Nigeria-Act-Act-No.-7.pdf>
- 15- The Federal Republic of Nigeria, Debt Management Office: Act (2003), 2003. Web Site: <https://www.dmo.gov.ng/1289-dmo-act-1/file>
- 16- The Federal Republic of Nigeria, Debt Management Office, Annual Report & Statement of Accounts (2003 – 2015). Web Site: <https://www.dmo.gov.ng/>
- 17- The Federal Republic of Nigeria, Understanding Monetary Policy Series (No. 13): Central Bank Indepence, 2012. Web Site: <https://www.cbn.gov.ng>
- 18- The Natural Resource Governance Institute, Revenue Watch Index (2013). Web Site: <http://www.resourcegovernance.org/our-work/country/iraq>
- 19- The Republic of Iraq, National Development Strategy (2005 - 2007), 2005. Web Site: <http://www.worldbank.org>

-
- 20- The Transparency International, Corruption Perceptions Index (2013 & 2016). Web Site: <https://www.transparency.org/>
- 21- The World Bank, Nigeria: Joint IDA – IMF Staff Advisory Note on The National Economic Empowerment & Development Strategy, 2005. Web Site: <http://documents.worldbank.org/curated/en/234301468290438608/pdf/33305.pdf>
- 22- The World Bank, Rebuilding Iraq: Economic Reform & Transition (Executive Summary), 2005, P3. Web Site: <http://www.worldbank.org>
- 23- The World Bank, Supporting Iraq’s Economic Reform Program, 30 / 4 / 2013. Web Site: <http://www.worldbank.org/en/results/2013/04/30/supporting-iraq-economic-reform-program>
- 24- The World Bank, World Development Indicators (2003 – 2015). Web Site: <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- 25- United Nations Conference on Trade & Development, World Investment Report (2003 – 2015), United Nations, New York, U.S.A.
- 26- United Nations Conference on Trade & Development, Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics & Development Finance in Africa, United Nations, 2016.
- 27- Web Site to Debt Management Office: <https://www.dmo.gov.ng/>
- 28- World Economic Outlook, The Decline of Inflation in Emerging Markets, International Monetary Fund, 2001.

Abstract

This study aimed to examine the points of relationship between the government and the central bank, whether to approach or move away from each other's procedures, which are translated as guidelines and procedures for the economic impact on the most important indicators and local economic variables.

Thoughts and opinions have varied between government intervention in economic activity or not since its emergence as an authority with political, economic and social dimensions. However, the current ideas do not reduce the economic importance of the government through its objectives and influential tools in the economy, according to the philosophical orientations of the economic system adopted by the state, which translates into actions and decisions that affect macroeconomic indicators. On the side of the authority affecting the monetary and banking situation, the monetary authority of the Central Bank has emerged, and therefore there must be a relationship between these two authorities as the main influences in the economic, financial and monetary aspects.

The degree of relationship between the government and the central bank is influenced by the philosophical orientation of the state, the extent of its economic progress, the level of government intervention in economic activity, and the economic conditions experienced by the national economy. There are central banks wholly owned by the government. The directives and procedures of these banks are fully in line with the economic orientations of the government. They also finance the government's financial budget without taking into consideration the economic situation in the country, as in some developing countries. In addition, some central banks are independent of government influence, as in most of the central banks of the countries at present. The decisions and procedures of these banks are completely isolated from the government. In both cases, the correlation has an economic, financial and monetary impact. The study will therefore be based on the hypothesis that the impact of the relationship between the government and the central bank on economic activity has a positive effect.

By studying the economic effects of the relationship between the government and the Central Bank of selected economies, the study found that there are positive effects of the relationship on some variables and economic indicators selected, negative on other variables, in addition to that there are variables that were not significantly affected by this relationship because of the general conditions experienced by the experiments Including Iraq.

Government and Central Bank **(Economic Relationship and Its Effects)**

Dr. Amer Shebl Zaya Paul

